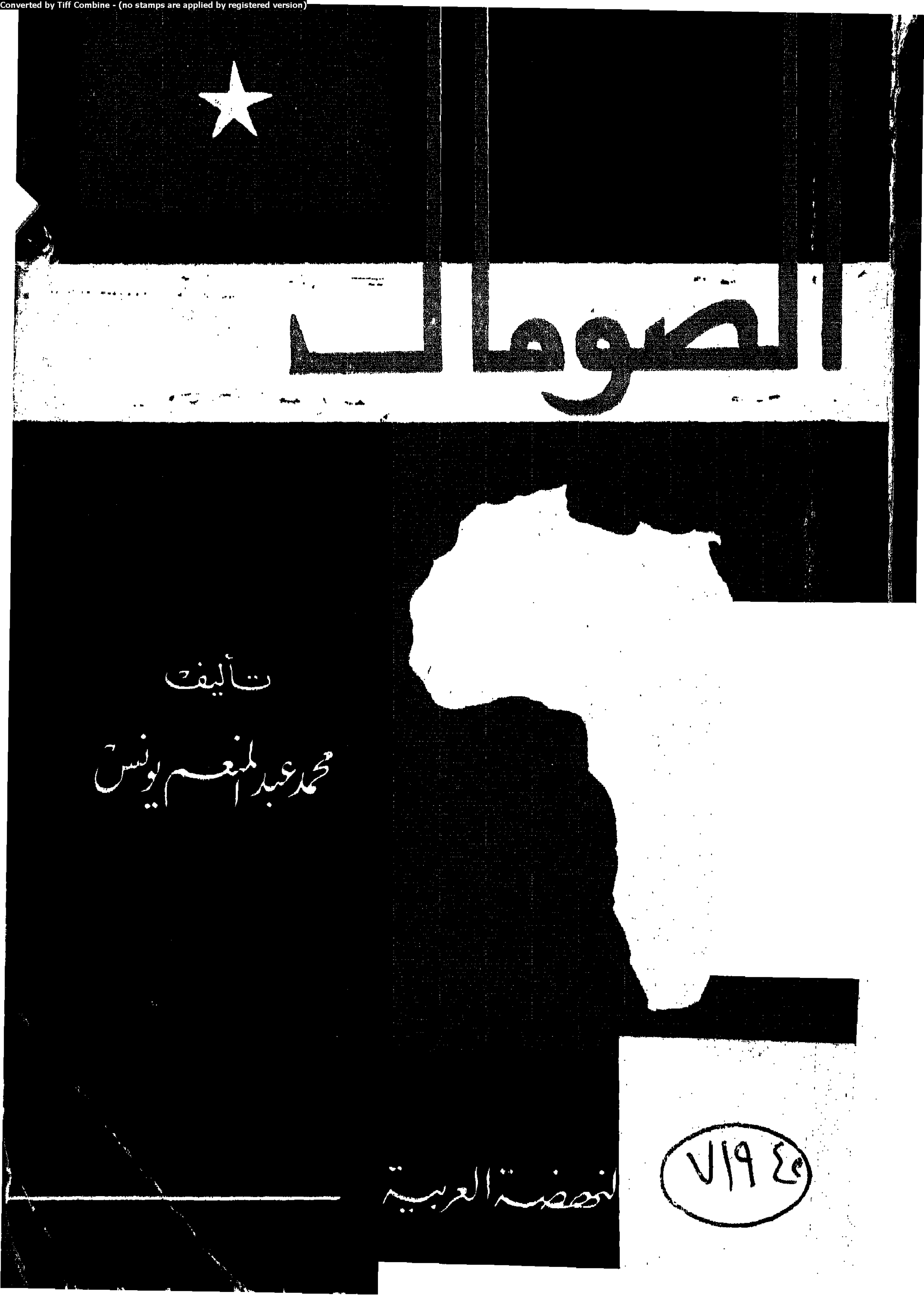

الصومال
تأليف
محمد عبد المنعم يونس
لنهضة العربية





Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الصومال

وطناً ... وشعباً ...

تأليف

محمد عبد المنعم يونس
مدير مساعد قسم العلاقات العامة
بوزارة التعليم العالي

تقديم

الدكتور عبد العزيز كامل

ملتزم الطبع والنشر
دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة

الطبعـــة الأولى

مارس ١٩٦٢

إلى

شهداء الحرية

فى قارة إفريقية

أهدى هذا



محتويات الكتاب

تقديم

الدكتور عبد العزيز كامل

١ — لماذا افريقية؟ ...

أصبحت العناية بالدراسات الإفريقية خطاً من أبرز خطوط التفكير الحديث ويرجع ذلك إلى عدة أسباب :

١ — طبيعة المد التحررى:

فإفريقية شاهدت مولد حضارات من أقدم ما عرف الإنسان . وتموج الآن بالحركات التحررية التى ترمى إلى تخليص القارة من آثار الاستعمار . وفى السنوات الأخيرة اشتدت سرعة التطور فى القارة وأصبحت رياحه عواصف تهز أركان الحياة فيها . وظهرت مجموعة كبيرة من الدول كانت من قبل تحت سيطرة الاستعمار . وبرزت زعامات إفريقية أخذت تقود القارة فى عهد الاستقلال . وبعد أن كان الاستعمار يقيم الحواجز بين أجزاء القارة ، ويربط هذه الأجزاء — فى نفس الوقت - بالقوى الأوروبية المسيطرة ، ظهرت فى القارة قوة جذب داخلى تسعى أن تحل محل القوى الاستعمارية الطاردة القديمة .

ومن هنا برزت اتجاهات التعاون الإفريقى ، والإفريقى الأسيوى ، وهو تعاون يريد أن يقيم علاقاته على أسس أفقية ، ليس فيها سيد ولا مسود ، تحل محل العلاقات الرأسية القديمة التى كانت القوى الأوروبية — بمقتضاها — تضع نفسها فى المحل الأرفع ، وبقية القارة فى ذيل القائمة .

٢ – مشكلة العنصرية :

وللإستعمار فى إفريقية ملامح متميزة لا نراهـا فى القارات الأخرى . فالأوروبيون — عندما جاءوا – اقتصروا أول الأمر على نقط ساحلية يتخذونها مراكز تجارية محصنة ، لها مهمتان : اقتصادية وعسكرية . ولا تزال بقايا هذه الحصون قائمة على سواحل القارة حتى الوقت الحاضر .

وأخذوا بعد هذا ينتشرون على الساحل ثم يتوغلون فى الداخل ، و يستقرون حيث تتوفر لهم فرص الاستيطان ، فأصبح عددهم الآن يزيد عن خمسة ملايين،يتركز أكثر من نصفهم فى اتحاد جنوب إفريقية . و ينتشرون على المحور الجبلى الممتد من أقصى جنوب القارة إلى شرقها الإستوائى المرتفع فى كينيا ، وعلى السهل الساحلى فى المغرب العربى و بخاصة فى الجزائر حيث يعيش نحو مليون من المستوطنين .

و بقى غرب القارة وشرقها (شمال الصومال) بعيداً — إلى حد كبير — عن مشكلات الاستيطان العنيفة التى تتمثل فى جنوب القـارة واتحاد وسط إفريقية و بخاصة فى روديسيا الجنو بية . و يرجع هذا إلى عدة أسباب من أهمها المناخ : ففى غرب القارة ، ترتفع الرطو بة وتغزر الأمطار ، وفى الشرق كان جفاف الصومال ووعورة إثيو بيا من العوامل التى صرفت أنظار المستوطنين الأورو بيون عنه .

وحاول المستوطنون — حيث استقروا — أن يسخّروا المواطنين فى العمل ، وأن يتخذوا منهم أيد عاملة رخيصة تعمل فى اقتصاد استعمارى يستمد حياته من هذه المظالم . واستجلب الأوربيون عناصر آسيوية عاملة — استقرت فى شرق القارة وجنو بها . و بهذا أصبح فى القـارة : الإفريقيون الأصليون ، والمستوطنون الأور بيون ، والآسيو يون .

ولكل من هذه العناصر ارتباط بالأرض . وإذا كان عدد سكان إفريقية الآن نحو ١٢٣ مليون فالأغلبية الساحقة منهم إفريقيو الأصل ، بينا — كما سبق القول — لا يزيد عدد الأوروبيين عن خمسة ملايين ، والآسيويون نحو مليون .

وبقيت أجزاء كثيرة من القارة إفريقية الطابع . بينما ظهرت مشكلة تعدد العناصر فى الشرق والوسط والجنوب ، حيث تحيا العناصر الثلاثة والملونون الذين جاءوا من تزاوج المهاجرين الأوربيين القدامى مع الإفريقيين . ولكل من هؤلاء تاريخه وتميزه . وهناك تناقض واضح بين مجموع كل من هذه العناصر ، ومقدار ما يتمتع به من نفوذ اقتصادى وسياسى . فالإفريقيون فى اتحاد جنوب إفريقية ، واتحاد وسط إفريقية أغلبية عددية ، ولكنهم مستضعفون حتى الآن سياسياً واقتصاديا . والبيض أقلية عددية — ولكنها أقلية مستأسدة تسيطر على كل مجالات الحياة فى المجتمع .

والصومال — قبل استقلاله — لم يكن عدد المستوطنين الإيطاليين فيه يزيد عن ٤٣٠٠ من مجموع كلى يبلغ ٠٠٠ر٣٠٠ر٢ ومع هذا كانوا مسيطرين على كل مرافق الحياة هناك[1] .

وحدث فى هذه القوى تعديل جديد . .

وإذا كان من الممكن اعتبار القرون من منتصف السادس عشرة إلى نهاية النصف الأول من القرن العشرين « سفر التكوين » بالنسبه إلى الاستيطان الأوروبى ، فإن النصف الثانى من القرن العشرين يمكن اعتباره — إلى حد بعيد « سفر الخروج » . ففى القارة الإفريقية الآن تيار جديد يقابل تيار الهجرة

---

(١) تقدير أول يوليو ١٩٥٨ .

القديم وحدث هـــذا « الخروج » نتيجة لتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية فى القارة • وهو واضح فى الصومال • وليس من المعقول أن يتمتع المستوطنون الإيطاليون — فيها بنفس النفوذ والسيطرة التى كانت لهم عندما كان الصومال خاضعاً لإيطاليا •

ومن ناحية أخرى كان هؤلاء المستوطنون — بعامة — على قدر من الكفاءة الفنية والإدارية ، استطاعوا به أن يديروا شئون القطر بما يتفق مع مصالحهم . وانتقال السلطة إلى أيدى أبناء الإقليم يحتاج إلى إعادة توزيع هذه القوى . فهناك نفر لن يستطيعوا أن يتلاءموا مع الوضع الجديد وهؤلاء يفضلون الخروج ، ونفر آخر إذا بقوا أخذوا بالتطور المقبل ، وهؤلاء ينبغى إعادة النظر فى إقامتهم والشروط التى يبقون بها ، بينما تحتاج الدول الإفريقية إلى هجرة من نوع جديد :

(ا) هجرة بعض أبنائها إلى الخارج يقبسون من المعرفة ويعودون لتطوير بلادهم .

(ب) هجرة بعض أبناء الدول الإفريقية المتقدمة فى فرع أو فروع من المعرفة إلى دول إفريقية أخرى تحتاج إلى هذا العون وقد تمتد هذه الهجرة فتشمل خبراء وفنيين من خارج القارة

وهذه الهجرة تختلف فى طبيعتها وتكوينها وأهدافها عن الاستيطان الأوروبى القديم فهى هجرة ينبغى ألا تستهدف الاستغلال وإنما التعاون بين دول حرة على قدم المساواة ، تعاوناً منبثقاً من إخاء كريم بين الشعوب والحكومات . وعلى هذا الأساس نستطيع أن نفسر التعاون الوثيق فى ميادين الثقافة والزراعة والصناعة بين الجمهورية العربية المتحدة والصومال الشقيق . كما نستطيع أن نفسر مظاهر التعاون الأخرى بين الدول الإفريقية والتى تنظمها معاهدات ثنـائية

أو معاهدات على المستوى الإفريقى ، أو منظمات عالمية تقوم الدول الإفريقية فيها بنصيب كبير من الخدمات المتبادلة .

٣ — التطور الاقتصادى

ويقوم التطور الاقتصادى فى القارة على أركان ثلاثة : المواد الأولية ورءوس الأموال والخبرة الفنية . ويتوفر الركن الأول فى القارة . وهى فى حاجة إلى الركنين الثانى والثالث . وليس من الميسور توفيرها على مستوى محلى أو إفريقى .

وهنا يبرز خطر الاستعمار من جديد ، ويبرز خطر الدول الكبرى والرأسمالية الغربية ، وخطر التسلل الإسرائيلى إلى القارة . وسنعود إليه بعد قليل .

وإفريقية حريصة على ألا تخسر بالشمال ما كسبته باليمين ، بأن تضع نفسها راضية فى حبائل الاستعمار الاقتصادى — باسم التطور — بعد أن حطمت أغلال الاستعمار السياسى . وهى — فى نفس الوقت — راغبة فى التطور مؤمنة به . فكيف تتفاعل مع الدول الكبرى والمنظمات العالمية دون أن تذوب، وكيف تدخل المعركة ، وتخرج منها منتصرة..؟

وهناك رءوس أموال أجنبية ضخمة مستغلة فى القارة ، أمريكية وفرنسية وبريطانية وبلجيكية . وهذه الأموال وراءها دول تحميها وتعبث بمصائر الشعوب من أجل المحافظة عليها . وأحداث كاتنجا قريبة منا ، ترينا كيف تفعل الشركات الكبرى بمصائر الشعوب .

فما موقف الدول الإفريقية من رءوس الأموال المستثمرة فيها فعلاً ؟ . . .
وما موقفها من رءوس الأموال المنتظرة ؟ وإلى أى مدى تثق فى اخلاص الخبراء

الأجانب ولمصلحة من سيعملون ؟ إن الخبير من هؤلاء قد لا يستطيع فى الغالب أن ينسى دولته وإن كان يعمل باسم منظمة عالمية ، ويتوزعه الولاء الإنسانى العام والولاء لدولته . وأحيانا لا يقتصر عمله على المهمة التى نيطت به ، وإنما يتعداها إلى دراسات قد تبتعد بعداً كبيراً عن مجال اختصاصه ، ولا تتصل ـ أو لا تكاد تتصل ـ بمصلحة الدولة الإفريقية .

والمشروعات الكبرى فى القارة كتوليد الكهرباء ، والاستغلال المعدنى الكبير ، وتطوير الزراعة ، والصناعة ، ورفع نسبة التعليم ، من حيث الكم والكيف والنوع والتمويل ليقابل الاحتياجات الحقيقية للقارة .. كلها تحتاج إلى أموال وخبرة ومواصلات ودراسات حقلية مستفيضة .

وفى الصومال قام البريطانيون بمشروعات زراعية ، ولكنهم استأثروا بها لأنفسهم وحرموا السكان فرص التعليم العام والفنى ، وفى المرحلة الحالية من مراحل التطور ، على الصوماليين واجب كبير متعدد الجوانب من التطور يشمل مجالات الحياة الاقتصادية جميعاً . ولابد فيه من تعاون على المستوى الإفريقى أولاً .

٤ — الخطر الإسرائيلى :

وقد سبقت الإشارة إلى الخطر الإسرائيلى . وكان تعاون بعض الدول الإفريقية مع إسرائيل تحت خدعة كبيرة . . . هى أن إسرائيل دولة صغيرة .

ولكن إسرائيل ليست دولة مستقلة اقتصادياً . ولا تزال تحيا على الإعانات . ولا زالت عمليات « نقل الدم » تجرى لها سنوياً . وتأتى إليها الأموال من أمريكا وغيرها .

ومن تحليل أرقام ميزانية إسرائيل طوال السنوات العشر الماضية نلاحظ أنها تسجل عجزاً دائماً . بلغ فى عام ١٩٥٠ ما يقرب من ٥١ مليون جنيه إسرائيلى .

وارتفع هذا العجز إلى نحو ٢٣٨ مليون فى عام ١٩٥٦ ثم قفز إلى نحو ٣٣٢ مليون جنيه عام ١٩٥٩ .

وتعتمد إسرائيل لتعويض هذا العجز على المنح التى تأتيها من الولايات المتحدة والتعويضات الألمانية ، وقد بلغت نحو ١٤٨ مليون جنيه إسرائيلى فى عام ١٩٥٩ .

وبلغ مجموع الدين العام على إسرائيل فى نهاية مارس ١٩٥٩ — ٤ر٩٧٨ مليون جنيه إسرائيلى ويعادل ٥ر٤٣٥ مليون دولار أمريكى .

إذا كان هذا وضع الإقتصاد الإسرائيلى ، فكيف تقدم إسرائيل المنح والمساعدات والخبراء للدول الإفريقية الناشئة ؟ وكيف يجود المتسول ؟ وكيف ينفق على الناس من يقف على أبواب الناس ؟ .

إن إسرائيل ليست وحدها ، ولا تعمل لحساب نفسها فقط ، وإنما هى مخلب تتوسل به الدول الاستعمارية إلى دخول الاقتصاد الإفريقى من الأبواب الخلفيــة .

إن إسرائيل تحصل بمقتضى اتفاقية التعويضات الألمانية الإسرائيلية المعقودة فى ١ / ٩ / ١٩٥٢ على أقساط سنوية منتظمة تتراوح بين ٣١٠ مليون مارك ، ٢٥٠ مليون مارك سنوياً ، ويعادل هذا ما بين ٧٠ ، ٩٠ مليون دولار بحسب ما يحدده البروتوكول الذى يوقع سنوياً لتنظيم الدفع لمدة تتراوح بين ١٢،١٤ سنة وذلك وفاء لقيمة التعويضات الألمانية الاجمالية التى قدرت بمبلغ ٨٢٥ مليون دولار . ومن المنتظر أن تنتهى أقساط هذه التعويضات فى سنة ١٩٦٢ . ومما لا شك فيه أن المعونة الأمريكية وأقساط التعويضات الألمانية من أهم الأسباب التى منعت انهيار الـكيان الاقتصادى الإسرائيلى حتى الآن .

فماذا تصنع إسرائيل عام ١٩٦٢ فى إفريقية وهى فى هذا الوضع الاقتصادى المنهـار ؟

يكفى أن تعلم أيضاً أن مجموع المساعدات التى تلقتها إسرائيل منذ قيامها حتى نهاية عام ١٩٥٨ والبالغ قدرها نحو ٣٣٦٠ مليون دولار ، كان منها ١١٢ مليون دولار تقريبا قدمتها الولايات المتحدة . يكفى أن نعلم هذا لندرك حقيقة الاقتصاد الإسرائيلى والقوى التى تسانده وتدفع به إلى قلب إفريقية .

وهذا الدفع لا يقتصر على قطاع من القارة دون قطاع . . ففرنسا مكنت لإسرائيل فى الصومال فأعطتها قاعدة فى جيبوتى — فى الصومال الفرنسى — تستطيع أن تتخذها مركزاً للحصول على ما تحتاج إليه من حاصلات شرق إفريقية كالماشية والموز والذرة . ولكن الجهود الإسرائيلية يقابلها سخط شديد من الصوماليين . وقد تجلى هذا فى موقف الصومال من البعثة الاقتصادية الإسرائيلية التى ذهبت إلى الصومال فى عام ١٩٥٥ . واضطرت البعثة تحت الضغط الشعبى إلى العودة. ثم أعادت إسرائيل الكرة عام ١٩٥٨ وأوفدت بعثة أخرى لدراسة تصدير الموالح والأسمنت والمنسوجات وإقامة مصنع لحفظ اللحوم المعلبة فى مدينة مركا . ونظمت خطاً بحرياً بين شرق إفريقيا وإيلات .

والأمر لا يقتصر على الصومال — فى شرق إفريقيا — وإنما تحاول إسرائيل مد شباكها إلى القارة كلها جنوب الصحراء . والهدف من هذا واضح هو محاولة التسلل إلى هذه الأقطار الناشئة والسيطرة ما وسعتها السبل — على اقتصادياتها محاولة بذلك الخروج من الحصار الاقتصادى الذى فرضه عليها الوطن العربى ليستخلص بعض حقوق شعب فلسطين . ومحاولة فى نفس الوقت أن تفتح أسواقا جديدة تحول — إن استطاعت — دون تدعيم الصلات الطبيعية بين إفريقية وبين الوطن العربى . كما تهدف — ثالثاً — إلى قفل الطريق أمام القومية العربية حين تتعاون مع بقية القارة تمهيداً لعزلها — إن استطاعت — عن إفريقية المدارية .

إن هذا الخطر يحتاج من الباحثين إلى رصد دائم وتبصير بأخطاره وتخطيط

التحرر منه . فالأمر فيه لا يختلف ــ فى طبيعته ــ عن الأسلوب الذى استولت به الصهيونية ــ قبل عام ١٩٤٨ ــ على أجزاء لها خطرها من أرض فلسطين . وهو يستهدف ــ فى المدى الطويل ــ إخضاع الاقتصاد الإفريقى ــ أو شطر كبير منه ــ لإسرائيل والصهيونية العالمية بحيث تصبح أرباح هذه الاستغلالات الإسرائيلية فى إفريقية أساساً يقوم عليه الاقتصاد الإسرائيلى الجديد .

٥ ـ المشكلات السياسية :

هناك أيضاً المشكلات السياسية فى القارة . . هل تظل وحداتها السياسية بهذه الصورة من التمزيق والتفتيت ؟ . . إن الاستعمار عندما خطط الحـــدود السياسية من أواخر القرن التاسع عشر ــ وبخاصة بعد مؤتمر برلين ١٨٨٥ ــ لم يراع أية مقومات طبيعية أو بشرية . والحدود السياسية لا تمثل فى القارة إلا المدى الذى استطاعت كل قوة استعمارية أن تضع يدها عليه والحدود السياسية ــ رغم اضطرابها ــ تصبح لها قداسة تجعل من الصعب تعديلها . . .

وقد ورثت إفريقية تركة مثقلة من هذه المشكلات . . هناك على سبيل المثال ـــ مشكلة الحدود بين الصومال وإثيوبيا . . . ولا تزال هذه المشكلة قائمة.

وغرب إفريقية ملىء بمشكلات الحدود . . وهناك الدول الداخلية التى لا حدود لها كجمهوريات تشاد والنيجر وإفريقية الوسطى والفولتا العليا ومالى . وهناك دول «الجيب» الصغيرة كغامبيا ، وهناك المصالح المشتركة فى نهر واحد كالتى بين نيجيريا والنيجر وداهومى ومالى فى نهر النيجر . وهناك القبائل المشتركة عبر الحدود وهناك خطوط المواصلات التى ينبغى أن يعاد تخطيطها لتتفق مع التطور الاقتصادى الإفريقى الجديد. وهناك استغلال الموانى وكيف وقفت الأوضاع السياسية دون تطويره بما يتفق مع المصالح الاقتصادية العامة للقارة . .

كيف السبيل إلى حل هذه المشكلات؟ هل تقوم اتحادات بين هذه الدول؟ وهل الأمر بهذه الدرجة من السهولة ؟ وإلى أي مدى تقف فروق المستويات الاقتصادية والتباين الثقافى ، وتباين التطور السياسى عقبة فى سبيل هذا التعاون . وما موقف الاستعمار من محاولات وتجارب التعاون الإفريقية ؟ وهل تستطيع هذه الدول أن تحيا دون تعاون ؟ وما مداه ومستواه ؟

٦ — التطور الثقافى :

وإفريقية الآن تمر فى تجربة ثقافية كبيرة :

هناك مراكز الثقافة العربية فى شمال القارة وشرقها . وهناك مراكز للثقافة الأوروبية وما يرتبط بها من استعمار وتبشير فى جنوب القارة وأجزاء من غربها . ولكل من الحضارتين قوة دفع تقودها بعيداً إلى قلب القارة . وهذا التوغل الحضارى لا يقتصر على جانب واحد من جوانب الحياه وإنما يتناولها جميعاً ؛ يتناول اللغة والدين واتجاهات التعاون والتطوير الاجتماعى والاقتصادى بمظاهره المتعددة : الزراعية والصناعية والتجارية والادارية . .

إن اللغات الإفريقية الكثيرة لن تستطيع الصمود طويلا فى المعركة المقبلة ولقد فكر قادة الفكر فى إفريقية المدارية فى هذا الأمر . وذهب بعضهم إلى وجوب اختيار نحو أربع لغات إفريقية رئيسية تذوب فيها اللغات المحلية الصغيرة. وسيقتضى الأمر النظر فى الأبجدية التى ستكتب بها هذه الحروف : هل هى العربية أم اللاتينية ؟

والمشكلة فى الصومال الآن حية . والصومال قطر عربى مسلم وله روابطه التاريخية العريقة ببقية العالم العربى . وهو الآن على مفرق الطرق فى هذا الأمر . فبأى الحروف سيكتب لغته ؟

والأمر ليس يسيراً . وقد رأينا الانقطاع الفكرى والروحى الضخم الذى

حدث لتركيا عندما اتخذت الحروف اللاتينية . فوحدة الحرف تؤدى إلى التقارب و إلى اقتباس الكلمات و إلى الاتجاه الثقافى .

وحدة الحروف مع الصومال ستدعم ارتباطه بالعالم العربى وبالعقيدة الإسلامية . وسوف لا تعزل الصومال عن لغة القرآن. وستكون حياته وعبادته ، دنياه ودينه فى وحدة لغوية .

سيكون فى هذا تدعيم خطير للقومية العربية فى إفريقية ، وهذه القومية أصيلة فى القارة غير طارئة عليها ولا مفروضة. والامتداد اللغوى من الوطن العربى نحو الجنوب أمر طبيعى تمليه ظروف التاريخ والجوار والمصالح المشتركة .

ولكن الأمر ليس يسيراً فى القارة . فأنصار الحرف اللاتينى والثقافة الغربية يحاولون الآن إقناع الإفريقيين باتخاذ هذه الحروف. و بهذا لن يكون أمام الإفريقى إلا أن يتكلم بلسانه الوطنى و بلغة أوروبية عالمية . والإثنان بحروف واحدة. وطريقة الكتابة وقواعدها متقاربة .

و يحاولون الآن صرف إفريقية المدارية عن الحرف العربى بأن المشكلة ستكون — عند اتخاذه — ثلاثية : وعلى الطالب الإفريقى أن يتعلم لغته الأصلية والعربية وهو لا يستطيع الاستغناء عن لغة أوربية . ومن الممكن من وجهة النظر الأوروبية أن يستغنى عنها الطالب الإفريقى ولن يحتاج إليها إلا نفر محدود فى بعض العلوم .

فهل تستطيع اللغة العربية أن تقدم زاداً كافياً للشعوب الإفريقية؟ وهل تستطيع أن تحفظ الصلة بين الوطن العربى شمال الصحراء والشعوب العربية الأصل جنوب الصحراء وفى النطاق السودانى ؟ هذه الملايين من القبائل والشعوب العربية الممتدة من سودان وادى النيل إلى المحيط الأطلسى المحتفظة بأنسابها العربية وعقيدتها الإسلامية ، ما مصيرها لو فقدت الصلة الرئيسية بينها و بين العربية : صلة اللغة ؟

اعتقد أن الأمر يحتاج إلى بحث عميق شامل . والقضية فيه لا تقل خطورة عن قضية التسلل الاقتصادى الإسرائيلى ، والصومال تجربة حية ماثلة أمامنا .

ولقد قام السودان الشقيق بتجربة فى كتابة لغات السودان الجنوبى بحروف عربية . وساهمت الجمهورية العربية بعلمائها بجهد مشكور فى ذلك و بذلك يمكن حفظ الصلة القومية بين شمال السودان وجنوبه . ومن الممكن تعميم هذه التجربة فى النطاق السودانى كله جنوب الصحراء .

وفى هذا وضع للأمور فى نصابها والاحتفاظ باللسان العربى والحرف العربى للقبائل والشعوب والأصول العربية فى أفريقية .

وهذه التجربة -- بعد هذا — متابعة للمهمة الثقافية التى قام بها العرب من قديم كأصحاب حضارة يقدمونها إلى قلب القارة دون أن يكون من وراء ذلك أى استعمار أو استغلال أو سيطرة .

والمشكلة تتطلب حلا سريعاً وجهوداً علمية فى كتابة هذه اللغات الإفريقية بالحرف العربى وعرض التجربة على الشعوب الإفريقية ووضع كتب مدرسية متدرجة تتناول مراحل التعليم .

ولا تزال الأمية منتشرة — إلى حد كبير — فى إفريقية . والقول بأن اللغات الأوربية مسيطرة أمر ينقصه الدليل المادى . فهى مسيطرة فقط بين المتعلمين — وهم قلة --- فهل من الممكن أن تتاح فرصة الانتشار السلمى للثقافة العربية فى القارة ، ولها فيها تاريخ يرجع إلى أربعة عشر قرنا ، أم سيحرم شعب شقيق كالصومال من الحرف العربى رغم الدافع التاريخى القومى وما يحمل من تراث روحى، ورغم المصالح القوية المشتركة بينه و بين بقية الوطن العربى ؟

على الجمهورية العربية المتحدة وعلى الحكومات والشعوب العربية فى القارة

واجب ضخم فى هـذا الشأن ، واجب ينبغى أن توليه جامعة الدول العربية الـكثير من العناية السريعة والاهتمام فى وقت تقف فيه إفريقية على مفرق الطرق الثقافية ....

هذه هى المشكلات الست الرئيسية التى تواجه إفريقية الآن • والتى دفعت بها إلى بؤرة الانتباه العالمى • والتى جعلت المـكتبة الإفريقية تموج بتيارات متدافقة من الآراء يجرى بها سيل لا ينقطع من التأليف •

فما نصيبنا نحن من هذه النهضة العلمية ؟ وما موقفنا من التيارات الفـكرية فى الشئون الإفريقية ؟

٢ — المـكتبة الافريقية

البحث العلمى فى الدول الاستعمارية :

لـكل دولة من الدول الاستعمارية معاهدها المختصة فى الشئون الإفريقية • ولهذه المعاهد مراكز أبحاثها فى القارة ولجانها المتخصصة التى تضع الأساس العلمى لتوجيه الاستعمار الإفريقى •

وقد ظلت هذه الدول إلى نهاية العقد الثالث من هذا القرن دون أن تتعاون فيما بينها تعاونا علميا فعالا فى الشئون الإفريقية • كان لـكل دولة تجاربها الاستعمارية الخاصة فى الادارة والتعليم والصحة والسياسة والاقتصاد وصيانة التربة •

وفى عام ١٩٢٩ ألقى جنرال سمطس الحاكم العام لاتحاد جنوب إفريقية محاضرة رودس التذكارية فى اكسفورد وقال فيها ، إن الدول الاستعمارية تحكم إفريقية وفق مناهج متعددة مما يؤدى إلى تـكرار التجارب الادارية والتعليمية

والاقتصادية . ومن الخير أن يكون بين هذه الدول تعاون . وأن يكون هذا التعاون فى الميدان التكنولوجى أكثر منه فى الميدان السياسى ، ودعا إلى تأليف كتاب جامع فى الشئون الإفريقية جنوب الصحراء يضم جهود الدول الأوربية وتجاربها فى إدارة إفريقية وتطويرها .

وتألفت لجنة برآسة لورد لوثيان وأمضت سنوات من العمل العلمى المتصل واستطاعت إصدار كتاب ضخم فى الشئون الإفريقية هو : « مسح إفريقى ــ للورد هيلى ــ Lord Hailey : An African Survey. Oxford University Press.

ونشرت جامعة أكسفورد الطبعة الأولى لهذا الكتاب عام ١٩٣٨ وتتابعت طبعاته وتعديلاته وآخرها ما صدر عام ١٩٥٧ و يصل بأبحاث الكتاب إلى آخر عام ١٩٥٦ .

وعنيت هذه الدول الاستعمارية بتنظيم البحث العلمى فيما بينها واقترح مؤتمر الكمنولث البريطانى عام ١٩٢٦ إنشاء جهاز استشارى دائم للبحث العلمى . وفى عام ١٩٤٩ نظمت حكومة اتحاد جنوب إفريقية مؤتمراً فى جوهانسبرج حضره ممثلون من كل أقطار إفريقية جنوب الصحراء ما عدا ليبيريا والمستعمرات الأسبانية . واتخذ قرارات بشأن تنظيم البحث العلمى وأوصى بتكوين جهاز استشارى دائم يقترح مشروعات الأبحاث ذات الفائدة المشتركة و ييسر تبادل الخبراء والمعلومات وينظم اجتماعات دورية للخبراء .

على هذا الأساس تكونت فى عام ١٩٥٠ لجنة التعاون التكنولوجى فى أفريقية جنوب الصحراء (C.C.T.A.) وهى جهاز يضم ممثلين للحكومات وله سلطات تنفيذية . كما تكون جهاز علمى وهو المجلس العلمى لإفريقية جنوبى الصحراء (C.S.A.)

و يتكون الـ C.C.T.A. من ممثلين لكل من حكومات بلجيكا وفرنسا والبرتغال

و إتحاد وسط إفريقية و إتحاد جنوب إفريقية والمملكة المتحدة،وانضمت له بعض الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال كغانا ونيجيريا . ويتبع اللجنة مجموعة من المكاتب الفنية المتخصصة لتجمع وتنظم الاتصال بين العاملين في حقول الأبحاث المختلفة .

وأعضاء الـ C.S.A يعينهم الـ .C.C.T.A على أساس الكفاءة الفردية لا على أساس التمثيل الحكومى. والمركز الرئيسى لـC.S.A فى بوكافو فى الكنغو ومن أهم واجباته أن يقترح على الـ C.C.T.A الموضوعات التى ينبغى أن تبحثها المكاتب المتخصصة .

ويبدو من هذا أمور :

الأول : أن لكل دولة استعمارية فى إفريقية أجهزتها العلمية المتخصصة

الثانى : أن هذه الدول تتعاون فيما بينها فى الميادين التكنولوجية كما تتعاون فى الميادين السياسية

الثالث : أن تخطيط السياسات الاستعمارية فى القارة يسير على أساس علمى مدروس ، يبدأ من الدراسات الحقلية المتخصصة وينتهى بالتنفيذ العامى عن طريق الحكومات.

تطور الاستعمار :

مع كل التخطيط العلمى الذى قامت به الدول الأوروبية استطاعت إفريقية فى أوائل النصف الثانى من القرن العشرين أن تحطم قيود الاستعمار ، وأن تستقل الواحدة بعد الأخرى .

وامتدت موجة التحرر من غرب القارة من شواطىء المحيط الأطلسى وساحل غانة إلى شرق القارة على شواطىء بحر العرب و المحيط الهندى .

فماذا تفعل هذه الدول المستقلة الجديدة ؟ وماذا تفعل الدول الاستعمارية القديمة؟

كان الاستعمار أول الأمر يسير وراء التاجر والمبشر والرواد . ثم أصبح يسير فى ركاب الجندى المحارب. واستطاعت إفريقية أن تجتاز هذه العقبات جميعا .

وقد قام الاقتصاد الأوروبى — بعامة — على أساس عريض من استغلال الخامات الإفريقية . والمشكلة التى تقابل الاقتصاد الأوربى الآن هى كيفية إعادة تنظيم علاقاته مع أفريقية على أساس من الأوضاع الجديدة .

إفريقية الآن بحاجة إلى الخبرة الفنية ، وبحاجة إلى رءوس الأموال .وأوروبا والدول المتقدمة — بعامة — فى حاجة الى الخامات الإفريقية . وبين الدول الاستعمارية القديمة والصناعية الجديدة تنافس قوى على غزو الميادين الإفريقية ، لا بقوة الجندى وسلاحه ، ولكن بعقل العالم وآلاته وخبرته . وتحاول الدول الاستعمارية الآن تطوير أجهزتها العلمية بما يكفل لها الحياة فى عهد الحرية الإفريقية وهى جهود ينبغى أن تقابلها يقظة إفريقية ودراسة وتخطيط علمى .

هذه العلاقة الجديدة قد يأتى تنظيمها عن طريق الهيئات المختصة فى الأمم المتحدة ، وقد يأتى عن طريق المعاهدات المباشرة بين دولة استعمارية قديمة ودولة إفريقية تطلب هذا العون . وقد يأتى عن طريق الدول التى لم يسبق لها تاريخ استعمارى عريض فى القارة ولكن لها مصالح مباشرة فيها كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وقد يأتى عن طريق التعاون الإفريقى الآسيوى .

والمشكلات التى تقابل الصومال فى هذا الصدد — فى صورتها العامة — لا تكاد تختلف عن مشكلات بقية القارة من حيث إعادة تنظيم علاقاتها على المستوى الإفريقى ، والإفريقى الآسيوى والإفريقى الأوربى والعالمى .

ومن هذه الزاوية تبدو ضرورة إيجاد تفاهم بين الدول الإفريقية حتى تستطيع أن تقف موقفا سليما واضحا أمام هذه العلاقات الجديدة .

نحو تعاون إفريقي آسيوى :

ويعتبر مؤتمر باندونج علماً واضحاً على طريق التطور الإفريقي الآسيوى . فقد قرر هذا المؤتمر تنظيم التعاون الاقتصادى بين الدول الإفريقية الآسيوية . وتكونت على أثر ذلك الهيئة الإقتصادية الأفروسيوية ومقرها القاهرة ، وتعاقبت المؤتمرات على المستوى الإفريقي والأفريقي الآسيوى لتدعيم الروابط بين هذه الدول . وأخذت فى إصدار مطبوعاتها وعقد مؤتمراتها توضيحاً وتعزيزاً لهذا الاتجاه .

المكتبة العربية :

ولا يمكن أن يقوم تعاون صادق بين الدول الإفريقية إلا على أساس من الفهم الواضح لمشكلات القارة .

ولابد من إعادة كتابة تاريخها ومشكلاتها بأقلام أبنائها . فهم أشد الناس إحساساً بهذه المشكلات وأقدرهم على تفهمها .

من أجل هذا أنشىء فى القاهره معهد الدراسات السودانية التابع لجامعة القاهرة عام ١٩٤٨ ثم وسعت الدولة نطاقه فجعلته معهداً للدراسات الإفريقية عام ١٩٥٤ استجابة للتطور الجديد فى القارة ، وشرع هذا المعهد فى تخريج جيل من المختصين فى الشئون الإفريقية من بينهم مؤلف هذا الكتاب السيد / محمد عبد المنعم يونس .

وقد تخرج سيادته فى هذا المعهد فى عام ١٩٥٨ وعكف على الدراسات الإفريقية فأخرج فى عام ١٩٦٠ كتاباً عن أوغندة فى المكتبة التاريخية قدّم له السيد / الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم عميد كلية آداب عين شمس بقوله « ... والحق أن المؤلف قد رجع إلى أوثق المصادر والإحصاءات ... مما يشهد للأستاذ يونس بالعمق فى البحث والدقة فى تحرى الوقائع والنزاهة فى استقصاء المعلومات ... وقد

التزم المؤلف أصول البحث العلمى الموضوعى ووضع كل شىء فى نصابه ، بل لقد جعل فى بعض الأحيان ، الأحداث والسياسات تبين عن نفسها بنفسها » .

وأدخلت الجامعات العربية مقررات عن المشكلات الإفريقية فى أكثر من كلية واهتمت بها فى الدراسات العليا والرسائل الجامعية .

وإلى جانب معهد الدراسات الإفريقية ، معاهد أخرى تعنى بجانب من الشئون الإفريقية من أهمها : معهد الدراسات العربية العالية ومعهد الدراسات الإسلامية .

وكذلك اهتمت مصلحة الاستعلامات والإذاعة بالشئون الإفريقية فى البرامج العامة والموجهة . . .

وبدأت تظهر مؤلفات عربية فى الشئون الإفريقية بعضها يعتمد على صورة مباشرة بالمشكلات والبعض يعتمد أساساً على مراجع أجنبية .

وتكوّن من كل هذه الجهود عندنا وعى إفريقى جديد يقابله وعى فى الدول الإفريقية نرجو أن يؤتى ثماره فى تطوير القارة والسير بها فى نفس الوقت فى طريق الاستقلال المتكامل .

وفى مؤتمر الدار البيضاء الذى عقدته الدول الإفريقية المستقلة فى يناير ١٩٦٠ حظيت الدراسات الإفريقية بنصيب كبير من العناية وقرر المؤتمر إنشاء معهد للدراسات الإفريقية تساهم فيه دول الدار البيضاء وتبقى المساهمة فيه مفتوحة لمن شاء من الدول الإفريقية المستقلة . كما عنيت اللجنة الثقافية للمؤتمر بتدعيم التعاون الثقافى بين الدول الأعضاء .

٣ — هذا الكتاب

المراجع :

نستطيع بعد هذا أن نضع هذا الكتاب فى مكانه بين الإتجاهات الفكرية التى سبق عرضها . .

فهو جهدٌ عربيٍ متخصصٍ فى الشئون الإفريقية يحاول به أن يلقى الضوء على قطر عربى آخر من أقطار إفريقية .

وللكتابة عن الصومال مشكلاتها الخاصة ، فكثير من مراجع الأقطار التى كانت تسيطر عليها إيطاليا منشورة باللغة الإيطالية . وهى محدودة الانتشار فى الجمهورية العربية المتحدة . وكانت الدول الإستعمارية توجه دراساتها عن هذه الأقطار بما يتمشى مع مصالح الاستعمار . ولم تكن ترغب فى تدعيم الصلات بين الأقطار العربية بعضها بعضاً من ناحية ، و بقية أقطار إفريقية من ناحية أخرى .

ولم يكن هناك من سبيل لتعويض هذا النقص إلا بالرجوع إلى المصادر العربية والإنجليزية والاتصال المباشر بالصوماليين المقيمين فى القاهرة .

منهج الكتاب :

و بيّن الكاتبُ هدفه من كتابه فذكر أنه « تعريف موجز بهذه المنطقة وشعبها — راعيت فيه البساطة والتركيز ليتسنى للقارىء الإلمام بها » .

ولم يتبع الكتاب المنهج التقليدى فى التأليف بحيث يبدأ بعرض الملامح الطبيعية العامة ثم يتبعها بالظاهرات البشرية بادئاً بالبسيط منتهياً بالمركب ، و إنما بدأ بعرض الأهمية الإستراتيجية للإقليم فخصص لها الباب الأول ، باعتبار أن هذه الناحية كانت ولا تزال أبرز النواحى فى وضع الصومال الدولى .

وفى هذا الباب حاول الكاتب أن يبرز المراحل التى مرت فيها أهمية الصومال الإستراتيجية وتأثير شق قناة السويس عليها وعلاقة الصومال بالصراع الدولى فى شرق إفريقية .

و بعد هذا خصص الباب الثانى لدراسة مسرح الحوادث هناك — من

الناحية الطبيعية وتطوره التاريخي والصراع الإستعماري حـــوله والتـكوين الاجتماعي والملامح السياسية .

ووضح دراسته بمجموعة من الخرائط التاريخية والجغرافية .

دور الجمهورية العربية المتحدة في الصومال :

وأبرز الـكاتب أهمية الدور الذي قامت به وتقوم به الجمهورية العربيـة المتحدة في الصومال .

والصلات بين القطرين قديمة ترجع بنا إلى عهود الفراعنة عندما كانت سفنهم تعبر البحر الأحمر لتصل إلى بلاد بونت ، وسجل المصريون القدماء أخبار هذه الرحلات على جدران معابدهم . ومن أهمها تسجيل رحلة حتشبسوت على جدران معبد الدير البحري .

بل من الممكن إرجاع الصلة إلى أقدم من هذا .. فالأصـــول الجنسية للصوماليين والمصريين القدماء ترجع إلى مصادر حامية هاجرت من جنوب غرب آسيا في زمن معرق في القدم ..

وقويت الصلات في العصور التاريخية بين مصر والصومال عندما دخـل الإسلام إفريقية وأصبحت القـاهرة مركزاً رئيسياً من مراكز نشر الدعوة الإسلامية وأصبح لـكل قطر أو مجموعة من القبائل رواقها الخاص في الأزهر ..

كان في الأزهر أروقة يسكنها السنارية والصوماليون والجبارته . وظهر أئمة كبار يرجعون بأصولهم إلى الصومال كالإمام الزيلعي ـ من أئمة المذهب الحنفي ـ وقد عاش الإمام الزيلعي في مصر وتوفى في القاهرة في المحرم ٧٦٢ هـ وله كتابان معروفان « نصب الراية لأحاديث الهداية » و « تخريج أحاديث الـكشاف » وفي مقدمة الـكتاب الأول ترجمة وافية لحياته .

ولم يكن المسلمون يفرقون بين قطر وقطر ، ولا بين جنس وجنس . . وعلى أساس من هذه القاعدة السمحة جلس علماء من الصومال مجلس الأساتذة فى القاهرة يتلقى أبناء الإسلام على أيديهم أحكام دينهم .

ويذكر على باشا مبارك فى الخطط التوفيقية أسماء شوارع كانت تحمل أسماء صومالية فى القاهرة .

والذى نود أن نخرج به من هذا كله أن الصلة الثقافية بين مصر والصومال كانت صلة أخذ وعطاء وأن الصومال أفاد واستفاد وهى سنة الحياة دائماً . .

وإذا كانت ظروف الإستعمار قد ضغطت على الصومال فى العصور الحديثة هذا الضغط المرهق العنيف فأخرت تقدمه ، وعاقت تطوره ، فإن الوضع الطبيعى أن تتقدم الدول العربية للصومال بما تستطيع ليأخذ مكانه فى ركب التطور . وهى حين تفعل هذا إنما ترد بعض حق الصومال ، ولعل هذه النواحى من البحث تلقى العناية الواجبة ، فتجد فى المكتبة العربية مؤلفات من علماء الصومال والجبارتة والسنارية وما أسهموا به من جهد فى سبيل العروبة والإسلام .

وفى هذا عرفان لجميل علماء من القطر الشقيق قدموا ثمرة إيمانهم وعلمهم فى كتب تحتل مكانها الكريم بين التراث الإسلامى . والدول العربية حين تقوم بهذا إنما تؤدى أيضاً حق الإخاء لأجيال الصومال الحاضرة والمستقبلة .

وبهذا يمكن أن يختفى من حياة الصومال ذلك الشعور بالعزلة الذى فرضه الاستعمار الإيطالى ، وأن تتردد فى جنبات القطر الشقيق نبضات التعاون العربى والإسلامى والإفريقى حاملة عصارة الحياة الجديدة إلى عروقه لتزدهر الحياة وتنمو .

وقد تعرض الكتاب للبطولات الصومالية التى حاول الاستعمار أن يطمس

ملامح القوة والعظمة فيها وبخاصة شخصية مهدى الصومال ـ محمد عبدالله حسن ـ الذى أطلق عليه الاستعمار اسم « الملا المجنون » فذكر كفاحه وجهاده الطويل فى سبيل أمتـــه وكيف استطاع أن يصمد السنوات الطوال أمام قوات الاستعمار .

وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة قد فقدت فوق أرض الصومال الشهيد كمال الدين صلاح عضو مجلس الوصاية فى ١٧ مارس ١٩٥٧ ، فإن العزاء الكبير الذى يدخل قلب كل عربى أن هذا الدم الطاهر لم يضع سدى وإنما كانت كل قطرة منـــه وقوداً دافعاً إلى العمل ونداء عميقاً للأحرار فى الصومال وتبصرة جديدة بمكائد الاستعمار ، ودرساً دائماً يعيه كل مجاهد فى سبيل أمته .

من هذه الزاوية تبدو قيمة الكتاب فى تحقيق الأحداث فى بساطة ويسر وصدق . . صدق تحسه فى العرض الموضوعى للمجتمع الصومالى بما فيه من نواحى القوة التى ينبغى أن ينميها ـ ونواحى الضعف التى ينبغى أن يتغلب عليها ، ولكل مجتمع نواحى قوته وضعفه .

« وبعـــد »

فلا يسعنى فى ختام هذه المقدمة إلا أن أسجل تقديرى لاتجاه وزارة الثقافة والإرشاد إلى تشجيع الأبحاث الإفريقية والموهوبين من الكتاب الشباب راجياً أن تكون عندنا مكتبة إفريقية متكاملة تعرض مشكلات القارة وتلاحق تطورها وتخطط لمستقبلها على هدى وبصيرة .

عبد العزيز كامل

القاهرة فى ١٩٦٢/١/٢

مقدمة المؤلف

قاست قارة إفريقية من الاستعمار عدة قرون ، وقعت خلالها تحت وطأة الاستغلال والتحكم ، الذى فرضته فئة قليلة لاتزيد على خمسة ملايين من المستوطنين ، على شعوب تلك القارة ، البالغ عددها ٢٢٣ مليوناً من الإفريقيين .

كان هدف القوى الاستعمارية إبقاء هذه الشعوب فى حالة من التخلف والتأخر والجهل ، ليتيسر لها استغلالها فى سهولة .

وقد عبّر أحد رجال الاستعمار عن حيرته ذات مرة قائلا « إن تعليم الإفريقيين خطر ، لكن عدم تعليمهم أشد خطورة » .

لكن كثرة التجارب التى مرت بها شعوب قارة إفريقية جعلتها تتيقظ إلى أساليب المستعمرين وتفطن إلى حيلهم فى سبيل استنزاف دمائهم ، فعلق أحد الإفريقيين على هذا الوضع بقوله « عندما قدم الأوروبيون كانوا يملكون الإنجيل وكنا نحن نملك الأرض . أما الآن فقد أعطونا الإنجيل وأخذوا منا الأرض » . وهذا يدلل على أن الاستعماريين اتخذوا الدين ستاراً لتنفيذ مآربهم الاستغلالية .

أخذت الأفكار التحررية تنتشر فى جميع أرجاء هذه القارة إلى أن غمرتها ولفتت أنظار العالم كله ، بما شملها من وعى نما نمواً سريعاً فى السنوات الأخيرة التى شهدت موجات جارفة من الحركات القومية ، أسفرت عن تضخم عدد الدول التى فازت بالاستقلال حتى بلغ ثمانية وعشرين دولة فى أواخر عام ١٩٦٠ ، وهو تاريخ انتهاء هذا البحث ، بعد أن كانت فى سنة ١٩٥٠ لاتتجاوز أربع دول .

ومن المناطق الإفريقية التى كانت هدفاً للقوى الأوربية المتنافسة ، منطقة القرن

الإفريقى ، موطن شعب الصومال ، نظراً لما تتمتع به من موقع استراتيجى هام . فتسللت إليها هذه القوى المتنافسة ، وفرقتها إلى خمسة أجزاء ، وزعتها فيما بينها .

لكن شعب الصومال أخذ يكافح ، إلى أن فاز كل من صوماليا والصومال البريطانى بالاستقلال وكوّن منهما اتحاداً يعتبر أول اتحاد قام فى هذه المنطقة .

لذلك رأيت أن أقدم إلى المكتبة الإفريقية العربية ، تعريفاً موجزاً بهذه المنطقة وشعبها ، راعيت فيه البساطة والتركيز ، ليتيسر للقارىء الإلمام بها . فخصصت الباب الأول لإبراز أهمية بلاد الصومال من حيث موقعها ، وأثر شق قناة السويس فى توجيه أنظار الدول الاستعمارية الكبرى إلى هذه الجهات ، وتكالبها على الحصول على مناطق نفوذ فيها ، وما بذلته من جهود فى هذا المضمار .

ويتناول الباب الثانى دراسة صوماليا (الصومال الإيطالى السابق) دراسة شاملة . وعرض الباب الثالث كيفية قيام الجمهورية الصومالية باتحاد صوماليا مع الصومال (البريطانى السابق) . والباب الرابع تعريف بأجزاء الصومال الأخرى — وخاتمة البحث بيان لدور دور الجمهورية العربية المتحدة فى سبيل مساندة شعب الصومال الشقيق .

وقد سبق لى أن أخرجت كتاباً عن غينيا فى شهر يناير سنة ١٩٥٩ أتبعته بكتاب آخر عن أوغندا فى شهر مايو سنة ١٩٦٠ . وكم كان يسرنى أن تتاح لى فرصة زيارة القطر الذى أكتب عنه ، لكى تكون الكتابة مستندة إلى دراسات على الطبيعة بجانب الاطلاع على مختلف المراجع والاتصالات الشخصية مع أبناء هذا القطر وزعمائه لاستقاء المعلومات من مصادرها الأولى .

وإنى — فى ختام هذه الكلمة — أشكر بكل تقدير وإعزاز الأستاذ الدكتور عبد العزيز كامل لتفضله بمراجعة الكتاب وتقديمه ، كما أشكر وزارة الثقافة

والإرشاد القومى التى كان لتشجيعها أكبر الأثر فى سرعة ظهور الكتاب .

كما أتقدم بوافر الشكر إلى بعض المسئولين الصوماليين فى القاهرة ، وأخص بالذكر منهم السيد الأستاذ يوسف حاج آدم والسيد الأستاذ اسماعيل على حسين، لتكرمهم بتزويدى بمعلومات قيّمه ألقت الضوء على كثير من الحقائق التى حرص المستعمر على تشويهها وطمس معالمها .

هذا وأرجو أن يفى هذا الكتاب بالغرض الذى أعِدّ من أجله وهو تعريف القارىء بملامح الصومال

والله ولى التوفيق .

محمد عبد المنعم يونس

الدقى فى ٣١ يناير سنة ١٩٦١



الباب الأول

أهمية الصومال الاستراتيجية

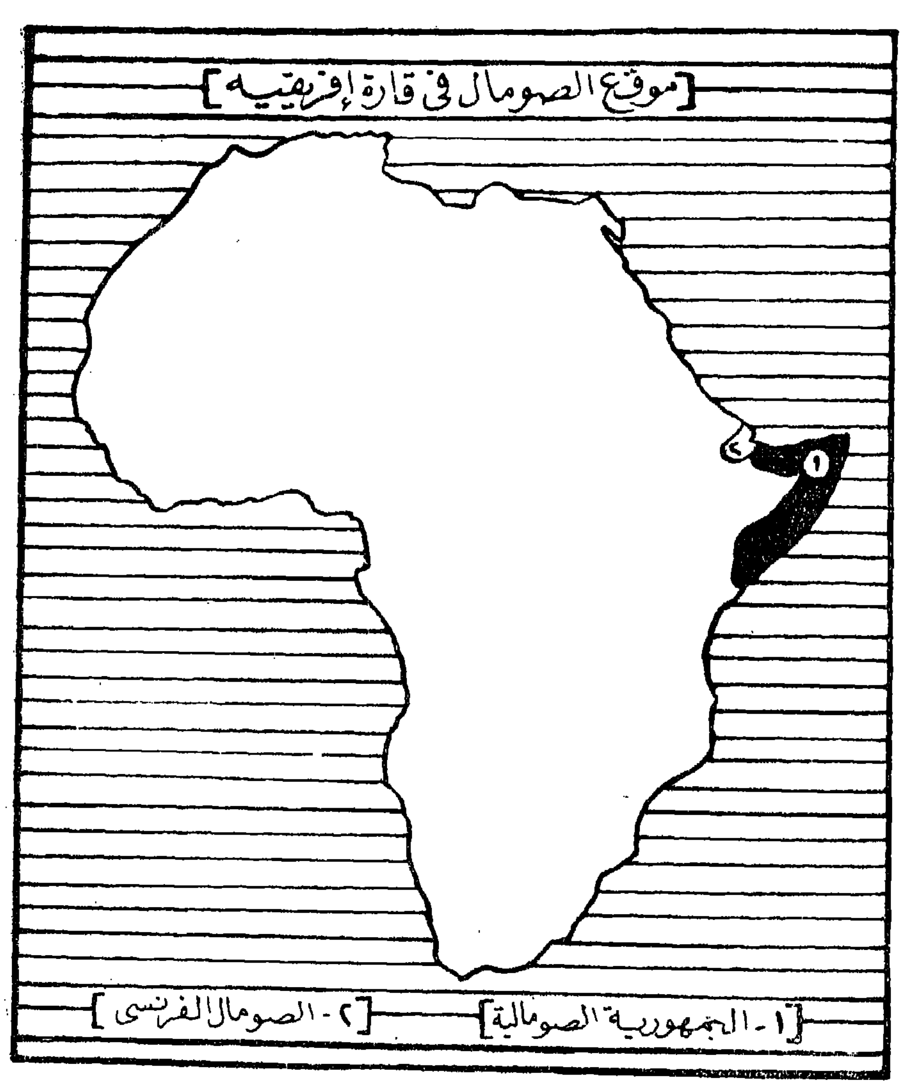
١ — صور الاستعمار فى إفريقية

٢ — أثر شق قناة السويس

٣ — الصراع الدولى فى شرق إفريقية

٤ — المميزات الطبيعية للإقليم


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)


[موقع الصومال فى قارة إفريقية]
١
٢
[١ - الجمهورية الصومالية]
[٢ - الصومال الفرنسى]

خريطة رقم (١)



الباب الأول

أهمية الصومال الاستراتيجية

صور الاستعمار فى إفريقية

اتخذ الاستعمار فى قارة إفريقية صوراً متعددة ، تختلف من جهة إلى أخرى، نتيجة لتأثره بعدة عوامل؛ منها مدى ملاءمة المناخ ومدى كثافة السكان الإفريقيين ودرجة تحضرهم وتوفر فرص الإنتاج . فقام الاستعمار فى غرب إفريقية على أساس الاستغلال الاقتصادى فى حين ساعدت الظروف فى جنوب إفريقية على قيام استعمار استيطانى ، أما شرق القارة فيمتاز بأن الاستعمار فيه يختلف عن النوعين السابقين ، نظراً لأهمية موقعه الإستراتيجى .

فى غرب إفريقية :

هناك عدة عوامل يسّرت ارتياد غرب إفريقية منها أنه أقرب سواحلها إلى أوروبا ، فكان من أول الجهات التى اتجه إليها الرحالة والمستكشفون والتجار الذين أقاموا به نقط ارتكاز لمزاولة نشاطهم . وساعد على زيادة النشاط فى تلك الجهات ، اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح فى أواخر القرن الخامس عشر ، وانتظام سير السفن فيه ، ونقل المواد الخام والمنتجات بين الشرق والغرب .

ولو أن استعمار غرب إفريقية قام مبكراً بالنسبة إلى غيره من أجزاء القارة ، إلا أنه منذ البداية لم يجتذب المستوطنين البيض ، لعدم ملاءمته لمعيشتهم ، واقتصر هدف المستعمرين فيه على الاستغلال الاقتصادى لمنتجات البلاد[1] ، الذى يعتمد

(١) وهى الذهب والكاكاو والعاج والفول السودانى ومنتجات زيت النخيل بجانب اقتناص العبيد ونقلهم إلى الدنيا الجديدة ، للعمل فى المزارع الأمريكية .

على عدد محدود من رجال الإدارة الأوربيين . ولهذا ظل المجتمع ذا صبغة إفريقية غالبة ، لا يعانى من مشاكل التفرقة العنصرية ، وسار تكوين الطبقة الوسطى الإفريقية بخطى أوسع مما حدث فى جنوب القارة . واستفادت الحركات التحررية كثيراً من وحدة القاعدة الشعبية الإفريقية ، وعدم وجود ركيزة من المستوطنين ، تستطيع الدولة المستعمرة أن تستند إليها ، وتطالب بحمايتها أو تتعاون معها على إيقاف المد الوطنى .

فى جنوب إفريقية :

أما الاستعمار فى جنوب إفريقية ، فقد قام أساساً على الاستيطان ، نظراً لصلاحية البيئة لمعيشة العناصر البيضاء واستقرارها ، لذلك توافدوا بأعداد غفيرة ، بلغت نصف عدد المستوطنين البيض فى القارة كلها[1] . بغية إصلاح أوضاعهم والتمتع بحياة أفضل من حياتهم فى وطنهم الأول. ولا يعنيهم فى هذا إلا مصلحتهم الخاصة ، وإن تعارضت مع مصالح أهالى البلاد الأصليين . وبالفعل تمكن المستوطنون البيض فى جنوب إفريقية — استناداً إلى كثرتهم العددية — من اتباع سياسة صارمة فى التفرقة العنصرية ، وإقامة المعازل التى حصروا فيها الإفريقيين ، ثم أثقلوا كواهلهم بالضرائب لإجبارهم على العمل فى مزارع البيض والمناجم والقيام بالأعمال اليدوية .

والوضع هنا على النقيض منه فى غرب إفريقية، فكلما ضاق مجال الاستيطان الأوروبى ، كلما سارت حركات التحرر فى سبيل النجاح .

ويوضح البيان التالى عدد المستوطنين البيض ومجموع السكان فى كل من جنوب وغرب وشرق إفريقية فى عام ١٩٥٩ ، مما يلقى ضوءاً على نوع الاستعمار فى كل منها :

---

(١) ويبلغ خمسة ملايين مستوطن .

	عدد المستوطنين البيض	مجموع السكان
اتحاد جنوب إفريقية	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤ ٢٠٠ ٠٠٠
غرب إفريقية	٨٠ ٠٠٠	٥٧ ٧٠٨ ٠٠٠
إقليم الصومال	٦ ٢٨٣	١ ٩٧٨ ٩٧٤

فى شرق إفريقيــة :

وعلى العــكس من غرب إفريقية وجنوبها ، جاء الاستعمار إلى شرق القارة متأخراً نسبياً ، وذلك لعدم اتجاه أنظار الدول الإستعمارية إليه ، نظراً لقلة موارده الطبيعية من جهة ، ولبعده عن أوروبا من جهة أخرى . ولم يتزايد اهتمام الدول الأوروبية به وتــكالبها على استعماره ، الا بعد شق قناة السويس فى العقد السابع من القرن التاسع عشر ، مما قصّر المسافة بين الشرق والغرب الى النصف منها عن طريق رأس الرجاء الصالح. وزادت أهمية طريق الملاحة عبر البحر الأحمر بالنسبة لدول أوروبا الاستعمارية ، ذات المصالح الحيوية فى الشرق .

وعلى ذلك فأهمية شرق إفريقية يــكمن فى موقعه الاستراتيجى ؛ الذى يمــكّـن الدولة صاحبة النفوذ الأول فيه من السيطرة والتحكم فى هذا الطريق البحرى .

أثر شق قناة السويس

لعبت قناة السويس دوراً كبيراً فى توجيه أنظار الدول الأوروبية إلى أهمية الموقع الاستراتيجى الذى تتمتع به منطقة شرق إفريقية . فكانت السفن التجارية فى رحلاتها بين الشرق والغرب تدور حول قارة إفريقية منذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح فى أواخر القرن الخامس عشر . وبفضل شق قناة السويس فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ زادت أهمية البحر الأحمر كشريان مائى حيوى بين الشرق والغرب ، وأصبحت الرحلة عن طريقه تستغرق نصف الوقت الذى تستغرقه عن طريق رأس الرجاء الصالح .

لذلك زاد اهتمام الدول الأوروبية ، وتعددت التيارات السياسية المتعارضة فى هذه المنطقة ، وأخذت كل من الدول الاستعمارية تعمل للحصول على قواعد ومراكز لتأمين مصالحها ولتموين سفنها على طول هذا الطريق ، فتحتل انجلترا عدن[١] سنة ١٨٣٩ وتتخذها قاعدة لتأمين طريق مواصلاتها مع الهند ، ثم تستولى فرنسا سنة ١٨٦٢ على أوبوك[٢] Obok لكيلا تقع تحت رحمة عدن فى ملاحتها ، أما إيطاليا فتدخل ميدان التنافس الاستعمارى متأخرة وتبدأ نشاطها بالاستيلاء على عصب[٣] سنة ١٨٧٠ ، لتكون قاعدة توسعها الاستعمارى فى شرق إفريقية .

على بريطانيا :

أدركت بريطانيا أن البحر الأحمر قد صار بعد شق قناة السويس فى

(١) وتقع على الساحل الجنوبى لشبه الجزيرة العربية قرب مضيق باب المندب .
(٢) تقع على ساحل خليج عدن الجنوبى وتطل على خليج تاجورا .
(٣) تقع على ساحل البحر الأحمر الغربى قرب باب المندب .

سنة ١٨٦٩ الطريق الطبيعى إلى الشرق الأقصى أو على حد تعبير لورد سالسبورى :

...our road of communication with the Indies, our sensitive nerve—string.

وقد أصبح البحر المتوسط والبحر الأحمر يمثلان بالنسبة إلى بريطانيا أقصر وأسرع طريق إلى ممتلكاتها فى الشرق ، ويعدان بحق محور الإمبراطورية البريطانية ، لذلك نراها — للسيطرة عليه — تحتل عدة نقط هامة ، فاستولت على عدن عنوة فى ١٦ يناير سنة ١٨٣٩ ، واتخذت منها قاعدة أمامية ، تشرف منها على بلاد الصومال وعلى مداخل البحر الأحمر وتؤمن منها طريق مواصلاتها إلى الهند ، وأعقب ذلك الاستيلاء على جزر باب المندب و إيقات[1] سنة ١٨٤٠ ثم السيطرة على أرخبيل جزر موسى[2] فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٤١ ثم جزيرة بريم سنة ١٨٥٨ وجزيرة سوقطرى سنة ١٨٧٦ .

على فرنسا :

لما كانت فرنسا قد ربطت مصالحها بقناة السويس ، نجدها تفكر فى التحرر من تحكم قاعدة بريطانيا فى عدن فى ملاحتها وتموين سفنها بالوقود اللازم ، لذلك عملت على الحصول على قاعدة جديدة ، تغنيها عن عدن ، خصوصاً وأن مصالحها فى كل من أوروبا والشرق الأقصى كانت لاتزال متضاربة مع مصالح بريطانيا ، فاتجهت أولا نحو زولا[3] ؛ لكن خضوعها للسيادة العثمانية ، والحالة الداخلية

(١) تتحكم الأولى فى مدخل قبة الخراب والثانية فى مدخل ميناء زيلع .
(٢) تتكون من ثلاث جزر كبيرة نسبياً وخمسة صغيرة وكانت كل هذه الجزر تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب ، ولكنها كانت مرسى جيداً وكان موقعها داخل خليج تاجورة يجعل منها نقطا استراتيجية فى غاية الأهمية ، لأنها كانت تتحكم فعلا فى بداية طريق القوافل الذى يسير مع وادى الحواش من الساحل إلى داخل الحبشة عبر بلاد الدناقل ؛
(٣) تقع على ساحل البحر الأحمر الغربى ، قرب مصوع .

فى الجبشة ووجود التنافس البريطانى ، كل هذه العوامل جعلت فرنسا تصرف النظر عن الاستيلاء على هذا المكان ، إلى أن وقع اختيارها على أوبوك التى احتلتها سنة ١٨٦٢ واتخذت منها قاعدة لها فى بلاد الصومال ، تستطيع تموين سفنها المارة إلى الشرق الأقصى بالوقود اللازم ، لكيلا تقع تحت رحمة السلطات البريطانية فى عدن ، وبذلك صار وجود هذه القاعدة الفرنسية منافساً لبريطانيا ومهدداً لمصالحها فى تلك الجهات .

على إيطاليا :

أما بالنسبة لإيطاليا فقد كان شق قناة السويس من العوامل الهامة التى ساعدت على الاتجاه نحو تحقيق حلمها فى تأسيس إمبراطورية إيطالية واسعة الأرجاء فى شرق إفريقية ، لكى تصبح إيطاليا من الدول الاستعمارية الكبرى ، وتنفيذ سياستها الاستعمارية التى بدأتها مملكة بيدمنت من أواخر العقد الخامس من القرن التاسع عشر . ويدل اختيار إيطاليا لمنطقة شرق إفريقية على مدى الوعى الاستراتيجى لدى الإيطاليين ، فإريتريا تطل على البحر الأحمر قرب فتحته الجنوبية عند بوغاز باب المندب، والصومال (الإيطالى السابق) له ساحل طويل على المحيط الهندى . وهضبة الحبشة توصل بين المنطقتين . وهكذا كانت مستعمرات إيطاليا فى شرق إفريقية كتلة واحدة متماسكة . ربط الإيطاليون أجزاءها بطرق معبدة من الدرجة الأولى ، ولكن كانت هذه الكتلة تعتمد فى بقائها على طريق قناة السويس والبحر الأحمر ، ولهذا وصف موسولينى هذا الطريق بقوله :

« إنه إذا كان مجرد طريق لبريطانيا فهو حياة إيطاليا » ..

الصراع الدولى فى شرق إفريقية

مصــر :

كانت مصر خلال القرن التاسع عشر تسعى إلى إقامة دولة موحدة تضم أعالى النيل وساحل البحر الأحمر العربى وساحل خليج عدن الجنوبى وساحل الصومال الشرقى . وقد بدأ محمد على[١] بتنفيذ هذه السياسة فاستأجر من السلطان العثمانى ميناءى سواكن ومصوع ، لاتخاذهما كمنفذ للسودان على البحر الأحمر ، نظير مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه سنوياً . ولما تولى الخديو اسماعيل حكم مصر ، تابع هذه السياسة فى سواحل إفريقية الشرقية[٢] . فضاعف مساعيه لدى السلطان العثمانى حتى تنازل له سنة ١٨٦٥ عن ميناءى سواكن ومصوع وملحقاتهما ، ثم فكر فى فتح هرر . ولما كانت زيلع تعتبر منفذ هرر على البحر وملتقى سلعها من البن والعاج وريش النعام والصمغ والمر وغيره ، فقد سعى الخديو اسماعيل للحصول على زيلع مقابل زيادة فى الجزية السنوية قدرها ١٣٣٦٥ جنيه ، وتم تنازل السلطان العثمانى لمصر فى يوليو سنة ١٨٧٥ عن زيلع[٣] وملحقاتها وهى ثغور بربره وبلهار وتاجورة. ولما استقر الأمر لمصر على ساحل الصومال الشمالى بضم زيلع وبربره ، أمر الخديو اسماعيل الحاميات المصرية المرابطة هناك بالزحف نحو هرر التى سلمت بعد مقاومة بسيطة فى ١١ أكتوبر سنة ١٨٧٥[٤] .

---

(١) حكم مصر فى الفترة بين ١٨٠٥ ، ١٨٤٨ (٢) لأن الدول الأوربية وقفت فى وجه محمد على عند ما رغب فى التوسع فى حوض البحر المتوسط ، هذا بالإضافة إلى أن سواحل إفريقية الشرقية كانت بعيدة عن أنظار تلك الدول إذ ذاك .

(٣) كانت بالنسبة إلى مصر قلعة أمامية فى خليج عدن ، تحرس المداخل الجنوبية للبحر الأحمر

(٤) ظلت تحت حكم مصر حتى أجبرتها انجلترا على إخلائها فى سنة ١٨٨٥ — وكان يحكم هرر لدى قدوم المصريين أمير يحتكر تجارة ريش النعام والعاج والبن.

كانت مصر إذ ذاك تملك أسطولا مكونا من ثمانى سفن ، كانت له قواعد موزعة على طول ساحل البحر الأحمر الغربى وساحل خليج عدن الجنوبى، ابتداء من السويس حتى رأس غردافوى . ورغبة منها فى إيجاد منفذ على المحيط الهندى فى محاذاة خط الاستواء ، لإقامة مواصلات مع المديريات الإستوائية فى السودان ، أمر الخديو إسماعيل الأسطول المصرى بارتياد سواحل الصومال والوصول إلى مصب نهر جوبا لاستكشاف طريق إلى أعالى النيل ووسط إفريقيا عن طريق هذا النهر.

وفى سبتمبر سنة ١٨٧٥ خرجت بعض قطع الأسطول المصرى ، قاصدة براوه التى رحب سلطانها بالمصريين . وبعد أن ترك قائد الحملة بها حاكما مصريا وحامية من الجنود ، اتجهت الحملة المصرية إلى قسمايو فى منتصف شهر أكتوبر من نفس السنة حيث بدأت استكشاف طريق إلى منطقة البحيرات الإستوائية عبر نهر جوبا ، لكنها اضطرت إلى العودة بسبب تعذر الملاحة فى نهر جوبا لشدة العواصف .

بريطانيا :

وفى هذا الوقت الذى سيطرت فيه مصر على سواحل البحر الأحمر الغربى وسواحل خليج عدن الجنوبى وسواحل الصومال الشرقى ، لم يكن لبريطانيا فى هذه المنطقة سوى عدن ، لتكون قاعدة تمكنها من الإشراف على هذه المنطقة . وكانت هذه القاعدة تعتمد فى تموينها اعتماداً كلياً على ميناءى زيلع وبربره[1] الواقعتين ضمن مناطق النفوذ المصرى ، والمطلتين على ساحل خليج عدن الجنوبى .

(١) وكانت تصل إليهما السفن من عدن وحضرموت ومسقط واليمن ، كما كانت ترد إليها القوافل من الحبشة وهرر محملة بالبن وسن الفيل وريش النعام وبعض المواشى والأغنام .

ورغبة من بريطانيا فى تأمين طريق مواصلاتها إلى الهند ؛ أقامت عدة قواعد حربية تسمح لها بالسيطرة على جميع أركان المحيط الهندى بما فيها خليج عدن الذى يطل على بلاد الصومال ويتحكم فى مداخل البحر الأحمر الجنوبية هذا من جهة . ومن جهة أخرى حرصت على عدم قيام قوة تهدد مصالحها فى هذه المنطقة . لذلك سعت سعياً حثيثاً لإبعاد النفوذ المصرى عن مياه المحيط الهندى .

وقد رأت كيف كان الصوماليون يقابلون بالترحاب المصريين الذين كانت تربطهم رابطة وحدة الدين واللغة ، وخشيت على نفوذها فى تلك الجهات . وكانت ترغب فى إبرام معاهدات تجارية مع شيوخ الصومال وإقامة علاقات معهم ، تضمهم بموجبها إلى دائرة نفوذها ، وكان وجود المصريين فى تلك الجهات يحول دون بلوغها هذا الهدف . هذا بجانب قيام المصريين بإصلاحات عديدة فى الجهات التى كانوا يحلوا بها من بلاد الصومال ، فيرتفع مستواها الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى ، كما كانوا ينشروا الإسلام وتعليم اللغة العربية ، مما ساعد على إيقاظ الوعى القومى ، فلا يصبحون أداة طيعة خاضعة لهم .

لذلك سارعت بريطانيا إلى تدبير مؤامرة ، لإبعاد المصريين عن هذه الجهات ، فأوعزت إلى السيد برغش سلطان زنجبار الذى كان واقعاً تحت سيطرتها ، أن يحتج على احتلال مصر لثغرى براوة وقسمايو ، وأيدته فى إدعاءاته فى السيادة على هذين الثغرين . ونجحت المؤامرة ، واضطر الخديو إسماعيل إلى إصدار أوامره إلى جنوده بالانسحاب من براوة وقسمايو فى ٢٠ يناير سنة ١٨٦٧ . وهكذا نجح الإنجليز فى اتخاذ سلطان زنجبار ستاراً لإبعاد المصريين عن سواحل إفريقية المطلة على المحيط الهندى .

كانت مصر إذ ذاك فى موقف لا يسمح لها بالتصادم مع انجلترا ، إذ ترتب على سوء أحوال مصر المالية[1] ، أن اضطرت إلى بيع نصيبها فى أسهم قناة السويس إلى انجلترا ، التى استغلت هذه الظروف وأخذت تتدخل فى شئون مصر الداخلية ؛ حتى تم لها احتلال مصر سنة ١٨٨٢ ، ثم أجبرتها على سحب قواتها من بلاد الصومال وهرر. فأصدر الخديو عدة قرارات بإخلاء تاجورة وزيلع وبربره سنة ١٨٨٤ ، أما هرر فأخليت فى يونيو سنة ١٨٨٥ . وحلت القوات الإنجليزية محل المصريين فى هذا الجزء الهام من بلاد الصومال واتخذته مركزاً لإقامة مستعمرة الصومال البريطانى ، الذى وضعت إمكانياته فى خدمة قاعدتها الحربية فى عدن . وذلك رغم احتجاجات السلطان العثمانى ، صاحب السيادة الشرعية على تلك الجهات . وبهذا تمكنت بريطانيا من القضاء على نفوذ مصر فى تلك الجهات والسيطرة عليها .

بجانب هذا أعطت بريطانيا نفسها حق محاربة تجارة الرقيق فى العالم واستخدمت هذا السلاح للتدخل فى شئون الدول الإفريقية التى ترى من مصلحتها السيطرة عليها ثم احتلالها . وفى نفس الوقت واصلت نشاطها فى هذه الجهات وحاولت عرقلة جهود الدول الاستعمارية الأخرى ، حتى لا تسبقها أية دولة منها فى تثبيت أقدامها فى شرق إفريقية وسواحل الصومال .

لذلك تتدخل انجلترا فى الأقاليم الصومالية وتعمل وزارة الخارجية البريطانية على تقسيم سواحل الصومال إلى قسمين :

الأول : من بوغاز باب المندب إلى زيلع .

---

(١) بسبب تبذير الخديو إسماعيل وكثرة استداناته من البيوت الإنجليزية والفرنسية وعجزه عن تسديد الديون وانتهاء الأمر بعزله عن العرش فى يونيو سنة ١٨٧٩ وتولية ابنه توفيق وتعيين مراقبين ماليين من انجلترا وفرنسا.

ويحيط بأو بوك وكان مهداً بأن يكون قاعدة التوسع الفرنسى المقبل فى هذه المنطقة .

الثانى : من شرق زيلع إلى رأس حافون
ويضم بلهار وبربره .

أعترفت انجلترا بأن الباب العالى قد باشر حقوق سيادته على القسم الأول ، لكنها أصرت على عدم الاعتراف بسيادته على قبائل الصومال فى القسم الثانى . واقترحت الحكومة البريطانية على الباب العالى أن يعمل على المحافظة على حقوقه فى القسم الأول ، خصوصاً وأن الحاميات المصرية فى سبيل الانسحاب منها . وقبلت انجلترا أن تتسلم تركيا هذا القسم ، على شرط أن تتعهد تركيا بإلغاء تجارة الرقيق ، وبعدم جباية أية رسوم جمركية فى تاجورة وزيلع أكثر مما كان مقرراً بمقتضى المعاهدة الإنجليزية المصرية المبرمة فى سنة ١٨٧٧ (١) . وأن تتعهد تركيا بعدم التنازل عن أى جزء من هذه الأراضى والسواحل لأية دولة أجنبية ، وكانت هذه هى نفس الشروط التى حددت حقوق السيادة العثمانية والتى رفضت تركيا من أجلها التصديق على اتفاقية سنة ١٨٧٧ المشار إليها . أما القسم الثانى من الساحل ، فقد أبلغت انجلترا تركيا أنها ستعمل الترتيبات اللازمة للمحافظة على النظام ولحماية المصالح البريطانية فيه ، وعلى وجه الخصوص فى بربره .

فرنسا :

الصراع الاستعمارى بين إنجلترا وفرنسا قديم ، وقد رأت فرنسا فى عهد نابليون أن الاستيلاء على مصر يعوض عليها ما فقدته من مستعمرات فى حروبها

---

(١) تقرر فى المعاهدة المذكورة عدم فرض رسوم جمركية تزيد على ٥٪ من قيمة البضائع الواردة إلى تاجورة وزيلع .

مع انجلترا ، وأرادت أن تتخذ من مصر قاعدة حربية تتصل منها بأمراء الهند ، لتأليبهم على انجلترا والثورة ضدها ، و بذلك تفقد أكبر مستعمراتها ، لأن فرنسا لم يكن لديها أسطول قوى تهاجم به الجزائر البريطانية فسيرت الحملة الفرنسية إلى الإسكندرية فى أول يوليو سنة ١٧٩٨ لاحتلال مصر ، لذلك عملت انجلترا منذ ذلك الوقت على إقامة قواعد حربية توفر لها سلامة طريق مواصلاتها إلى الهند وكانت عدن إحدى هذه القواعد .

وترتب على استيلاء بريطانيا على عدن سنة ١٨٣٩ ، أن زاد اهتمام فرنسا بالساحل الإفريقى المطل على خليج عدن ، وكانت فرنسا أول دولة أوروبية تبدى اهتماماً كبيراً به منذ الأربعينات من القرن التاسع عشر . ولم يلبث أن تضاعف اهتمامها بهذا الساحل منذ افتتاح قناة السويس ، تلك القناة التى ربطت مصالحها بها ، للتحرر من تحكم عدن فى ملاحتها ، وذلك بالحصول على قاعدة جديدة ، توفر لها حاجاتها ، خصوصاً وأن مصالحها فى كل من أوروبا والشرق الأقصى كانت لا تزال متضاربة مع مصالح انجلترا ، فسعت إلى الحصول على إحدى المحطات المطلة على البحر الأحمر ، واتجه تفكيرها إلى زولا — كما سبق أن أوضحنا فى معرض الحديث عن أثر قناة السويس فى توجيه فرنسا نحو هذه الجهات — لكنها تريثت حتى وقع اختيارها على أوبوك لتنفيذ مشروعها الاستعمارى . واتصلت بالشيخ دينى أحمد أبو بكر ، الذى أبرم معها معاهدة أوبوك فى ١١ مارس سنة ١٨٦٢ ، التى تم بمقتضاها تنازله لفرنسا عن ميناء أوبوك مع السهل الممتد من رأس على فى الجنوب إلى رأس دوميرا فى الشمال ، وذلك نظير مبلغ ١٠٠٠٠ ريال ، تدفعها له فرنسا .

لم تخف السلطات البريطانية فى عدن استياءها من قدوم الفرنسيين إلى هذه الجهات ، وأعلنت أن هذه المناطق تابعة للإمبراطورية العثمانية ، وأن أحداً

لا يستطيع إنكار حقوق تركيا صاحبة السيادة على كل الساحل . وكانت انجلترا تهدف إلى البقاء هناك بمفردها دون وجود أى منافس لها. لذلك بادرت إلى إصدار الأوامر إلى حاكم عدن بأن يتخذ — دون ضجة — الوسائل الكفيلة لتمكين بريطانيا من الاحتفاظ بمركز ممتاز بين سكان الشاطىء الإفريقى المواجه لعدن ، سواء بطريق الوسائل السياسية ، أو بطريق الوسائل التجارية أو عن طريقهما معاً . ومنذ ذلك الوقت اتجهت أنظار الإنجليز إلى ساحل الصومال المطل على خليج عدن ، ووقفوا لنشاط الفرنسيين فى هذه الجهات بالمرصاد .

حقيقة لم تقم فرنسا فترة سنوات عدة باستغلال هذه المنطقة أو حتى باحتلالها، ولكن بقاء عقد الشراء جعل منها منافساً خطيراً لبريطانيا ومهدداً لحقوق الدولة العثمانية . لكن سرت بعض إشاعات فى سنة ١٨٨١ بأن الحكومة الفرنسية تعتزم التخلص من أراضى أو بوك إما بالبيع أو بالتنازل . ولم تكن هذه الإشاعات إلا جساً لنبضها ، وذلك لعزم إيطاليا على التوسع فى سواحل البحر الأحمر المجاورة لعصب والتى تتاخم أراضى أو بوك من الشمال . فأسرعت الحكومة الفرنسية إلى تكذيب هذه الشائعات .

ولم تتحمس الحكومة الفرنسية للقيام بنشاط إيجابى فى أراضى أو بوك حتى أقدمت انجلترا على احتلال مصر سنة ١٨٨٢ و بدأت فى الاستيلاء على ممتلكاتها المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن كما بدأت فى التدخل فى شئون السودان . وقلت معارضة انجلترا فى وجه إيطاليا لدى توسعها فى سواحل البحر الأحمر المجاورة لعصب . فعملت فرنسا حينئذ على تأكيد ملكيتها لميناء أو بوك ، ففى ٢٧ ديسمبر طلبت إرسال موظف يكلف بتحديد الأراضى التى ستمنح لبعض المستوطنين الفرنسيين فى أو بوك ، ثم كلفته بالتفاوض مع السلطات المصرية المختصة لعقد اتفاقية ترسم الحدود بين الممتلكات الفرنسية والممتلكات المصرية فى هذه

الجهات . وقد أثار وصول هذا الموظف[1] مخاوف الانجليز الذين كانوا يستعدون في ذلك الوقت للاستيلاء على ميراث مصر .

كانت انجلترا موقنة أنه من العسير عليها إبعاد فرنسا عن بلاد الصومال وخليج عدن إلا بالقوة ، خصوصا في هذه الفترة التي امتازت بتكالب الدول الاستعمارية على القارة الإفريقية . ولن يكون إبعاد فرنسا – حتى في حالة نجاحه — إلا على حساب مضايقات أخرى تقوم بها فرنسا ضد انجلترا في مصر نفسها . لذلك فقد قبلت وزارة الخارجية البريطانية مبدأ ملكية فرنسا لأراضي أوبوك ولكنها أرادت أن توقف التوسع الفرنسي في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة .

ولما علمت الحكومة الفرنسية في يوليو سنة ١٨٨٤ بعزم الحكومة المصرية على إخلاء هرر وبربرة وتاجوره ، رأت أن الفرصة قد سنحت لتوسيع حدود قاعدتها في منطقة أوبوك ، وذلك بإدخال تاجوره وكل الجزء الشمالي من الخليج المسمى باسمها داخل هذه الحدود ، حيث أن الاستيلاء على تاجوره سيكون له فائدة مؤكدة لفرنسا ، إذ سيحرم انجلترا من حرية العمل في هذه المناطق بشكل يسمح لها بالاستيلاء على كل هذه الأقاليم الواسعة ، بل بمحاولة انتهاز الفرصة والحصول على أحد أجزاء هذه الأقاليم ، بعد أن قررت الحكومة المصرية الانسحاب منها .

استعدت الحكومة الفرنسية لاحتلال تاجورة[2] ، التي كانت تتمتع بموقع جغرافي يجعل منها محطة هامة للسفن القادمة من زنجبار ولامو في طريقها إلى عدن.

---

(١) وهو لاجارد Lagarde الذي تولى إنشاء المستعمرة الفرنسية في بلاد الصومال منذ البداية .

(٢) وهو ميناء هام يتحكم في الطريق الموصل إلى هرر وفي الطريق الآخر المار إلى نهر الحواش عبر منطقة الأوسا .

ففى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ، عقد لاجارد معاهدة مع سلطان تاجورة ، أعطى بموجبها لفرنسا بلاده الممتدة من رأس على حتى قبة الحزاب ، وتعهد فيها بعدم إبرام معاهدات مع أية دولة أجنبية دون موافقة قائد أوبوك الفرنسى ، وتتضح قيمة هذه المعاهدة فى أنها منحت فرنسا إقليما هاما يوسع من مستعمرة أوبوك ويكملها بكل الجزء الواقع إلى شمال خليج تاجورة ، ويعطيها مفتاح الطريق التجارى الذى تستخدمه القوافل للوصول إلى إقليم شوا بالحبشة .

تمكن لاجارد من احتلال تاجورة فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ بعد خروج السلطات المصرية منها ، وقد دفع هذا انجلترا إلى تعميم فكرة الحصول على معاهدات بالحماية على الساحل وتوسيع مناطق نفوذها على الصومال ، وإثبات أقدمية حقوقها على هذه المناطق أمام الدول الأخرى ، كما أنها أرادت أن تستفيد من توسع الفرنسيين حول أوبوك ، وتوسع الإيطاليين حول عصب [1] ، حتى لاتظهر وحدها بمظهر المعتدى على حقوق السلطان ، ويمكن لانجلترا فى حالة إثارة مسألة الحقوق الدولية والإقليمية للإمبراطورية العثمانية فى هذه المناطق أن تستند إلى حياد كل من فرنسا وإيطاليا ، إن لم تحظ بتأييدهما .

على أن الفرنسيين مالبثوا أن أسسوا فى سنة ١٨٨٧ قاعدة أفضل من أوبوك عند رأس جيبوتى [2] ، وسرعان ماحلت جيبوتى محل أوبوك ، نظراً لأهميتها الاستراتيجية لحماية المصالح الفرنسية ، لوقوعها عند مخرج البحر الأحمر ، ولإشرافها على المحيط الهندى ، ولاتقتصر أهميتها على إشرافها على الطريق إلى الشرق الأقصى فحسب ، بل لوقوعها عند نهاية الخط الحديدى القادم من هرر ، كما أنها أيضاً الميناء والمخرج الوحيد لإثيوبيا على البحر ، لذلك انتقلت السلطات

---

(١) راجع صفحة .

(٢) وتسيطر على نهاية طريق القوافل من هرر والحبشة .

الفرنسية نفسها إلى جيبوتى[1] وبدأت فى عقد معاهدات مع السلاطين المحليين، بغية توسيع هذه المستعمرة . وكانت فرنسا ترمى من وراء ذلك إلى تحقيق مشروع استعمارى عرف باسم مشرع البحر الأحمر — المحيط الأطلسى ، استهدفت منه ربط ممتلكاتها على ساحل البحر الأحمر الغربى بممتلكاتها على ساحل المحيط الأطلسى ، وذلك بالزحف من الشرق ومن الغرب معاً صوب حوض النيل .

وبينما كانت فرنسا تسعى إلى تحقيق هذا المشروع الاستعمارى ، كانت بريطانيا تحاول تنفيذ مشروع القاهرة — الكاب ، لمد النفوذ البريطانى من المحيط الهندى جنوباً إلى البحر المتوسط شمالا ، بتأسيس امبراطورية كبيرة فى إفريقية ، تتصل فيها الأملاك البريطانية دون انقطاع من مستعمرة الكاب فى جنوب إفريقية إلى ساحل البحر المتوسط .وتحقيق هذا المشروع كان يتطلب أولا : تثبيت سلطان بريطانيا فى مصر ، وقد تم لها ذلك منذ احتلالها سنة ١٨٨٢ ، وثانيا : إبعاد النفوذ الفرنسى عن أعالى النيل وإفريقية الوسطى ، إذ كانت فرنسا قد دأبت منذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر على معارضة الاحتلال البريطانى فى مصر معارضة شديدة من ناحية ، وعلى السعى من ناحية أخرى إلى التوغل فى إفريقية الوسطى والوصول إلى حوض النيل ، لمنافسة انجلترا فى هذه الجهات . وذلك عن طريق مستعمراتها فى الصومال الفرنسى .

وكانت وسيلة انجلترا ، لإبعاد فرنسا ، تشجيع إيطاليا على احتلال إقليم الصومال المطل على المحيط الهندى ، حتى تتم الإحاطة بالفرنسيين من الجنوب ، كما سبقت إحاطتهم من الشمال بمستعمرة إريتريا ، وبذلك يعجزون عن التوغل فى حوض النيل، وبذلك يقف التوسع الفرنسى فى شرق إفريقية عند هذا الحد .

---

(١) تقرر فى سنة ١٨٩٠ اتخاذ ميناء جيبوتى عاصمة لمستعمرة الصومال الفرنسى .

وهكذا نجحت بريطانيا فى منع فرنسا من الاتصال المباشر بأعالى النيل لعـــدة سنوات من احتدام النزاع الاستعمارى بينها و بين فرنسا فى إفريقية .

و بالرغم من ذلك فقد كانت فرنسا تحـــاول الاستيلاء على أمبادو[1] وداجاريتا[2] ، لـكى تتمكن من إبعاد انجلترا إلى الشرق من بداية طريق القوافل الذى يسير من جيبوتى صوب هرر وشوا ، أو حتى تتمـكن من السيطرة على الإقليم المحيط برأس جيبوتى ، بسيطرتها على أمبادو وحدها . وكان إصرارها على خضوع هاتين البلدتين لهـا ، تمهيداً لاتخاذهما وسيلة للمساومة مع انجلترا فى أثناء المفاوضات .

أما انجلترا فقد كانت تحاول أن تضمن السيطرة على كل الإقليم ، لتأمين تموين عدن وعدم ترك مجال حيوى لفرنسا قد يساعدها يوماً ما على التفوق فى خليج عدن وتهديد علاقاتها مع الهند .

وعلى أى حال ، فقـــد أبدت كل من فرنسا وانجلترا فى ذلك الوقت إستعدادها لتسوية المسألة فيما بينهما بتحـــديد مناطق نفوذ كل منهما فى بلاد الصومال .

و بدأت المفاوضات بين الطرفين ، وعرض الجانب الفرنسى قبوله التنازل عن حقوقه على الأقاليم والقبائل الموجودة إلى شرق زيلع ، نظير اعتراف انجلترا بالحماية الفرنسية على الأقاليم والأراضى الواقعة إلى غرب هذه المدينة . واقترح وادنجتون خطاً مستقيماً يمتد من زيلع إلى هرر ، كأساس لحدود المحميتين الفرنسية والبريطانية ، لـكن مجلس الهند قدم اعتراضات على المشروع الفرنسى ، فاقترح سالسبورى فى ٢ أبريل سنة ١٨٨٧ خطاً يمتـد من رأس جيبوتى إلى هرر .

(١) تقع بين رأس جيبوتى وزيلع .
(٢) تقع بين زيلع وبلهار .

وطلبت الحكومة البريطانية ، علاوة على ذلك ، تعهدات متبادلة لمنع الإتجار بالرقيق واستيراد الأسلحة النارية والذخائر .

وأخيراً تم الاتفاق على أن يكون الحد الفاصل بين مناطق النفوذ ممتداً من جيبوتى إلى هرر . وقبلت انجلترا ترك رأس جيبوتى نفسها لفرنسا . ووافقت الدولتان على عدم تدخلهما فى شئون هرر ، رغم إصرارهما على عدم التنازل عن حقهما فى منع أية دولة أخرى من الحصول على أية حقوق فى هرر أو فرضها عليها.

وفى ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٧ أعلنت انجلترا حمايتها على بلاد الصومال المواجهة لعدن . وأرسل سالسبورى خطاباً دورياً إلى سفراء بلاده فى الخارج ، يعلن فيه وضع المنطقة الواقعة بين رأس جيبوتى و بندر زيادة[١] تحت الحماية البريطانية . وطلب منهم إبلاغ ذلك إلى حكومات الدول التى يعملون فيها ، وذلك تنفيذاً للمادة ٣٤ من الاتفاقية العامة لمؤتمر برلين[٢] .

وفى ٢ فبراير سنة ١٨٨٨ سلم وادنجتون لسالسبورى خطاباً بالاتفاق المبرم بين الدولتين بشأن مصالحهما فى بلاد الصومال . وهكذا حددت هذه الاتفاقية مناطق نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا فى هذه الجهات ، وأنهت الخلافات بينهما بشأنها .

إيطاليا :

ظهرت إيطاليا الحديثة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وقد تطلعت — رغبة منها فى حل مشاكلها الداخلية العديدة — إلى بسط نفوذها الاستعمارى فيما وراء البحار ، فعملت على تأسيس المستعمرات ، لتوجه إليها تيار

(١) عند خط طول ٤٩° شرقاً .

(٢) وتنص على ضرورة إخطار الدول لدى احتلال أى أجزاء وذلك لحفظ حق الدولة المحتلة فيها وعدم اعتداء دول أخرى على هذه الأجزاء ولكى يكون الاحتلال فعلياً .

الهجرة الإيطالى المتدفق على بلدان أوربا نفسها وعلى العالم الجديد . وحتى تساهم هذه المستعمرات فى حل مشكلات إيطاليا الاجتماعية والاقتصادية وما تعانيه من نقص فى المواد الخام . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن إيطاليا بدخولها الميدان الاستعمارى تستطيع أن تتبوأ المكان اللائق بها كدولة عظمى خليقة بمجد روما القديمة ، ولا غرو فقد كانت العظمة الدولية فى القرن التاسع عشر تقاس بما تملكه الدولة من مستعمرات وأسواق ، تستطيع أن تستورد منها المواد الخام اللازمة لصناعتها وأن تصرف فيها منتجاتها الصناعية .

وقد اتجه اهتمام الإيطاليين فى العقد السابع من القرن التاسع عشر إلى تونس ، غير أن فرنسا ما لبثت أن اختطفتها ، لذلك انصرفت السياسة الإيطالية إلى التطلع إلى بسط النفوذ الإيطالى على أقاليم شرق إفريقية ، حيث كان المبشرون البيدمنتيون يتمتعون منذ أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر بنفوذ كبير على أهالى البلاد وزعمائها السياسيين على السواء .

ومما شجع إيطاليا على المضى فى تنفيذ سياسة التوسع الاستعمارى ، تغير سياسة الحكومة البريطانية فيما يتعلق بامتداد النفوذ الإيطالى فى جهات شرق إفريقية ، فصارت الحكومة البريطانية تعمل منذ سنة ١٨٨١ على تشجيع إيطاليا على بسط نفوذها على سواحل البحر الأحمر الغربى . بعد أن كانت تعارض ذلك فيما قبل . ويرجع هذا التحول فى سياسة بريطانيا إلى اشتداد التنافس الاستعمارى بينها وبين فرنسا فى إفريقية الوسطى وأعالى النيل .

كانت الأزمات التى مرت بها مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر من العوامل القوية التى يسرت لإيطاليا تحقيق مآربها الاستعمارية فى ساحل البحر الأحمر الغربى ، الذى زاد من أهميته افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية

سنة ١٨٦٩ ، فاستغلت إيطاليا اضطراب الأمور فى مصر آنذاك وتزايد التدخل الأجنبى المالى والسياسى فى شئونها الداخلية ،وما أعقبه من احتلال بريطانيا لمصر سنة ١٨٨٢ وقيام ثورة المهدى فى السودان وانشغال حكومة مصر فى إخمادها، لتحقيق أهدافها الاستعمارية ، فأسست إيطاليا فى سنة ١٨٧٠ مستعمرة تجارية فى عصب ، اتخذت منها قاعدة ومحطة لتموين السفن الإيطالية على طول طريق الملاحة الجديد المار عبر قناة السويس . وذلك رغم شمول حقوق السيادة العثمانية المصرية لهذه الأرجاء . ثم أتبعت إيطاليا ذلك باتخاذ أول خطوة توسعية مسلحة ، وذلك بأن أرسلت حملة بحرية إلى مصوع انتزعتها بالقوة من مصر فى ٥ فبراير سنة ١٨٨٥ .

أسفر هذا النشاط الإيطالى عن امتداد نفوذ إيطاليا على ساحل البحر الأحمر الغربى من عصب جنوبا إلى مصوع شمالا . ومنذ ذلك الحين شرع الإيطاليون فى تكوين إمبراطورية استعمارية كبيرة فى شرق إفريقية ، تضم ساحل البحر الأحمر الغربى (عن طريق تصفية النفوذ المصرى) وساحل الصومال المطل على المحيط الهندى وهضاب الحبشة الشمالية .

وتنفيذاً لهذه السياسة ، إدعى الإيطاليون أن سلطان هوبيا قد طلب إليهم وضع بلاده تحت حماية إيطاليا ، ووقع معهم اتفاقية فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٩ ، تم بموجبها إعلان الحماية على سلطنة هوبيا ، ثم أبلغت الحكومة الإيطالية الدول الأوروبية وضعها هذه السلطنة تحت حمايتها ، وذلك منعاً لأية دولة منافسة من النزول على هذه السواحل .

ثم وجهت إيطاليا نشاطها نحو سلطنة ميجورتين ، فجمعت توقيعات الشيوخ المحليين بقبول وضع أملاكهم تحت الحماية الإيطالية . وفى ٧ أبريل سنة ١٨٨٩ ،

أعلن الإيطاليون حمايتهم على سلطنة ميجورتين، وأكدت إيطاليا هذا الاحتلال بأن أبلغت الدول فى ٢٠ مايو سنة ١٨٨٩ حمايتها على هذه الجهات .

وأعقب ذلك فرض الحماية الإيطالية على ساحل بنادر [ويضم موانى براوة ومركا ومقديشو] فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ ، وذلك بأن تنازل سلطان زنجبار صاحب السيادة الشرعية فى تلك الجهات عن هذا الإقليم إلى شركة شرق إفريقية البريطانية ، ثم تنازلت هذه الشركة بدورها ـ بناء على توصيات بريطانيا ـ إلى إيطاليا عن هذا الساحل . واستهدفت بريطانيا من وراء تشجيعها لإيطاليا على الاستيلاء على هذه الجهات ، إيقاف توسع الفرنسيين ، وحصرهم فى مستعمرتهم فى أوبوك ، كما سبقت إحاطتها قبل ذلك من جهة الشمال بعصب .

وتولت الشركات الإيطالية التجارية (١) فى بادئ الأمر ، إدارة مستعمرة إيطاليا فى الصومال ، نظراً للأزمة المالية التى كانت تجتاح الحكومة الإيطالية إذا ذاك . لكن إزاء إساءتها الحكم والإدارة ، اضطرت الحكومة الإيطالية إلى إنهاء عقودهما وتولت بنفسها شئون هذه المستعمرة سنة ١٩٠٥ .

قامت المفاوضات بين الحكومتين البريطانية والإيطالية ، بشأن تحديد مناطق النفوذ ، وانتهت فى ٥ مايو سنة ١٨٩٤ بالاتفاق على خط الحدود الذى يفصل الصومال البريطانى عن الصومال الإيطالى .

ثم انتهزت إيطاليا — تنفيذاً لسياستها التوسعية فى الحبشة — حالة الفوضى التى أعقبت وفاة يوحنا الرابع [على أيدى المهديين فى موقعة القلابات فى ٩ مارس سنة ١٨٨٩ ، فصارت تعمل على احتلال أقاليم الحبشة الشمالية الثلاثة (٢) ، وضمها

(١) شركتا فيلوناردى وبنادر .
(٢) وهى الحماسين وآكلى كوزاى وسيراى .

إلى الأملاك الإيطالية فى ساحل البحر الأحمر الغربى ، تمهيداً لإخضاع الإمبراطورية الحبشية كلها للسيادة الإيطالية .

لذلك اتبعت سياسة التقرب إلى منليك الثانى عاهل مملكة شوا ، ومساعدته فى الوصول إلى العرش الإمبراطورى وذلك نظير اعترافه بالحماية الإيطالية على الإمبراطورية الحبشية . وقد توجت هذه السياسية بإبرام معاهدة أوتشيالى فى ٢ مايو سنة ١٨٨٩ التى أظهرت إثيوبيا أمام الدول الأوروبية كمنطقة نفوذ إيطالية .

وتحتم على الإيطاليين بعدئذ تدعيم حكمهم فى مستعمرة إرتيريا[١] ، التى رأوا اتخاذها قاعدة يبدأ منها هجومهم على قلب إثيوبيا ذاتها ، وإخضاعها فعلياً لسلطانهم ، لكنه لم تلبث أن نشبت الخلافات بين الإيطاليين وبين منليك الثانى [الذى أعلن أمبراطوراً فى نوفمبر سنة ١٨٨٩] بسبب محاولة الإيطاليين اقتطاع أجزاء من مملكة تيجره عند تخطيط الحدود بينها وبين إريتريا .

كان توتر العلاقات بين إيطاليا والحبشة باعثاً لاغتباط كل من فرنسا وروسيا اللتين انتهزتا الفرصة ، ووسعتا شقة الخلاف بين الطرفين المتنازعين . فقد كانت فرنسا وروسيا تعاديان إيطاليا لتمسكها بعضويتها فى التحالف الثلاثى[٢] الموجهة ضدها ، والذى صار يجدد من حين إلى آخر ، ومن ناحية أخرى فإن الإيطاليين بتأسيس مستعمرتهم فى إريتريا ، حالوا دون زحف الفرنسيين من مستعمرتهم فى أوبوك صوب أعالى النيل وأفريقية الوسطى . وضيعوا على فرنسا فرصة منافسة إنجلترا فى السيطرة على هذه الجهات .

(١) التى أعلنوا تأسيسها رسمياً فى أول يناير سنة ١٨٩٠ .

(٢) أنضمت إيطاليا بعد منافسة فرنسا لها فى تونس واحتلالها لها ، إلى التحالف الثنائى الألمانى النمساوى وبذلك تأسس التحالف الثلاثى سنة ١٨٨٢ بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، رغبة منها فى تأمين سلامتها .

ومن ناحية ثالثة فإن السماح للإيطاليين بالاستئثار بالنفوذ فى الحبشة يمنع روسيا القيصرية من تحقيق أطماعها فى شرق إفريقية ، حينما كانت هذه الأخيرة تريد تأسيس مستعمرة روسية فى الحبشة ، على غرار المستعمرات التى أنشأتها الدول الأوروبية الأخرى فى إفريقية .

وأسفر النشاط الفرنسى الروسى فى الحبشة عن تصدع العلاقات بين الحبشة و إيطاليا نهائياً ، فأقدم منليك الثانى فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٣ على إلغاء معاهدة أوتشيالى ، ومنذ ذلك الوقت بدأ الإيطاليون يواجهون المتاعب فى شرق إفريقية فانتهز منليك الثانى فرصة إنشغال الإيطاليين فى مد نفوذهم فى السودان الشرقى بالاستيلاء على كسلا فى يوليو سنة ١٨٩٤ ، وأخذ يعمل على توحيد ممالك الإمبراطورية الإثيوبية كلها وتكتيلها ضد إيطاليا، لكن لم يعبأ الايطاليون بهذا ، وغزوا مملكة تيجره، واستولوا عليها فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٥ فكان هذا الغزو السبب المباشر لقيام الحرب الإيطالية الحبشية، التى منيت فيها إيطاليا بالهزيمة فى موقعتى أمبا ألاجى Amba Alagi فى ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٥ وعدوه فى أول مارس سنة ١٨٩٦ . وترتب على هزيمة الإيطاليين فى هاتين الموقعتين ، أن حولت إيطاليا اتجاهها إلى تدعيم نفوذها بصورة جدية فى مستعمرتيها فى الصومال و إريتريا .

وفى ١٦ مايو سنة ١٩٠٨ عقدت إيطاليا مع إثيوبيا إتفاقية لتخطيط الحدود بين الصومال الإيطالى و إثيوبيا ، وبذلك استقرت إيطاليا فى مستعمرتيها فى إريتريا والصومال فى شرق إفريقية .

الحبشة :

اشتركت الحبشة مع الدول الاستعمارية فى اقتسام أجزاء بلاد الصومال بعد

انسحاب القوات المصرية منها . وقد تركز اهتمام الحبشة فى منطقة هرر[١] التى كانت تمتاز بأنها المدينة الوحيدة التى يصادفها المسافر بعد خروجه من زيلع أو بربره أو تاجورة ، وتعتبر نقطة تتوسط طرق القوافل ، مما جعل منها مركزاً تجارياً هاماً فى شرق إفريقية ، وكانت تمر بها معظم التجارة الآتية من الداخل إلى موانى زيلع وبربره وتاجوره .

كانت إيطاليا ـ بعد نزولها فى مصوع سنة ١٨٨٥ — قد حاولت أن ترتكز على زيلع وتصل منها إلى إقليم هرر ، لكن انجلترا رفضت السماح لها بالنزول فى هذا الميناء ، فواصلت إيطاليا محاولاتها لضم هذا الإقليم إلى مناطق نفوذها ، وأخذت فى دفع منليك الثانى إلى احتلاله ، فأرسل قواته[٢] التى تمكنت من غزو الإقليم سنة ١٨٨٧ وهزيمة أمير هرر والاستيلاء على بلاده عنوة .

وظلت هرر تحت الاحتلال الحبشى ، الذى امتد إلى مناطق أخرى من بلاد الصومال[٣] ، نتيجة للاتفاقات الدولية التى عقدتها الحبشة مع الدول الأوربية .

وهكذا نجحت المؤامرات الاستعمارية ، التى استهدفت إبعاد نفوذ مصر عن بلاد الصومال المطلة على كل من خليج عدن والمحيط الهندى ، واقتسام دول إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والحبشة لهذه الأجزاء فيما بينها ، لاتخاذها قواعد لخدمة مصالحها .

---

(١) التى أخلاها المصريون فى يونيو سنة ١٨٨٥ .
(٢) وكانت تضم بعض الجنود الإيطاليين .
(٣) ومنها منطقتى أوجادين وهود .

المميزات الطبيعية للاقليم

اشتق إقليم الصومال اسمه من اسم سكان البلاد الأصليين ، وقد أطلق عليه اسم « القرن الإفريقى » ، نظراً لأنه يتخذ بوجه عام شكل مثلث غير منتظم ، رأسه عند رأس غردافوى ، ويمتد ضلعه الشمالى على طول خليج عدن مسافة ٦٠٠ ميل حتى خليج تاجورا ، أما ضلعه الشرقى ، فيشرف على المحيط الهندى مسافة ١٢٠٠ ميل تقريباً حتى نهر تانا ، الذى يعتبر الحد الجنوبى للمنطقة التى ينتشر فيها شعب الصومال .

يشغل القرن الإفريقى خطوط العرض الممتدة من خط ١٢° شمالا إلى ١° ٣٩َ جنوباً ، ويبلغ نحو الداخل تلال شوا و بلاد الجلا الواقعة جنوبها و إقليم هرر وشرق بحيرة رودلف. و يسير الحد الغربى لبلاد الصومال إلى الغرب — فى بعض الأجزاء — من خط طول ٤٠° شرقا ، مغطياً بذلك مساحة تتراوح بين ٣٠٠٠٠٠ ، ٣٥٠٠٠٠ ميل مربع تضم منطقة چوبا التى تبلغ مساحتها ٣٦٠٠٠ ميل مربع ويسكنها خليط من السكان [1] .

ويطل الساحل الشمالى للصومال على خليج عدن الذى يفصله عن شبه الجزيرة العربية ، ويشرف ساحله الشرقى على المحيط الهندى ، ويحد الإقليم من جهة الغرب إيثوبيا وتقع كينيا فى جنوبه الغربى .

ويعتبر هذا الإقليم غير صالح للزراعة ولا يناسب استقرار السكان .

---

(١) اقتطعت هذه المنطقة من كينيا وضمت إلى صوماليا سنة ١٩٢٥ ، كتعويض من بريطانيا إلى إيطاليا ، نظير اشتراكها فى الحرب العالمية الأولى .

وهو فى معظمه هضبة يبلغ متوسط ارتفاعها ٣٠٠٠ قدم وترتفع تدريجياً من ساحل المحيط الهندى وخليج عدن نحو الشمال والغرب ، حتى يصل ارتفاعها بالقرب من المرتفعات الإثيوبية ٦٠٠٠ قدم أو أكثر . وتمتد على طول حافته الشمالية ابتداء من رأس غردافوى حتى منطقة هرر سلسلة داخلية وخارجية .

وأهم المجارى المائية ثلاثة أنهار هى نوجال فى إقليم ميجورتين فى الشمال ونهر شبيلى فى الوسط وجوبا فى الجنوب . وتجرى كلها فى مجارى متوازية ، متخذة اتجاهاً جنوبياً شرقياً نحو المحيط الهندى ، ولا يصب منها فيه إلا نهر جوبا وهو غير صالح للملاحة ويصب عند ميناء قسمايو . أما نهر شبيلى فلا يصل إلى المحيط رغم اتساع حوضه إتساعاً كبيراً ، إذ يمتد على بعد ١٢ ميلا من الساحل خط من الكثبان ، يضطر النهر إلى الجريان جنوباً بإزاء هذه الكثبان مسافة ١٧٠ ميلا بموازاة الساحل ، ثم يتلاشى النهر فى مستنقعات بالى قبل بلوغه مصب نهر جوبا ، الذى تجف المياه فيه فترة أربعة أشهر من السنة .

هذا وتتوفر المياه الباطنية فى بعض الجهات الداخلية مثل الجهات الغربية من إقليم أوجادين وشمال بورانا .

يمتاز الإقليم بوجه عام بارتفاع درجة حرارته التى تزيد فى الهضبة عنها فى الأجزاء الساحلية بحوالى عشر درجات . ويلاحظ أن سواحل الصومال المطلة على خليج عدن والسواحل المطلة على المحيط الهندى صحراوية ، لأن أمطارها قيلة ، إذ لا تزيد فى المتوسط عن خمس بوصات فى السنة . أما الهضاب العالية التى تمتد خلف هذه السواحل ، وتضم مرتفعات منطقة أوجادين ، فتسقط بها أمطار متوسطة تصل إلى عشرين بوصة ، نظراً لارتفاعها . وعلى هذا لا يمكن اعتبارها منطقة صحراوية . وتسقط الأمطار فى هذه الجهات بتأثير الرياح الموسمية الشتوية .

وقد تسقط بعض الأمطار الشتوية على السواحل المطلة على خليج عدن .

وذلك بتأثير الرياح التجارية الشمالية الشرقية ، التى تتزود ببعض الأبخرة أثناء عبورها خليج عدن ، قبل بلوغها سفوح الهضبة .

وسواحل صوماليا جافة لأن اتجاهها بين الشمال الشرق والجنوب الغربى هو نفس الاتجاه الذى تتبعه الرياح الموسمية فى هبوبها الصيفى نحو آسيا والشتوى نحو إفريقية فلا تستطيع أن تسقط على هذه السواحل أمطاراً تضاريسية .

وتساعد أمطار الهضبة على وجود بعض المراعى التى ترعاها الماشية والأغنام والماعز والإبل . ولا تتيسر الزراعة وحياة الاستقرار إلا فى الأجزاء الجنوبية حول مجارى نهرى شبيلى وجوبا ، حيث تتوفر المياه . ومن المحاصيل الزراعية السمسم والذرة والقطن .



الباب الثانى

صوماليا

[الصومال الايطالى السابق]

١ — المظاهر الطبيعية

٢ — التطور التاريخى

٣ — مساوئ الاستعمار الإيطالى

٤ — نشاط الدول الغربية

٥ — مشكلات الحدود والصومال الإثيوبى

٦ — المجتمع

٧ — الاقتصاد

٨ — السياسة



الباب الثاني

صوماليا

(الصومال الايطالى السابق)

المظاهر الطبيعية

يمتد صوماليا على الساحل من بندر زيادة[1] المطلة على خليج عدن نحو الشرق إلى رأس غرداڤوى، ثم يتجه جنوباً إلى رأس ديك على الحدود مع كينيا، ويحده شمالا خليج عدن وشرقا المحيط الهندى وغربا الصومال (البريطانى السابق) وإثيوبيا. وتقع كينيا على حدوده الجنوبية الغربية. ويبلغ امتداده من الساحل الشرقى نحو الداخل مسافة تتراوح بين ١٠٠ ، ٣٠٠ ميل.

يمتاز المناخ بالحرارة والجفاف، وأكثر الأقاليم خصوبة هى الأجزاء الجنوبية التى يخترقها نهر شبيلى ونهر جوبا، ويمتد خصب الأراضى لمسافة ١٠٠ ميل على جانبى نهر جوبا الأدنى، ويتراوح اتساعه بين بضعة مئات من الياردات إلى أكثر من أربعة أميال عند الخليج.

هذا وتبلغ مساحة صوماليا ١٩٤٠٠٠ ميل مربع[2]، تضم من السكان ١٣٣٠٠٠٠ نسمة من الصوماليين، ٤٣٢٥ من الإيطاليين، ١٣٩ من الأجانب الآخرين.

---

(١) ويمر بها خط طول ٤٩° شرقاً.

(٢) أى حوالى ٤٦١٥٤١ كيلو متر مربع.

وتنقسم صوماليا إدارياً إلى ست مديريات هى :

١ — مديرية ميجورتين :

تقع فى أقصى شمال البلاد وتطل على خليج عدن والمحيط الهندى ، ويحدها غربا الصومال [البريطانى السابق] ويضم هـذا الإقليم هضبة كلسية متموجة تمتاز بالجفاف وقلة المرعى . وأهم منتجاته البخور والصمغ . ويشتغل الأهالى بتربية الماشية وصيد الأسماك . وتعتبر هذه المديرية موطن أكبر قبيلة فى صوماليا وهى الدارود ويبلغ عدد أفرادها حوالى ٨٦٠٠٠ نسمة ، كما توجد جالية صغيرة من الإيطاليين وبعض الأوروبيين . ومركز هذه المديرية بندر قاسم[1] وهو أكبر المدن ويشرف على خليج عدن . وأهم المـدن علوله وكندله وإيل وقارضو وإسكشوبان .

٢ — مديرية مدق :

تقع جنوب مديرية ميجورتين وهى عبارة عن هضبة يبلغ ارتفاعها ٦٠٠ متر ، ويقدر عدد سكانها بنحو ٧٥٠ ١٤٣ نسمة ، معظمهم من قبيلة الهاوية ، إحدى القبائل الكبيرة فى صوماليا وتضم معظم الشخصيات الصومالية الهـامة فى الدولة . ويعيش فى هـذه المديرية أيضاً فروع من قبيلة الدارود ، ومركزها جالكاعيو وهو أكبر المدن ، وتعتبر هوبيا أهم المدن الساحلية .

٣ — مديرية حيران :

تعتبر مديرية داخلية ، إذ يفصلها عن ساحل المحيط الهندى مديرية بنادر

(١) الاسم الشائع لها لدى الصوماليين « بوصاصو » .

وسكانها من قبيلة الهاوية ، ويقدر عددهم بحوالى ٠٩٠ ٢٩٢ نسمه ومركزها بلدوين .

٤ — مديرية بنادر :

تطل على المحيط الهندى، وتمتد على هيئة شريط ساحلى ،وأهم مدنها مقديشو العاصمة وهى مقر الحكومة ومساحتها ١٢٦ كيلو متراً و يبلغ عدد سكانها ٨٠٠٠٠ نسمة وبها أكبر عدد من الإيطاليين (٣٦٠٦ نسمة) و يعتبر ميناء مقديشو أهم موانى صوماليا ولو أن صلاحيته لرسو السفن محدودة ويحيط به حاجز للأمواج و به أربعة أرصفة داخلية ، كما أنه مجهز بعدة دوافع لشحن السفن وتفريغها . ويفتقر هذا الميناء إلى أرصفة خارجية ترسو البواخر بجانبها . إذ أن السفن تضطر إلى الرسو بعيداً عن الميناء ، وتستخدم قوارب لنقل الركاب وأخرى لنقل البضائع من البواخر إلى الميناء ، ولا يخفى أثر هذه العملية فى تعطيل حركة الملاحة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتفريغ . وترجع شهرة مقديشو إلى مجراها القديم ، حينما كانت إحدى موانى سلطان زنجبار الهامة . وكانت تربطها بالأراضى الزراعية فى الداخل حول نهر شبيلى سكة حديدية ضيقة .

وتمتاز مديرية بنادر بأن عدد سكانها كبير بالنسبة إلى مساحتها و بالنسبة إلى غيرها من المديريات ، إذ يبلغ ٥٦٠ ٢٥٧ من الصوماليين والهنود والباكستانيين، ١٢٣ ٤ من الإيطاليين وهذا أكبر عدد من الإيطاليين يتجمع فى مديرية واحدة . ومن مدنها الساحلية مركا [1] و براوة التى تحيط بمينائها صخور تحميه من الرياح والعواصف ولذلك يمكن تحويله إلى مرسى هام . وفى الداخل نجد مدن أفجوى وبلد (ولكنهما قريبتين من الساحل) وجوهر (ڤيلا أبروزى) .

(١) يبلغ تعداد سكانها ٦٠٠٠٠ نسمة .

٥ — مديرية جوبا العليا

وتعتبر أكبر المديريات مساحة ، وتكثر بها الغابات ، وبها ثروة حيوانية هامة . وهى أكثر المديريات عدداً فى السكان فيبلغون ٥٦٤ ٣٥٧ من الصوماليين، ١١٣ من الإيطاليين . وهى مثل مديرية حيران فى أنها داخلية لاتشرف على المحيط . ومركزها بيضوه وأهم المدن برديرا (وتقع على نهر جوبا) و بورهاكبه وحدُّور . وسكانها من قبائل رحانوين ودجل ومريفله والهاوية و بعض البانتو. وهى بذلك تضم عناصر عدة .

٦ — مديرية جـوبا السفلى .

تقع فى أقصى الجنوب على الحدود مع كينيا ، و يجرى بها المجرى الأدنى لنهر جوبا ، الذى يعتبر صالحاً للملاحة حتى مدينة برديرا الواقعة على بعد ٣٠٠ كيلو متر فى وسط إقليم زراعى . و يصب نهر جوبا فى المحيط الهندى عند ميناء قسمايو الذى يمتاز بهدوئه و يبلغ عدد سكانه ٢٨٠٠٠ نسمة و يعتبر الميناء الهام الثانى بعد مقديشو ، كما أنه مركز هذه المديرية التى يبلغ تعداد سكانها ٢٣٥ ١٠٦ نسمة من الصوماليين عدا الأجانب . وأهم المدن مرجريتا وتقع على نهر جوبا قرب الساحل ، ومعظم سكان هذه المديرية من قبائل الدر والدارود ودجل ومريفله و باجونى .

التطور التاريخى

تعتبر بلاد الصومال إحدى المداخل الهامة للقارة الإفريقية ، وقد قدمت عن طريقها الهجرات البشرية الأولى التى استقر بعضها فى تلك الجهات ، وأخذ بعضها الآخر فى الانتشار نحو الجنوب والجنوب الغربى .

ارتبطت بلاد الصومال بعلاقات وثيقة مع مصر القديمة منذ أربعة آلاف سنة ، وأطلق عليها التجار المصريون اسم بلاد پنت [1] . وكانوا يفدون حاملين المنتجات المصرية ، ممثلة بصفة خاصة فى الأسلحة والملابس والحلى ، يستبدلون بها العطور والبخور التى اشتهرت بها تلك الجهات والتى كثر استخدامها فى معابد قدماء المصريين وقصور ملوكهم وفى تحنيط جثث موتاهم والحيوانات التى تتجسدها الآلهة ، وكذلك العاج والأبنوس وجلد الحيوان والقردة والفهود .

ترجع الروابط بين بلاد الصومال وشبه الجزيرة العربية إلى ماقبل ظهور الإسلام ، فنشاط العرب فى تلك الجهات قديم وقد برز بشكل واضح عند قيام الدعوة الإسلامية وانتشار الإسلام ، الذى حملته الوفود العربية المجاهدة ، القادمة من شبه الجزيرة إلى ساحل شرق إفريقية ، الذى أطلقوا عليه اسم « ساحل الزنج » . وقد أخذ النفوذ العربى يزداد قوة وثباتاً فى عهد الدولتين الأموية والعباسية ، عندما فر عدد كبير من المضطهدين السياسيين والدينيين إلى تلك الجهات ، ففى سنة ٦٩٥ م قدمت هجرة عربية ، عندما أراد الحجاج بن يوسف الثقفى عامل الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان على العراق أن يخضع إقليم عُمان

(١) وتكتب أيضا پونت أو پنط

لارتباطه بعبد الله بن الزبير بمكة ، فلما لم يتمكن سليمان وسعيد أبناء عباد الجلندى حاكما عُمان من مقاومة جيوش الحجاج ، هاجرا مع قومهما إلى بلاد الزنج . ويعتبر انتقال هذه الفئة من العرب من عوامل نشر الإسلام فى تلك الجهات .

أعقب هذه الهجرة العُمانية ، ثلاث هجرات كانت أولاها هجرة طائفة من الزيدية وهم أتباع زيد بن على زين العابدين بن الحسن . وقد هاجرت إلى شرق إفريقية بعد مقتل زعيمهم زيد سنة ٧٣٩ م . فى الكوفة فى عهد الخليفة الأموى هشام بن عبد الملك ، وانتشروا نحو الداخل ، كما بلغوا خط الإستواء .

ثم حدثت الهجرة التالية سنة ٩٢٠ م . وقام بها سبعة إخوة من إقليم الأحساء بالجزيرة العربية وأسسوا مدينتى مقديشو[١] و براوه . وقد أخذت مدينة مقديشو تنمو وتتسع حتى صارت مدينة زاهرة ، تعدى نفوذها الجهات الساحلية وامتد إلى الداخل . ولما كان سنيو الأحساء ينظرون إلى طائفة الزيدية بعين الكراهية وعدم الارتياح ، فقد أجلوهم عن الساحل ودفعوا بهم إلى الأجزاء الجنوبية والداخلية ، حيث اختلطوا بالزنج وصاهروهم .

أما الهجرة الأخيرة فكانت هجرة فارسية حدثت فى القرن العاشر أيضاً ، وقام بها الحسن بن على بن سلطان شيراز عندما أحس باستعلاء إخوته عليه لأن أمه كانت حبشية، فدفعه هذا إلى الهجرة إلى شرق إفريقية مع أبنائه الستة. وجاء فى أعقاب هذه الهجرة قدوم بنى بنهان مالك من عمان إلى جزيرة باتا .

أقام العرب عدة مدن على طول ساحل إفريقية الشرقى من الشمال إلى الجنوب واشتغلوا فى مراكزهم الجديدة بالتجارة ونقل المتاجر بطريق البحر ،

(١) كلمة مقديشو أصلها مقعد شاه أى مقر الملك عند الفرس .

وحصنوا هذه المراكز ، وعملوا على توسيعها حتى صارت بالتدريج مدناً زاهرة ، يبرز فيها الطابع الإسلامى ، وتنتشر بها المساجد .

وقد تألف المجتمع الذى نما فى تلك المراكز من أربع طبقات اجتماعية متباينة ، على رأسها الطبقة الحاكمة وتتألف من العرب . يليها طبقة الهنود الذين ارتبطوا بالمستوطنين العرب إرتباطاً وثيقاً ، لا فى العصور القديمة والوسطى فحسب ، بل فى العصور الحديثة أيضاً . وكانت الطبقة الثالثة تتألف من عنصر السواحيلى وهو خليط من عناصر آسيوية وإفريقية . ويتكلم لغة تعتبر خليطاً من اللغة العربية واللغات واللهجات الإفريقية تسمى السواحيلية . وقد ساد الإسلام بين قبائل هذا العنصر الناتج بعد اعتناق الكثيرين له . أما الطبقة الرابعة فهى طبقة الرقيق التى شجعت الدول الاستعمارية على الإتجار فيهم زمناً طويلا .

وعلى هذا فقد غمر نشاط العرب بلاد الصومال منذ القدم ، ونشروا بها اللغة العربية والإسلام الذى أسرع إلى اعتناقه أغلب السكان عدا فئة قليلة .

كانت بلاد الصومال عند بدء حركات الكشف الجغرافى على أيدى البرتغاليين ، محط أنظار كثير من الرحالة والمستكشفين ، إذ كانت تعتبر الرحلة النهائية قبل الوصول إلى الهند . وقد زارها ڤاسكو دى جاما سنة ١٤٦٦ ، ومهد لاحتلال البرتغاليين لبعض النقط الساحلية مثل مديشو وبراوة ، ذلك الاحتلال الذى بدأ سنة ١٥٠٦ ، واستمر حتى سنة ١٦٦٠ ، وأنشأوا بها فنارات لهداية السفن .

وفى أثناء هذه الفترة زاد نفوذ سلاطين عُمان فى مياه المحيط الهندى تدريجياً ، وقويت سيطرتهم على جهات ساحل إفريقية الشرقى ، حتى تمكنوا من طرد

البرتغاليين بفضل القائد العمانى سالم الصارمى . ومنذ ذلك الحين ، عادت بلاد الصومال إلى العرب وشملها حكم سلاطين عمان .

لكن ارتياد البرتغاليين لهذه الجهات ، وجه أنظار المستعمرين الأوروبيين إليها ، فأخذوا فى إيفاد بعوثهم ومغامريهم إليها ، بحجة الدراسة والاستكشاف . ولم يكن قدومهم فى الحقيقة إلا تمهيداً لبسط سيادتهم عليها واستعمارها . ففى سنة ١٨٤٣ توغل الضابط البريطانى كرستوفر داخل الصومال لمسافة ٢٠٠ كيلو متر وبلغ ضفاف نهر شبيلى ، كما تبعه ضابط من ضباط البحرية الفرنسية سنة ١٨٤٨، وجمع معلومات هامة ، وجاء فى أعقابهما عناصر أخرى من جنسيات مختلفة منها برتون وسبيك وقد ساهما فى كشف منابع نهر النيل .

ونظراً لأهمية عدن الاستراتيجية ، وتوسط موقعها بين مستعمرة جنوب إفريقيا والهند ، الأمر الذى يمكّن القوات المرابطة بها من السيطرة البحرية على ساحل إفريقية الشرقية من جهة وسواحل شبه الجزيرة العربية من جهة أخرى ، فقد احتلها البريطانيون سنة ١٨٣٩ ، لتأمين خطوط مواصلاتهم . لكن قاعدة عدن رغم أهميتها ، تفتقر إلى التموين الذى تعتمد عليه اعتماداً كلياً من زيلع وبربره، لذلك أخذت بريطانيا ترقب باهتمام مصير هذين المنفذين اللذين كانا تحت نفوذ مصر . وكما سبق القول كان افتتاح قناة السويس من عوامل تشابك القوى الاستعمارية المتنافسة فى تلك الجهات . فاحتلت انجلترا مصر ثم اغتصبت منها زيلع وبربره واستولت عليهما ، وذلك لتعزيز نفوذها البحرى فى خليج عدن والبحر الأحمر . ولجأت إلى استبدال الحكم المصرى فى بلاد الصومال بالحكم البريطانى . وأبرمت مع شيوخ القبائل معاهدات أكدت سيطرتها عليها . كما اشترت فرنسا أرض أوبوك سنة ١٨٦٢. أما إيطاليا فقد أقامت محطة بحرية فى عصب سنة ١٨٧٠ ومنها قفزت إلى أجزاء الصومال الأخرى .

وعلى هذا يمكن اعتبار احتلال بريطانيا لعدن سنة ١٨٣٩ بدايةً للتسلل الأوروبى إلى منطقة القرن الإفريقى ، وتمهيداً لتسابق الدول الاستعمارية ، وخاصة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، لفرض سيطرتها وبسط نفوذها على هذه الجهات ، عن طريق عقد عدة اتفاقات مع سلاطين تلك الجهات وزعماء قبائلها .

وقد بدأ اهتمام إيطاليا بالصومال يتزايد بعد زيارة إحدى وحدات الأسطول الإيطالى لتلك الجهات ، بقيادة أحد أفراد الأسرة المالكة سنة ١٨٧٩ ، الذى حبذ — فى التقرير الذى أعده عن تلك الزيارة — تعزيز التبادل التجارى مع بلاد الصومال . ومنذ ذلك الحين ، أخذت العلاقات بين الصومال وإيطاليا تزداد توثقاً . ومما دعّم نفوذ إيطاليا فى تلك الجهات ، احتلالها لميناء مصوع سنة ١٨٨٥ . وأعقب ذلك زيارة إحدى الوحدات البحرية الإيطالية لزنجبار ومقابلة قبطانها للسلطان برغش بن سعيد ، وعقد معه فى مايو سنة ١٨٨٥ ، اتفاقية دعمت نفوذ إيطاليا ومنحتها بعض الامتيازات التجارية .

وفى سنة ١٨٩٢ تمكنت إيطاليا من استئجار موانى ساحل البنادر من سلطان زنجبار لمدة خمسين عاماً ، وتولت إدارتها شركة فيلوناردى الإيطالية حتى سنة ١٨٩٨ ، وشركة بنادر الإيطالية حتى سنة ١٩٠٥ . وفى هذه السنة تنازل سلطان زنجبار عن سيادته على موانى ساحل البنادر إلى إيطاليا مقابل مبلغ ١٤٤٠٠٠ جنيه ، ثم أخذت الحكومة الإيطالية على عاتقها مهمة إدارة تلك الجهات ، ووضعت نظاماً إدارياً ومالياً . كما أجّرت بريطانيا لإيطاليا فى هذه السنة أيضاً الأراضى القريبة من ميناء قسمايو ، واشتركتا اشتراكا فعلياً فى محاربة الحركات الوطنية والثورات التى قام بها الصوماليون ، وكان لها أكبر الأثر فى تحديد مناطق النفوذ الإيطالى وقصرها على بعض مراكز معينة .

وفى سنة ١٩٠٨ وحدت إيطاليا الجهات الواقعة تحت إشرافها ، وألفت

حكومة لإدارتها، وضعت على رأسها موظفين إيطاليين مقيمين. ثم فى سنة ١٩١٥ تمكنت إيطاليا من الحصول من بريطانيا — بموجب معاهدة لندن واتفاق آخر عقد فى سنة ١٩٢٥ — على منطقة جوبا وميناء قسمايو . وهكذا أصبح للصومال (الإيطالى السابق) حدود واضحة المعالم مع كل من كينيا و إثيوبيا والصومال البريطانى .

عند نشوب الحرب العالمية الثانية ، اشتركت إيطاليا مع ألمانيا ضد الحلفاء ، فاحتلت القوات العسكرية البريطانية سنة ١٩٤١ الصومال (الايطالى السابق) عن طريق ميناء قسمايو ، بعد أن أجلت عنه جميع القوات الإيطالية . وظلت تحكم البلاد حكما عسكرياً من ذلك التاريخ حتى أبريل سنة ١٩٤٩. وقد أبرمت بريطانيا ، أثناء احتلالها للصومال ، اتفاقية فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٢ مع إثيوبيا ، تم بموجبها وضع منطقة أوجادين[١] تحت الادارة العسكرية البريطانية ، التى تنازلت عنها فيما بعد إلى إيثوبيا ، بموجب اتفاق أبرم فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ .

ولما انتهت الحرب العالمية الثانية ، أبرمت معاهدة الصلح مع إيطاليا سنة ١٩٤٧ ، ونصت على أن تتولى حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى التصرف النهائى فى المستعمرات الإيطالية السابقة ، التى كانت تكوّن الإمبراطورية الإيطالية الإفريقية ، المؤلفة من ليبيا و إريتريا والصومال . وذلك خلال سنة من تاريخ تنفيذ المعاهدة . فإذا تعذر الوصول إلى اتفاق فى هذه المدة ، أحيل الموضوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للتوصية بما تراه ، على أن تكون توصياتها ملزمة للدول الأربع . وصدر قرار مشترك باسم

---

(١) تمتد بين حدود الصومال (الإيطالى السابق) وبين إيثوبيا . وتسكنها جماعات من الصوماليين ، تشتغل بالرعى ، ويقدر عددها بنحو ٤٠٠٠٠٠ نسمة ، تدين بالإسلام . وتمتاز هذه المنطقة بثروتها المعدنية المثلة فى زيت البترول .

وزراء الخارجية الأربع، ينص على أن التسوية النهائية لمسائل المستعمرات الإيطالية السابقة سوف تكون متفقة مع رغبات السكان والحكومات المعنية .

ونظراً لعدم اتفاق وزراء خارجية الدول الأربع ، فقد أحيل الموضوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وانتهى الأمر بتقرير حصول ليبيا على الاستقلال قبل أول يناير سنة ١٩٥٢ ، كما اتفق على أن تكوّن إريتريا فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ اتحاداً فدرالياً مع إثيوبيا ، على أن يكون لحكومتها استقلال ذاتى . أما فيما يتعلق بالصومال (صوماليا) فقد سعت الدول الغربية إلى مكافأة إيطاليا لولائها للغرب ، وذلك بتمكينها من تولى إدارة صوماليا باسم الأمم المتحدة ، فى أثناء فترة الوصاية التى حددت بعشر سنوات تبدأ من ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وهو تاريخ موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتفاقية الوصاية . تنال صوماليا بعدها الاستقلال وتصبح دولة ذات سيادة .

وتعتبر فترة وضع صوماليا تحت وصاية الأمم المتحدة — التى كان مقرراً لها أن تنتهى فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ — من أهم الفترات الحاسمة فى تاريخ البلاد ، فقد شهدت صراعاً عنيفاً وكفاحاً مريراً بين قوى التحرر المنطلقة والدول الاستعمارية الطامعة ، التى زاد تنافسها على إدخال هذا الإقليم ضمن مناطق نفوذهـا .

مساوئ الاستعمار الإيطالى

تسلل النفوذ الإيطالى إلى الصومال تدريجياً ، حتى تمكنت إيطاليا من السيطرة عليه واتخذته قاعدة لغزو إثيوبيا ، ودام احتلالها له فترة طويلة زادت على نصف قرن، حكمته فيها حكما استبداديا استعماريا ، استهدفت منه استنزاف موارد البلاد لصالح الأقلية الإيطالية ، المؤلفة من الرأسماليين والمستعمرين . فالتجارة كلها كان يحتكرها الإيطاليون ، فى حين ظل أغلب الصوماليين يشتغلون بالرعى وبيع المواشى والقيام بعمليات الزراعة البدائية .

وقد اتبعت السلطات الإيطالية المستعمرة أساليب عدة للتضييق على الصوماليين منها مد الطرق إلى المناطق التى بها مزارع الإيطاليين [1] ، وعمليات الاقتراض والائتمان كانت لاتتم بسهولة إلا لصالح الإيطاليين . وتجارة الجملة كانت وقفاً على الإيطاليين . وحتى نظام الضرائب خضع لهذ الهدف ، فالضريبة على الكماليات المستوردة من إيطاليا بصفة خاصة والتى لا يستعملها سوى أبناء الجاليات الأجنبية كانت بسيطة ، فى حين ضريبة الاستيراد على السلع الضرورية التى يستهلكها الصوماليون بصفة أساسية ، كانت باهظة جداً ، فوصلت مثلا الضريبة على السكر ١٢٥٪ ،وذلك للحصول على أكبر إيراد ممكن من الصوماليين،ولحماية صناعة السكر المحلية التى يحتكرها الإيطاليون. وفيما يتعلق بالضرائب المفروضة على الصادرات ، نجد الضريبة المفروضة على الموز، الذى يحتكر الإيطاليون تصديره منخفضة إلى حد كبير، لأن هذا يساعد على تصريفه للخارج بأسعار مجزية . لهذا نشط المحتكرون الإيطاليون فى تصديره للحصول على أرباح طائلة وحرمان أبناء الشعب من محصول بلادهم الطبيعى،

---

(١) بلغت مساحة بعض هذه المزارع ١٢٣٥٥ فداناً .

حتى إنه عندما عطلت الملاحة فى قناة السويس ، أثناء العدوان الثلاثى على مصر ، توقفت حركة تصدير الموز من الصومال للخارج ، وترتب على ذلك اضطرار المصدرين إلى التخلص من الموز ، بإلقائه فى الماء أو فى الطرقات ولولاهذا لما تمكن الأهالى من الحصول عليه . أما السلع التى ينتجها الصوماليون كالجلود والحبوب ، فالضريبة المفروضة على تصديرها باهظة لأن السلطات الإيطالية لاتهتم بتصريفها .

ولم يبذل المستعمرون الإيطاليون أية محاولة جدية — خلال احتلالهم الطويل لصوماليا — لتنمية موارده ، بل جعلوا رائدهم تمكين بعض الأفراد الإيطاليين من استغلال كل ما فى استطاعتهم استغلاله من موارد البلاد . وكانت الجهود تبذل لإبقاء الأهالى على حالتهم البدائية ، مما يضمن للإيطاليين عدم احتجاجهم أو قيامهم بثورة على الأوضاع القائمة . ولم يكن هناك أى اتجاه لرفع مستواهم أو تعليمهم طرقاً حديثة لاستثمار ثروات بلادهم .

ولم يسمح الإيطاليون للصوماليين بالعمل فى الوظائف الحكومية أو الشركات إلا لمن ألموا باللغة الإيطالية ، ومع ذلك فلم ترتفع وظائفهم عن الأعمال الكتابية البسيطة فى البلدية أو المواصلات أو التجارة . ويهدف الإيطاليون من هذا إلى إبقاء أكبر عدد ممكن من الموظفين الإيطاليين فى صوماليا بعد الاستقلال ، وذلك عن طريق إسناد بعض الوظائف الرئيسية إلى موظفين صوماليين غير أكفاء ليثبت عجزهم ، وتبرز ضرورة الاعتماد على الإيطاليين .

ومما يؤكد اتجاه السلطات الإيطالية الاستغلالى ، تصريح وزير خارجية إيطاليا سنة ١٩٠٨ فى البرلمان ، « إن استغلال موارد صوماليا سيبدأ على نطاق واسع » . ومنذ ذلك التاريخ ركز الإيطاليون اهتمامهم فى الأجزاء الجنوبية من البلاد ، الواقعة حول نهر جوبا والتى تمتاز بخصوبة تربتها ، وعلى ساحل بنادر حيث تنشط عمليات التبادل التجارى . أما الأجزاء الشمالية من صوماليا ، فقد كان

اهتمام الإيطاليين بها محدوداً ، نظراً لفقرها وقلة مواردها ، إذ أنها أرض جرداء قاحلة .

وقد أشار وزير خارجية إيطاليا فى خطابه إلى أن الأراضى الزراعية الصالحة موجودة وتجعلهم يفكرون فى حل أزمة ازدحام السكان فى المناطق الريفية فى إيطاليا . وأن أكبر مساحة من الأراضى الزراعية يجب أن تكون فى أيدى الإيطاليين وتحت تصرفهم . وأن المناطق المخصصة للصوماليين ستصبح أكثر خصوبة ونفعاً ، نتيجة للجهود الفنية التى يبذلها الإيطاليون لاستثمارها . وأنه سوف يكون من حق الصوماليين العمل فى المزارع التى يملكها الإيطاليون ، لأن مكانة الإيطالى لا تسمح له بالعمل اليدوى فى الزراعة

يتضح من هذا أن الإيطاليين اعتبروا أنفسهم طبقة السادة التى تستخدم الأيدى العاملة الرخيصة ممثلة فى الصوماليين ، إذ أن الرأسماليين الإيطاليين لا يغامروا باستخدام عمال أوروبيين ، نظراً لارتفاع أجورهم ورقى مستوى معيشتهم بالنسبة إلى العمال الصوماليين . وقد قصرت الحكومة الايطالية الهجرة على كبار المزارعين الإيطاليين من الرأسماليين والشركات والجمعيات الزراعية الإيطالية، ولم تسمح لصغار المزارعين بالهجرة إلى صوماليا لزراعة الأرض لحسابهم، وذلك رغبة منها فى السيطرة العليا على الأراضى.وكانت الحكومة الإيطالية تقدم قروضاً لهذه الشركات ولكبار المزارعين مساعدة منها لهم .

ولم تقف مساوىء الاستعمار الإيطالى لصوماليا عند هذا الحد ، بل تعدته إلى نواح أخرى ، منها أن الإيطاليين قسموا الأراضى إلى خمسة أنواع هى :

١ — أراضى بور صحراوية

٢ — أملاك الدولة وتمتلكها السلطات الإيطالية الحاكمة .

٣ — أملاك خاصة وهى فى حوزة المزارعين الإيطاليين .

٤ — أملاك الكنيسة وتمتلكها الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية .

٥ — الملكية الجماعية وهى أراضى الجماعات والقبائل .

وقد حرمت السلطات الإيطالية التصرف فى الأراضى إلا بموافقة الحاكم العام الإيطالى . وفى سنة ١٩٢٦ أصدرت قانوناً ، خضعت بموجبه الأراضى التى يمتلكها الأهالى لتصريح حكومى يتجدد سنوياً ، يتمكن الأهالى بمقتضاه من زراعة أراضيهم والانتفاع بها نظير دفع ضريبة معينة للحكومة . وكان الهدف من هذا هو تفتيت الملكيات الجماعية للقبائل وتحويلها إلى ملكيات فردية، لكى يتيسر للإيطاليين الاستيلاء عليها تدريجياً بعد ذلك .

ويلاحظ أن عدد المستوطنين الإيطاليين زاد زيادة واضحة ، نتيجة لتشجيع السلطات الإيطالية الحاكمة والمعاونات السخية المنتظمة التى كانت تقدمها لهم. ففى سنة ١٩٣١ كان عدد الإيطاليين فى صوماليا ١٦٣١ نسمة تقريباً ، أخذ يتزايد تدريجياً حتى بلغ سنة ١٩٤١ نحو ٨٠٠٠ نسمة.

وسمحت السلطات الإيطالية لتجار الرقيق بمزاولة نشاطهم غير المشروع فى مدن صوماليا . وقد بررت موقفها بأن الرق كان قائماً فى البلاد بحكم العادات المحلية والأوضاع القائمة ، وأنها لا تدخر جهداً فى سبيل حماية الحرية الشخصية للأفراد . وفى نفس الوقت كانت تسخر الأهالى فى قطع الأخشاب من الغابات وتعبيد الطرق وتمهيد الأراضى الزراعية .

أما النواحى الاقتصادية ، فقد سيطرت عليها السلطات الإيطالية باستخدام الضرائب الجمركية ، لحماية مؤسساتهم الاقتصادية والشركات الإيطالية ، من أية

منافسة أخرى من جانب الجاليات العربية أو الهندية . وترتب على هذا تدهور مركز التجار غير الإيطاليين . ثم صدر قانون يحرم على غير الإيطاليين الاشتغال بتجارة الوارد والصادر فى صوماليا . وحينئذ خفضت بعد صدوره الضرائب الجركية .

واتبعت السلطات الإيطالية سياسية التمييز العنصرى فحرمت على الصوماليين دخول أماكن معينة ، كما منعتهم من المرور فى الشوارع المخصصة للإيطاليين فى العاصمة ، أو دخول بعض المدن الهامة التى قصرت السكنى فيها على الإيطاليين وأجبرت الجميع على رفع أيديهم بالتحية الفاشستية ، كلما مر أحد الرعايا الإيطاليين، الذين اعتبروا فى مركز السادة .

واستهدفت بعض القوانين حماية الأقلية الإيطالية ، والوقوف دون أى اختلاط جنسى بينها وبين العناصر الإفريقية . وفرضت فى سنة ١٩٣٧ على من يخالف القوانين الخاصة بذلك عقوبات صارمة ، منها الحكم بالسجن لمدة خمس سنوات لمن يتصل اتصالا جنسياً مثمراً بإمرأة إفريقية ، وأوضحت هذه القوانين أنه لايحق لإفريقى أن يرتفع إلى منزلة الإيطالى . وعلى هذا فلا يمكن لإيطالى أن يعترف ببنوة الطفل الناتج من اتصاله الجنسى بإمرأة صومالية .

وطبق الإيطاليون نظام العقوبة الجماعية ، إذ كانوا يفرضون على جميع أفراد القبيلة ، العقاب الذى تمثل فى صورة استيلاء على الأراضى والمواشى ونسف المنازل ، عندما يرتكب أحد أفرادها حادثة سرقة أو قطع طريق أو ماشابه ذلك .

وقد كان نشوب الحرب العالمية الثانية من العوامل التى وضعت حداً لمساوىء الحكم الإيطالى فى صوماليا ، إذ دخلت القوات البريطانية البلاد وأقصت الإيطاليين

فترة ثمان سنوات . وحينما قررت الأمم المتحدةوضع صوماليا تحت الوصايةالدولية، سعت إيطاليا جاهدة للفوز بإدارته أثناء الفترة المقررة . ومن العوامل التى ساعدت على نجاح مساعيها فى هذا السبيل ، تأييد الدول الغربية لها ، بالإضافة إلى الدور الذى لعبته جماعة المحاربين القدماء .

وتتألف هذه الجماعة من ثلاثين ألفاً من الصوماليين ، ممن كانوا خلال الحكم الإيطالى جنوداً لحفظ الأمن أو للقتال فى صفوف القوات الإيطالية فى حروبها الاستعمارية فى إثيوبيا وإريتريا والصومال (البريطانى السابق) وليبيا ، فلما غزت القوات البريطانية صوماليا سنة ١٩٤١ ، أثناء الحرب العالمية الثانية ، وطردت قوات إيطاليا ، تفرقت هذه الجماعة ، لـكن ظل الحكم البريطانى ينظر إلى أعضائها نظرة غير طيبة ، على اعتبار أنهم حاربوا فى صفوف الأعداء . لذلك أبعدتهم السلطات البريطانية عن الوظائف الحـكومية ، وحرمتهم منها ، مما أثار حفيظتهم ضد البريطانيين . فلما استطلعت الأمم المتحدة رغبة شعب صوماليا فى فترة تقرير المصير ، استطاع الإيطاليون استغلال سخط هذه الجماعة ، وحقدها على البريطانيين لحرمانهم من الوظائف ، واتخذت منهم وسيلة للدعاية لها . وكان تعودهم النظام والطاعة وتشبعهم بالروح العسكرية من العوامل التى يسرت تجميعهم وتوجيههم . وقد كسبتهم إيطاليا إلى جانبها بوعود كثيرة وعطاء محدود . فنظموا أنفسهم وساروا فى العاصمة وغيرها من المدن فى مظاهرات ضخمة ، تعدد محاسن الحـكم الإيطالى لصوماليا ، وتحبذ إدارة إيطاليا فى فترة الوصاية . وقد كان هذا من العوامل التى يسرت عودة إيطاليا إلى صوماليا . ثم مالبثت هذه الجماعة أن انقلبت على الإدارة الإيطالية،لعدم وفائها بوعودها ، عند فوزها بإدارة صوماليا ، فلم تدفع لهم مرتباتهم المتأخرة ، ولا المـكافآت السخية التى طالما منتهم بها ، فانتهز البريطانيون هذه الفرصة لضمهم إلى صفوفهم ، وتحريضهم على إثارة الشغب ، وخلق المتاعب فى وجه الإيطاليين . وهكذا وجد الإيطاليون لدى عودتهم لإدارة صوماليا أنفسهم

وجهاً لوجه أمام منافسة البريطانيين ، فعملوا منذ ذلك الحين للإقلال من شأنهم وإبعادهم عن البلاد .

هذا ، وقد كان الإيطاليون يتمنون فى قرارة نفوسهم فشل تجربة الوصاية ، حتى يؤجل استقلال صوماليا ، ويتمكنوا من البقاء فيه بعد سنة ١٩٦٠ ، للاحتفاظ بنفوذهم فى شتى الميادين . وأبلغ دليل على هذا الاتجاه ، أن إيطاليا حوّلت جيش صوماليا إلى قوات شرطة داخلية لحماية الأمن ، بحيث لم يعد فى البلاد إلا الجيش الإيطالى ، وعلى ذلك تطالب ببقاء جيشها بعد انتهاء فترة الوصاية ، لكيلا تصبح البلاد بدون جيش يحميها من غارات الطامعين أو المعتدين .

ولمحاربة أطماع بريطانيا ونشاط إثيوبيا فى صوماليا ، اتجه الإيطاليون إلى تدعيم نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ، والاشتراك معها فى مد صوماليا بالمعونة الفنية والاقتصادية بعد استقلاله ، وذلك بعد انتهاء العمل باتفاقية المعونة الفنية التى عقدتها مع الولايات المتحدة فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٤ والتى تنتهى فى سنة ١٩٥٦ ، كما كانت إيطاليا تحاول إبقاء أكبر عدد ممكن من الموظفين الإداريين بعد سنة ١٩٦٠ بدعوى عجز الصوماليين عن القيام بأعباء العمل فى هذه الوظائف .

نشاط الدول الغربية

بريطانيا

كانت بريطانيا ترقب تطور الأمور فى صوماليا بعين الاهتمام ، إذ له أهمية خاصة من الناحية الاستراتيجية بالنسبة لها ، و يرجع هذا إلى عدة عوامل منها :

١ — متاخمته للصومال (البريطانى السابق) الواقع إلى شماله ، وكينيا التى تقع إلى جنوبه ، فكانت انجلترا ترغب فى تأمين حدود هاتين المستعمرتين ، وتضمن بقاءهما ضمن مناطق نفوذها .

٢ — مواجهته لعدن ، تلك المستعمرة البريطانية التى تشترك معه فى السيطرة على مدخل البحر الأحمر الجنوبى .

٣ — عند قيام الحرب العالمية الثانية ، اشتبكت القوات البريطانية مع قوات إيطاليا وطردتها من صوماليا واحتلته احتلالا عسكريا ، دام ثمانى سنوات متواصلات ، راودت بريطانيا أثناءها رغبة خفية فى أن تحل محل إيطاليا فى هذه البلاد ، مثلما حلت محل ألمانيا وتركيا فى مستعمراتهما الإفريقية والآسيوية بعد الحرب العالمية الأولى . وتمنت لو عهدت إليها الأمم المتحدة بالوصاية على صوماليا ، علها تتمكن من توحيد مصير صوماليا مع مصير الصومال الخاضع لها فى صومال واحد يرتبط أساساً بمصالح بريطانيا و يدخل فى نطاق الكومنولث البريطانى .

لهذا عملت السلطات البريطانية من جانبها على اجتذاب الصوماليين إلى صفوفها ، بمنحهم حقاً كانت تحرمه عليهم إيطاليا ، وهو تأليف الأحزاب السياسية ، مؤملة أن هذا سيساعدها و يرجح كفتها ، عندما تستطلع الأمم المتحدة رغبة شعب

صوماليا فى الدولة التى تتولى إدارته أثناء فترة الوصاية ، لكن جهود جماعة المحاربين القدماء ، الذين سبقت الإشارة إليهم ، حولت اتجاه الشعب نحو إيطاليا ، وانتهى الأمر بتفضيل شعب صوماليا وصاية إيطاليا .

وقد حاول البريطانيون ، أثناء احتلالهم لصوماليا ، إحلال اللغة الأنجليزية محل اللغة الإيطالية ، وتمكنوا من إدخالها فى المدارس مستعينة فى هذا ببعض المدرسين من الهنود والسودانيين ، ونجحوا فى تخريج فئة من الموظفين الصوماليين ، ممن احتاجت إليهم دواوين الحكومة فى ذلك الحين .

كما كانت بريطانيا تخشى نفوذ إثيوبيا فى صوماليا ، لذلك كانت تسعى إلى الاستفادة من المناوشات التى كانت تحدث من حين إلى آخر بين القبائل الرحل والسلطات الإثيوبية فى تشجيع الصوماليين على الانضمام إلى إخوانهم .

وقد احتضنت بريطانيا فكرة الدعوة إلى مشروع صوماليا الكبرى داخل نطاق الكومنولث ، إذ أنهم أثناء احتلالهم لصوماليا ، أيقظوا لأول مرة الأمل فى توحيد أجزاء الصومال الثلاثة وهى صوماليا والصومال (البريطانى السابق) والصومال الفرنسى فى دولة كبيرة واحدة . وقد لقيت فكرة التوحيد هذه ، قبولا لدى الأحزاب الصومالية جميعها تقريباً ، ووضعت كلها هذا الهدف ضمن برامجها . فلما انسحب البريطانيون من صوماليا ، وعادت إيطاليا إلى إدارتها ، إستمر البريطانيون فى تغذية الفكرة وتنميتها لتفوز بهدفها من هذا التوحيد ، وهو إدخال الدولة الجديدة الموحدة فى نطاق الكومنولث البريطانى .

ومن العوامل التى نفرت شعب صوماليا من بريطانيا ، تحيزها لإثيوبيا وإرضائها على حسابه ، إذ اقتطعت منطقة أوجادين من صوماليا وأعطتها إلى إثيوبيا ، ولعلها كانت تهدف من وراء ذلك إلى صرف اهتمام شعب صوماليا

عن قضايا الاستقلال ، إلى تلك المشكلة المصطنعة ، التى ظلت حتى اليوم دون حل .

وكانت بريطانيا تتبع سياسة واضحة وهى استخدام المال أولا لمنع المظاهرة التى لا ترغب فى قيامها ، فإذا استعصى عليها ذلك ، فإنها تدفع المال لقلب المظاهرة إلى فوضى ، يترتب عليها الاعتداء على رعاياها ليظهروا فى ثوب الشهداء المعتدى عليهم ويستغلوا الحادث للاحتجاج وطلب تعويضات ومزيد من الامتيازات .

أدركت بريطانيا المركز الخطير الذى يحتله صوماليا بعد نيله الاستقلال ، خصوصاً بالنسبة لمستعمراتها فى إفريقية ، فضاعفت من اهتمامها به وأخذت تبذل عن طريق قنصلها ـ نشاطاً تعددت مظاهره . ويتجلى فى استمالة الزعماء واندماجه فى مجتمعاتهم وإقامة الاحتفالات وعرض الأفلام وتوزيع النشرات وصرف الأموال ، كما أنشأت بريطانيا مكتبة عامة مزودة بمختلف الكتب العلمية والأدبية والتاريخية ، والصحف والمجلات الإنجليزية . وقد افتتحت فى أواخر عام ١٩٥٨ مركزاً ثقافياً ، عقب زيارة مستر هل وزير الدولة البريطانى لصوماليا . ويقوم هذا المركز بنشاط واضح ضوعف تدريجياً فى الفترة الأخيرة ، فاستحضر آلة عرض سينمائى ، لعرض الأفلام المختلفة فى دور السينما والأماكن العامة ، كما افتتحت فصولا ملحقة بالمركز ، لتعليم اللغة الإنجليزية للصوماليين ، يتولى التدريس فيها ستة عشر مدرساً إنجليزياً ، ويقوم بعضهم بجانب عمله بتدريس اللغة الإنجليزية فى المدارس الحكومية .

ومن مظاهر النشاط البريطانى فى صوماليا ، قدوم وفود الصحفيين البريطانيين بصورة منتظمة وظهور المقالات التى تتناول أمور صوماليا فى الصحف البريطانية ، وتنظيم المحاضرات . ويتمثل نشاطها الاقتصادى فى تعيين خبير إقتصادى

بقنصليتها العامة لمدة سنتين لإعداد أبحاث وعمل إحصاءات ، تعتمد عليها بر
فى سياستها الاقتصادية فى صوماليا .

الولايات المتحدة الأمريكية

يهدف النشاط الأمريكى فى أواسط إفريقيا بصفة عامة ، وفى صومال
وجه الخصوص إلى توثيق العلاقات معه ، تمهيداً لتوطيد النفوذ الغربى به و
إكتسابه فى صفها . ويتزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بصوماليا
بعد يوم . ولم يبدأ نشاطها فيه إلا منذ عودة إيطاليا فى سنة ١٩٥٠ ، ولم يـ
قبل ذلك غاية ظاهرة ولا سياسة واضحة ولا رعايا فى صوماليا . أما الآن
عدد رعاياها بما يتراوح بين ٥٠٠ ، ١٠٠٠ أمريكى ينتشرون فى أنحاء
من البلاد .

ويمكن تلخيص سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يلى :

١ — إنشاء قواعد بحرية وجوية فى إثيوبيا ، لحراسة مناطق البترو
الشرق الأوسط ، وإقامة قاعدة كبرى ، تعتبر نقطة إرتكاز لعملياتها ا
المستقبلة ضد أى هجوم قد يشنه الاتحاد السوفيتى على منطقة الشرق الأوسط

٢ — محاربة الشيوعيين عن طريق مشروعات التنمية الاقتصادية ، واتف
المعونة الفنية والاقتصادية . ويلاحظ أن اتفاقات المعونة الأمريكية وغ
الظاهر مساعدة البلاد المتخلفة لا تقدمها أمريكا إلا للبلاد التى تخشى من :
المبادىء الشيوعية فيها ، وتتمثل هذه المعونة فى اعتمادات هزيلة ، لكنها تـ
بهالة من الدعاية الزائفة ، والغرض منها سد العجز فى موارد المنطقة والسـ
الاقتصادية عليها عن طريق الخبراء والفنيين الأمريكيين الذين يستنزفون
كبيراً من تلك الاعتمادات .

كانت الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥٠ تطبق فى أوربا مشروعها الضخم المعروف باسم «مشروع مارشال» الخاص بتقديم مساعدات اقتصادية لدول غرب أوربا . وكانت إيطاليا إذ ذاك فى أشد الحاجة إلى مزيد من العون الأمريكى ، لإعادة بناء كيانها بعد الحرب العالمية الثانية . فانتهزت الولايات المتحدة هذه الفرصة لتضع أقدامها فى صوماليا ولتملى على إيطاليا شروطها التى كانت فى مقدمتها موافقة إيطاليا على تقديم المساعدات الأمريكية الاقتصادية إلى صوماليا أيضاً. وبذلك تتمكن الولايات المتحدة من ضمان نقطة ارتكاز لها فى إفريقية ، لها أهميتها الاستراتيجية . وعقدت فى سنة ١٩٥٤ اتفاقية سرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا بخصوص المعونة الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى صوماليا . وقد ترتب على هذه الاتفاقية قدوم خبراء الولايات المتحدة إلى صوماليا ، لبحث ما يمكن تنفيذه من مشروعات . وبدأ فعلا الخبراء الأمريكيون يتوافدون على صوماليا ، ويتجولون فى أرجائه ، ويقدمون تقارير عن نتائج أبحاثهم فى المياه الجوفية والطرق ومشروع بناء ميناء حديث والثروة الحيوانية وكيفية العمل على زيادة إنتاج الحبوب .

وتحت ستار المعونة الفنية ودراسة مشروعات التنمية الاقتصادية فى صوماليا ، تمكن الأمريكيون من التجول فى جميع أنحاء صوماليا وقاموا بمسحها وتصويرها . وبذلك أصبحت لديهم فكرة شاملة عن كل جزء من أجزاء البلاد . وهكذا تمكن الأمريكيون من الاطلاع على جميع شئون البلاد وإدراك دقائقها .

تبع ذلك أن منحت الإدارة الإيطالية الوصية شركات الولايات المتحدة للتنقيب عن البترول واستخراجه من صوماليا عقود امتياز ، لم تعرضها لا على المجلس الاستشارى للأمم المتحدة ولا على المجلس الإقليمى الذى يتألف من الصوماليين أنفسهم . فكان الامتياز الذى منح إلى شركة سنكلير لمدة أربعين عاماً للتنقيب عن البترول فى المنطقة الممتدة من شمال وشرق خط ٤٤° من خطوط الطول

من ساحل المحيط الهندى حتى حدود إثيوبيا وحدود الصومال (البريطانى السابق) وخليج عدن . وكانت شروط عقد الامتياز الذى فازت به هذه الشركة سخية جداً ، لدرجة أن المجلس الاستشارى أوصى بضرورة إعادة النظر فيها وتعديلها بما يضمن مصالح الصوماليين ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بحصة صوماليا من العوائد والأرباح التى يجب أن تكون متمشية مع الحصة التى تحصل عليها حكومات البلاد المجاورة عن استغلال إنتاج البترول فى أراضيها ، ثم من حيث عملية الدفع التى يجب أن تكون نسبة معقولة منه بالعملة الصعبة . ولكن الإدارة الإيطالية ردت على المجلس بأن شروط الامتياز عادلة ولاداعى لتعديلها . وهذا الرد يوضح بجلاء ما تتمتع به الولايات المتحدة من نفوذ قوى على السلطات الإيطالية ومدى التفاهم القائم بين الطرفين . ومن المرجح أن شركات التنقيب عن البترول الأمريكية ، فى الوقت الذى تعمل فيه لصالحها ومنفعتها المادية ، تعمل أيضاً لحساب المخابرات العسكرية للحصول على خرائط دقيقة ومفصلة للمناطق التى نعمل فيها ، وجمع معلومات عن طبيعة تلك الجهات والقبائل المنتشرة فيها ووسائل مواصلاتها ، الأمر الذى يفيدها فى بحث مدى إمكان إقامة قواعد عسكرية فى الأجزاء الشمالية من البلاد . وجدير بالملاحظة أن شركة سنكلير قد عهدت بأعمال التنقيب والبحث الجيولوجى إلى شركة روجرز الأمريكية ، التى قبل أن تبدأ نشاطها فى صوماليا ، كانت قد حصلت من إثيوبيا على امتياز البحث عن البترول فى منطقة أوجادين التى اغتصبتها إيوبيا من صوماليا اغتصابا بمعاونة الدول الاستعمارية .

وأعقب وفود خبراء النقطة الرابعة ورجال شركات التنقيب عن البترول ، قدوم إرساليتين تبشيريتين ، تركز نشاطهما فى المناطق التى اختارها الخبراء الأمريكيون لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية ، مما يوضح مدى الاتفاق والتنسيق فى العمل بين الهيئات الأمريكية المختلفة فى صوماليا . و بدأت الإرساليتان باستئجار الأراضى لإقامة بعض المدارس عليها .

كانت الهيئات الأمريكية الثلاث — سالفة الذكر — يتصل بعضها بالسفير الأمريكى فى أديس أبابا كالإرساليات التبشيرية ، و بعضها يتصل بإدارة النقطة الرابعة فى السفارة الأمريكية فى روما ، و بعضها الآخر بالسلطات المختصة فى واشنجتون كأعضاء شركات البترول . فرأت السلطات الأمريكية — نظراً لزيادة نشاط هذه الهيئات — التعجيل بإنشاء هيئة رسمية تتولى الإشراف على نشاط تلك الهيئات وتوجيهه ، فافتتحت قنصلية فى مقديشو . ثم ما لبثت أن رفعتها إلى قنصلية عامة ، تتبع سفارة الولايات المتحدة فى أديس أبابا التى تعتبر القاعدة الرئيسية للنشاط الأمريكى فى شرق القارة الإفريقية .

وفى سنة ١٩٥٨ افتتح مكتب المعلومات الأمريكى و يرأسه موظف بدرجة قنصل و يقوم بنشاط واضح يعتمد على ميزانية ضخمة ، وقبل ذلك كان مكتب المعلومات الأمريكى فى أديس أبابا يقوم بالدعاية اللازمة للولايات المتحدة فى صوماليا . و يضم هذا المكتب مكتبة كبيرة مزودة بمجموعات متنوعة من الكتب الأمريكية ، كما يتلقى المكتب بانتظام الصحف والمجلات الأمريكية التى يوزعها على المشتركين مجاناً . وقد علقت على جدران المبنى لوحات تبرز بصفة خاصة حسن المعاملة التى يعامل بها السود فى أمريكا . وتمثل حياة الطلبة الصوماليين الذين يدرسون فى المعاهد الأمريكية ، وهناك صور أيضاً تظهر تفوق أمريكا العلمى والعسكرى . ويوزع المكتب كثيرا من الكتب والمطبوعات باللغات العربية والإنجليزية والإيطالية على مختلف الهيئات والأفراد . و بالمكتب أيضاً اسطوانات الموسيقى الأمريكية ، للإعارة لمن يطلبها . ولم يقف نشاط المكتب عند هذا الحد ، بل يقدم منحاً لزيارة الولايات المتحدة لمدة ثلاثة شهور . وقد وضع تحت تصرف هذا المكتب إمكانيات وفيرة تتمثل فى آلات عرض سينمائى لعرض أفلام الدعاية الأمريكية لإعارتها لمختلف المؤسسات ودور السينما والمدارس . وهناك سيارة عرض مجهزة

بمولد كهربائى وآلة عرض سينمائى لعرض الأفلام فى القرى التى ليس بها تيار كهربائى . كما تحرص السلطات الأمريكية على تقديم عـــدد كبير من المنح الدراسية للطلبة الصوماليين للدراسة فى أمريكا ، كما توجه الدعوة إلى كبار الصوماليين لزيارة أمريكا وقضاء مدد مختلفة بها .

وتؤيد الولايات المتحدة سياسة إثيوبيا فى صوماليا ، لما بينهما من معاهدات عسكرية وما للولايات المتحدة من قواعد عسكرية وذرية بإثيوبيا .

———

مشكلات الحدود والصومال الإثيوبى

كانت صوماليا تتوقع معاونة جارتها الإفريقية « إثيوبيا » ضد المعتدين الأجانب القادمين من أوروبا وغيرها ، لكنها لم تلق منها إلا كل طمع ، بل كانت مصدر الخطر ذاته . وكانت هى على رأس الطامعين فيها والمشجعة لهم على تفتيت وحدتها والموالية للغرب لتحقيق أهدافه الاستعمارية ضدها .

النزاع بين إثيوبيا وصوماليا على الحدود قديم ، يرجع إلى أواخر القرن التاسع عشر ، وللآن لم يصل الطرفان إلى حل نهائى يرضيهما ، رغم تدخل هيئة الأمم المتحدة وتوصياتها المتعددة ، بوضع حد لهذا النزاع . وجميع المباحثات التى دارت لتسويتها كان نصيبها الفشل . إذ لا يهم إثيوبيا الوصول إلى حل ، لأنه كلما طال الزمن ، ثبتت أقدامها . لذلك فهى تهدف إلى تأجيل حل هذه المشكلة .

وتعتبر بريطانيا السبب المباشر لهذه المشكلة ، إذ خلقتها بوضع منطقة أوجادين ضمن حدود إثيوبيا ، وفقاً لخط الحدود الذى رسمته بين صوماليا وإثيوبيا قبل انسحابها سنة ١٩٥٠ من صوماليا ، عند تقرير وضعه تحت الوصاية الدولية . وبهذا نفذت سياستها التقليدية « فرق تسد » وبذرت بذور الشقاق بين الشقيقتين الإفريقيتين . ويتلخص الموقف على الوجه التالى :—

اجتاحت جيوش الإمبراطور منليك الثانى (إمبراطور إثيوبيا) إمارة هرر فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٧ واحتلت مدينة هرر . ومنذ ذلك التاريخ بدأت إثيوبيا فى إخضاع القبائل الصومالية فى هرر وأوجادين .

وفى سنة ١٨٠٩ ضمت إثيوبيا منطقة أوجادين ، بعد أن اشتركت مع القوات البريطانية فى إخماد الثورة المهدية فى السودان ، كما ضمت أيضاً الأراضى المحجوزة ومنطقة هود Haud

ولما استولت القوات الايطالية على الأجزاء الجنوبية من صوماليا ، أخذت فى التوغل نحو الداخل تدريجياً ، حتى بلغت لوخ[1] Lugh وأقامت بها سنة ١٨٩٥ حصناً ، أدى الاحتفاظ به إلى نشوب عدة منازعات مع القبائل ، غير أن هزيمة إيطاليا أمام قوات إثيوبيا فى موقعة عدوة سنة ١٨٩٦ دفعتها إلى تعيين الحدود بين صوماليا و إثيوبيا .

وفى سنة ١٨٩٧ أبرمت إثيوبيا مع بريطانيا معاهدة تمكنت بمقتضاها من ضم الأراضى المحجوزة ومنطقة هود . وفى شهر سبتمبر من نفس السنة اتفقت إيطاليا مع إثيوبيا على تخطيط الحدود مع صوماليا ، و بموجب هذا الاتفاق ، منحت إيطاليا منطقة تمتد من حدود الصومال البريطانى بموازاة الساحل وعرضها ١٨٠ ميلا نحو الداخل ، وتمتد حتى نهر جوبا عند شلال فون دير ديكن Von der decken، وعلى هذا تكون منطقة لوخ خارجة عن نطاق الممتلكات الإيطالية ، إلا أن الإمبراطور منليك الثانى ، إمبراطور الحبشة ، وافق على اعتبارها مركزاً تجارياً لإيطاليا وتعهد بحمايتها من غارات قبائل الأمهرا الإثيوبية .

لكن إيطاليا لم تحترم هذا الاتفاق ، وطالبت الإمبراطور منليك بجعل الحدود على امتداد مركز لوخ . وعلى هذا تضم هذا المركز إليها من ناحية والأراضى المحاذية له أيضاً ، غير أن منليك رفض طلبات إيطاليا ، مما دفعها إلى شن

---

(١) تمتاز بخصوبة تربتها وإمكان ريها من نهر جوبا كما أنها سوف تجارية مع إثيوبيا .

غارات متواصلة من مركز لوخ على القبائل المجاورة كما كانت السلطات الإيطالية تشتبك مع الأهالى فى معارك وتأخذهم على غرة وتعمل فيهم الذبح والتقتيل . وقد أقلقت هذه الحملات الإيطالية على القبائل الآمنة ، الإمبراطور منليك الثانى الذى استاء للمتاعب التى تكبدها الأهالى بسبب هجمات الإيطاليين العديدة.

كان الإنجليز أيضاً يطعنون إثيوبيا حينئذ من ساحل الصومال المعروف بالكينى (كان سلطان زنجبار قد تنازل لهم عنه) وفى فبراير سنة ١٩٠٨ تمكنت السلطات البريطانية من إقناع الإمبراطور منليك الثانى بالموافقة على جعل حدود مستعمرة كينيا[١] تبدأ من دولو ثم تتجه غربا مارة بالخليج الجنوبى لبحيرة ستيفانى وتقطع نهاية بحيرة رودلف تاركة معظم هذه البحيرة فى كينيا . وترتب على هذه المعاهدة التى أضافت إلى حدود مستعمرة كينيا عدة أميال شمالا حتى تبلغ دولو ، أن تشجع الإيطاليون على مطالبة إثيوبيا بمزيد من الأراضى .

وفى هذا الوقت كان منليك على استعداد لتسوية مشكلة الحدود مع الإيطاليين، ليضع حداً لهجماتهم على بلاده . وبدأت المفاوضات بين الطرفين واستقر الرأى على إبرام معاهدة فى ١٦ مايو سنة ١٦٠٨ ، نصت على أن خط الحدود بين الممتلكات الإيطالية فى صوماليا وأقاليم الإمبراطورية الإثيوبية يبدأ عند دولو[٢] . ويتجه شرقا متتبعاً منبع مايدابا Maidaba حتى يلتقى بنهر شبيلى ثم يتجه صوب الجهة الشمالية الشرقية متتبعاً خط الحدود الذى قبلته الحكومة الإيطالية فى سنة ١٨٩٧ .

وبذلك ضم إلى الممتلكات الإيطالية فى صوماليا مساحة واسعة من الأرض،

---

(١) كانت تسمى إذا ذاك إفريقية الشرقية البريطانية .

(٢) تقع عند التقاء نهرى داوا Daua ، جانالى Ganale شمال غرب لوخ .

بلغت ٥٠٠٠ كيلو متر مربع (زيادة عما نالته بمقتضى اتفاقية سنة ١٨٩٧) شملت منطقة لوخ و إقليم بيضوه Baidoa الخصيب[١] ، ودفعت السلطـات الإيطالية إلى منليك الثـانى نظير ذلك مبلغ ثلاثة ملايين ليرة إيطالية . بينما تبقى كل منطقة أوجادين والأراضى الخاصة بالقبائل النازلة فيها تابعة لإثيو بيا .

وعلى هذا فالحدود التى وضعتها هذه المعاهدة لصوماليا[٢] صناعية لاتستند إلى أى أساس إقليمى أو أنثرو پولوجى سليم .

غير أنه سرعان ما نقضت إيطاليا هذه الاتفاقية ، وأخذت تشجع القبائل الواقعة تحت سيطرتها على اختراق الحدود ودخول الأراضى الإثيو بية والإغارة عليها . ولم يقتصر الأمر على هذا ، بل أخذت إيطاليا تحتل هذه الجهات ، ممـا أدى إلى نشوب معركة وال وال Wal wal فى أغسطس سنة ١٩٣٤ ، عندما غزت القوات الإيطالية منطقة أوجـادين . ومنها أخذت تتوغل نحو داخل إثيو بيا .

وفى ٤ أكتوبر من نفس السنة ، بدأت القوات الايطالية فى غزو إثيو بيا دون أن تعلن الحرب ، وأخذت تزحف تدريجياً ، حتى انهارت قوات الجيش الإثيوبى ، ونشطت حرب العصابات ، لـكنها لم تتمكن من إيقاف الزحف الإيطالى . ففر الإمبراطور هيلاسيلاسى إمبراطور الحبشة إلى أوربا ، مستنجداً بعصبة الأمم ، التى أصدرت فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥ قراراً يقضى بفرض بعض العقوبات الاقتصادية على إيطاليـا ، لـكن هـذا القرار لم يوقف الغزو

(١) يسمى مخزن غلال صوماليا .

(٢) أصبح بمقتضاها طول ساحل صوماليا المطل على المحيط الهندى ١٨٠٠ كيلو متر ، وعرضه يتراوح اتساعه بين ١٨٠ ، ٤٠٠ كيلو متر .

الإيطالى الذى استمر حتى أول مايو سنة ١٩٣٦ ، حينما أعلن موسولينى إيقاف الحرب ثم ضم إثيوبيا إلى إيطاليا ، وصدور قرار بإعادة منطقة أوجادين إلى صوماليا .

ولدى قيام الحرب العالمية الثانية وانضمام إيطاليا إلى دول المحور ، هجمت القوات البريطانية على صوماليا سنة ١٩٤١ واحتلته ثم دخلت إثيوبيا وطاردت القوات الإيطالية بها حتى طهرتها منها . ثم قامت مفاوضات بين بريطانيا و إثيوبيا ، أسفرت عن عقد اتفاقية فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٣ ، تنص على اعتبار منطقة أوجادين جزءاً منفصلا عن إثيوبيا ، وتتولى القوات البريطانية العسكرية إدارتها وقد جددت هذه الاتفاقية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بأن يستمر الاحتلال العسكرى البريطانى لها .

و إرضاء لإثيوبيا — على حساب شعب صوماليا — وقعت السلطات البريطانية معها فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٤ اتفاقية تعهدت فيها بريطانيا بسحب حكمها العسكرى من منطقة هود وجزء من منطقة أوجادين ، على أن تتولى الحكومة الإثيوبية إدارتها اعتباراً من ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ .

وقد أكدت هذه الاتفاقية حق القبائل فى المرعى على جانبى الحدود ، كما نظمت كيفية فض المنازعات بين أفراد القبائل وجهات الاختصاص التى يخضعون لها ، ومدة الإتفاقية خمسة عشر سنة ، اتفق على ألا يؤثر انتهاؤها على حق المرعى المشار إليه .

وفور إعلان هذه الإتفاقية فى ٤ يناير سنة ١٩٥٥ ، ثار الصوماليون فى كل من صوماليا والصومال (البريطانى السابق) واحتجوا على وضع جزء من الأراضى الصومالية تحت سيطرة إثيوبيا، دون موافقة أهالى البلاد أصحاب الحق الشرعى بها .

ورفضت بريطانيا تعديل الاتفاق بحجة ارتباطها بتعهدات سابقة مع إثيوبيا في هذا الشأن بمقتضى اتفاقية سنة ١٨٩٧ ، لكنها كانت ترغب في إرضاء إثيوبيا واستمالتها وقد استهدفت من وراء ذلك الحيلولة دون إرتمائها في أحضان دول الكتلة الشرقية

وحينما أبرمت معاهدة الصلح سنة ١٩٤٧ ، تنازلت إيطاليا بموجبها عن جميع حقوقها في ممتلكاتها في إفريقيا ومن ضمنها صوماليا . وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، قراراً يقضي بأن تنال صوماليا استقلالها بعد فترة عشر سنوات ، توضع خلالها تحت الوصاية الدولية ، وتتولى إيطاليا إدارتها أثناءها ، وبدأت الإدارة البريطانية في نقل السلطة إلى الإدارة الإيطالية الوصية ، التي تولت شئون صوماليا في أول أبريل سنة ١٩٥٠ .

غير أن مسألة الحدود بين صوماليا وإثيوبيا ، مازالت نقطة خلاف هامة بين إيطاليا وبريطانيا . وقد أدى امتناع إثيوبيا عن التعاون في تعيين الحدود إلى إتمام بريطانيا هذا الأمر بدونها[1] ، ورسمت خط الحدود بين صوماليا وإثيوبيا وسمته الخط الإداري المؤقت ، ويلتقي بحدود الصومال (البريطاني السابق) عند خط طول ٤٨° شرقا ، وخط عرض ٨° شمالا ، وعلى بعد ١٨٠ ميلا نحو الداخل من المحيط الهندي . وقد قبلته إيطاليا بتحفظات تمكنها من إعادة النظر فيه .. أما إثيوبيا فلم ترغب في الاعتراف به .

وقد سبب هذا الخط ضرراً بليغاً بشعب صوماليا (الذي يتمسك بخط طول ٤٧° شرقا وخط العرض ٨° شمالا) لأنه قد جزأ صوماليا إلى قسمين وأرغم

(١) إذا كان من المفروض أن يتم تحديد هذه الحدود بمقتضى اتفاقية ثلاثية تبرم بين إثيوبيا وإيطاليا وانجلترا التي اضطرت إلى إنجاز هذا الأمر بمفردها حتى تستطيع نقل السلطة إلى إيطاليا في أول أبريل سنة ١٩٥٠ .

الكثيرين من الصوماليين ، ممن كانوا من قبل تابعين لصوماليا ، على الخضوع إلى الإدارة الإثيوبية . وهذا الخط الإدارى المؤقت الذى وضعته بريطانيا يتعارض تماماً مع المادة الأولى من اتفاقية الوصاية التى تنص على أن صوماليا هو الإقليم المعروف سابقاً باسم الصومال الإيطالى .

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بموجب توصيتها فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ على إجراء تخطيط حدود صوماليا فى الأجزاء التى لم تخطط الحدود فيها بعد ، لكن عارضت إثيوبيا هذا الإجراء الذى لم يمكن وضعه موضع التنفيذ إلا فى سنة ١٩٥٦ ، وكانت معارضة الحكومه الإثيوبية التى دامت فترة ست سنوات من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٦ تستند إلى عدم استعداد إثيوبيا لقبول ممثلين لصوماليا فى المفاوضات ، وإنكار وجود أية إتفاقات للحدود ، يمكن اتخاذها أساساً للمفاوضات ، وإصرارها على أن الحدود الحقيقية الوحيدة بين صوماليا وإثيوبيا هى الخط الإدارى المؤقت ، وعلى الإدارة الإيطالية الوصية وشعب صوماليا الاعتراف بهذا الخط .

وفى ديسمبر سنة ١٩٥٥ غيرت إثيوبيا موقفها ، فقبلت اشتراك خبيرين صوماليين واعترفت بالاتفاقات الدولية القائمة ، ثم طالبت أخيراً بأن تضم مناطق واسعة من الأراضى الموضوعة تحت الإدارة الإيطالية الوصية الواقعة على بعدمئات الكيلومترات جنوب الخط الإدارى المؤقت إلى الإمبرطورية الإثيوبية .

ونتيجة لفشل المفاوضات ، قامت لجنة من الأمم المتحدة بزيارة صوماليا فى سنة ١٩٥٧ وقد أكد لها السيد عبد الله عيسى رئيس وزراء صوماليا إذ ذاك الحاجة إلى إقرار مشكلة الحدود قبل سنة ١٩٦٠ ، عند حصول صوماليا على استقلاله ، لرغبته فى قيام العلاقات بين صوماليا وإثيوبيا على أساس الصداقة وحسن الجوار . وأضاف أن بقاء مشكلة الحدود دون حل حتى استقلال صوماليا ، يعتبر من

العوامل التى تزيد من حدة التوتر القائم بين الطرفين . وقد أشارت اللجنة إلى أن أحسن الأوضاع هو المحافظة على حرية الانتقال للأفراد والماشية فى منطقة الحدود . وأوصت بضرورة الوصول إلى حل عملى للمشكلة . وحيث أن المسألة رغم ذلك ظلت بدون حل مدة طويلة ، فقد أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن أن الوسيلة الوحيدة للتعجيل بالوصول إلى تسوية نهائية هى اللجوء إلى إجراءات التحكيم ، وتوصى الطرفين بتأليف محكمة تحكيم تضم ثلاثة من فقهاء القانون فى مدى ثلاثة شهور إذا أمكن ، على أن تعين إثيوبيا أحدهم وتعين إيطاليا الثانى ، ويتفق الإثنان على تعيين الحكم الثالث ، وإذا لم يتفق الحكمان على العضو الثالث يكلف ملك النرويج باختياره .

تنحصر مهمة هذه المحكمة فى تخطيط الحدود ، وفقا لشروط التحكيم التى يتفق عليها الطرفان ، بمعاونة شخص مستقل يتم اختياره بالاتفاق بينهما .ورجت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحكومتان الإثيوبية والإيطالية أن تتقدما بتقرير إلى الجمعية العامة فى دورتها الثالثة عشر بصدد التدابير التى تتخذها الحكومتان لتنفيذ توصية الجمعية العامة وقد قبل ملك النرويج هذه المهمة ، كما أعرب مستر داج همرشيلد سكرتير عام الأمم المتحدة عن استعداده لتقديم مساعيه الحميدة . وبهذا قضى على إدعاءات إثيوبيا التى حاولت إبعاده عن التدخل فى هذا الخلاف .

وقد أظهرت حكومة صوماليا خلال المرحلة الأخيرة دليلا على حسن نيتها واستعدادها للوصول إلى تسوية الأمر . وبالرغم من أن جميع المفاوضات التى جرت قديماً وحديثاً ليست إلا اتفاقات استعمارية تصرفت فى شئون صوماليا ، دون أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح شعب صوماليا ورغباته ، فإن الحكومة الصومالية قد وافقت على أن تصدر محكمة التحكيم حكمها على أساس المعاهدات الدولية التى يصح الاستناد عليها عادة فى مثل هذه الأحوال . وحيث أن اتفاقية

سنة١٩٠٨ لم تكن إلا إحدى المواثيق الدولية التى تم بموجبها تقسيم الاستعماريين للأراضى الصومالية ، فإنه لا يمكن أن يقتصر الأمر على تفسير الاتفاق المذكور وفق مشيئة الحكومة الإثيوبية ، ولكن يجب بحث جميع المواثيق الدولية التى لا تمثل اتفاقية سنة ١٩٠٨ فيها إلا عنصراً واحداً .

ويدل موقف إثيوبيا وتسويفها المتكرر ، ومماطلتها فى تسوية مشكلة الحدود ، على رغبتها فى إبقائها بدون حل أطول مدة ممكنة ، كما يوضح موقفها عزمها على ضم هذا الإقليم إليها ، على اعتبار أنه جزء من الأراضى الإثيوبية ، حكمه فى هذا حكم إريتريا . ويتضح ذلك من موقفها سنة ١٩٥٠ عندما نوقش مصير صوماليا فى الجمعية العامة ، وصدور قرار الوصاية ، إذ أعلنت أنها لاتعترف بالاتفاقات السابقة الخاصة بحدود صوماليا .

و إثيوبيا فى الوقت الحاضر تتأثر بالاتجاهات الأمريكية ، وقد أصبحت نقطة ارتكاز رئيسية تعتمد عليها الولات المتحدة الأمريكية ، وتساير إلى حد كبير سياستها ومواقفها من المشاكل الدولية والقضايا الخارجية .

ولتدعيم نفوذها فى صوماليا عمدت إثيوبيا إلى تأليف حزب سياسى ، يدعو إلى تكوين اتحاد يضم البلدين على اعتبار أن الصوماليين والأحباش إخوة تربطهم رابطة الجوار ، لكن فى الحقيقة العداوة بين الطرفين متأصلة منذ عدة أجيال بسبب اختلاف الجنس والدين واللغة ، هذا بالإضافة إلى ما يترامى إلى أسماع الصوماليين من اضطهاد السلطات الإثيوبية للمسلمين فى أراضيها ، وخاصة أهل أوجادين ، ومطامع إثيوبيا التى ترمى إلى اغتصاب صوماليا وضمها إلى إمبراطوريتها واعتبارها مقاطعة إثيوبية .

ومما يؤكد سياسة إثيوبيا نحو صوماليا ، ورضاها عن اقتسام الدول

الاستعمارية لأجزاء الوطن الصومالى المختلفة ، معاهدة الصداقة التى أبرمتها فى ١٤ مايو سنة ١٨٩٧ مع بريطانيا وقد اعترفت إثيوبيا بموجبها بتقسيم الصومال المتفق عليه بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، والذى نصت عليه الاتفاقية البريطانية الفرنسية فى ٩ فبراير سنة ١٨٨٨ ، والاتفاقية البريطانية الإيطالية المعقودة فى ٥ مايو سنة ١٨٩٤ . وكذلك مسارعتها إلى بسط سلطانها على أجزاء الصومال التى تخلت عنها بريطانيا .

وعملا على تنفيذ سياسة إثيوبيا التوسعية ، فقد زار الإمبراطور هيلاسيلاسى منطقة أوجادين سنة ١٩٥٦ للدعاية لنفسه ولحكمه بين أهل المنطقة ، وأعلن عن تخصيص مبلغ ثمانية ملايين من الدولارات الإثيوبية ، للصرف على أوجه الإصلاح فى المنطقة ، ولتحسين أحوال الأهالى بها . وأشار إلى أمله فى اتحاد إثيوبيا وصوماليا فدرالياً تحت التاج الإثيوبى .

كانت هذه هى المرة الأولى التى تفصح فيها إثيوبيا عن أطماعها فى صوماليا وعلى أثر ذلك أعلن رئيس وزراء صوماليا داخل الجمعية التشريعية ، رفض صوماليا فكرة الاتحاد مع إثيوبيا رفضاً باتاً ، كما أعرب عن أمل الصوماليين فى جمع أجزاء الصومال المختلفة المقطعة فى اتحاد داخل دولة واحدة مستقلة. وأشار إلى رغبة صوماليا فى إقامة علاقاته المستقبلة مع اثيوبيا على أساس من الود والصداقة، بعد حصوله على الاستقلال سنة ١٩٦٠ .

وقد كان لتأييد الجمعية التشريعية لتصريح رئيس وزراء صوماليا بالإجماع أكبر الأثر فى القضاء على أحلام إثيوبيا فى مهدها . وكان موقف حكومة وشعب صوماليا فى هذه المناسبة خير إيضاح للكراهية الشديدة التى يكنها شعب صوماليا

لسياسة إثيوبيا فى هذا الأمر ، مما دعا الحكومة الإثيوبية إلى انتهاج طريق الملاينة مع الحكومة الصومالية .

وتأمل صوماليا الوصول إلى حل بشأن مشكلة الحدود مع إثيوبيا ، وقد أتاح لها حصولها على الاستقلال فى أول يوليو سنة ١٩٦٠ الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة ، وصار من حقها الالتجاء إلى الهيئات الدولية للتحكيم فى الطعن فى اتفاقية سنة ١٨٩٧ التى أبرمت بين بريطانيا و إثيوبيا .

المجتمـــع

السكان

يعتبر الصوماليون العنصر الرئيسى للسكان فى بلاد صوماليا ، وتاريخهم القديم مبهم غامض ، ولكن من المسلم به أنهم حاميون أصلا ، وقد هاجروا فى وقت حديث نسبياً من شبه جزيرة العرب عبر البحر ، واستوطنوا أرضاً كان يسكن بعض أجزائها — من قبل — جماعات من الجلا .

ويمتاز الصوماليون بطول القامة بوجه عام ونحافة الجسم ، مع تناسب أجزائه وبروز الجبهة مع استطالتها ، والأنف مذبب مستقيم ، ويتدرج لون بشرتهم من البنى الفاتح إلى البنى الغامق . وقد يميـــل إلى السواد قليلا ، وليس بينهم ملامح زنجية .

ويتصف الصومالى بشخصيته المرحة الباشة بوجه خاص ، وطموحه ، ولعل هذه الصفات جعلت من الصومالى جندياً ممتازاً ، عندما يجد التوجيه الحسن . وتأثير الإسلام قوى فى أخلاق الصوماليين وحياتهم وتحديد أهدافهم وحماسهم لتحقيق هذه الأهداف .

وينتظم الصوماليون فى قبائل، على رأس كل منها زعيم ذو سلطة محدودة فى أغلب الأحيان . ومنصب الزعامة يلزم الزعيم بكثير من التبعات والواجبات المضنيــة .

توزيع السكان :

لا يمكن تقدير السكان تقديراً دقيقاً ، نظراً لقيامهم بحركات الهجرة الفصلية وتنقلهم المستمر وراء العشب وموارد الماء .

يبلغ عدد السكان — وفق تقدير أول يوليو سنة ١٩٥٨ حوالى ٠٠٠ ٣٣٠ ١ نسمة يعيشون و ينتشرون فى مساحة قدرها ٠٠٠ ٥٠٠ كيلو متر مربع ، بمعدل كثافة قدره نحو ثلاثة أفراد للكيلو متر المربع فتهبط النسبة إلى ٩١ر٪ نسمة فى الكيلو متر المربع فى مديرية ميجورتين ومدق ، وترتفع إلى ٦١ر٨٪ نسمة فى الكيلو متر المربع فى إقليم شبيلى الأسفل ، وعلى هذا فالبلاد تعتبر بالغة الاتساع بالنسبة لعدد السكان ، فالسيارة قد تقطع مئات الكيلو مترات داخل الأراضى الصومالية ، دون أن ترى العين أثراً للحياة . و يزداد العمران فى المناطق الجنوبية عنه فى الجهات الشمالية ، نظرا لوفرة المياه فى الأجزاء الجنوبية ، حيث يجرى نهر شبيلى ونهر جوبا . وقد زادت هجرة السكان فى السنوات الأخيرة من الريف إلى المدن ، حتى صار عدد سكان المدن حوالى ١٥٪ من مجموع السكان وهذه نسبة كبيرة .

و يمكن توزيع السكان كما يلى :—

٠٠٠ ٢٦٨ ١ صوماليون ، ٠٠٠ ٣٠ عرب

٧٤٤ ٤ إيطاليون ، ٢٠٠ ١ هنود و باكستانيون

ومن هذا يتضح أن نسبة السكان الصوماليين تبلغ ٩٨٪ من مجموع السكان الكلى ، وقد حدثت تطورات واضحة من عدد السكان الإيطاليين ففى سنة ١٩٣٠ كان عددهم ١٦٣١ نسمة (من مجموع السكان البالغ ٥٧٢ ٠٢١ ١ فى ذلك الوقت) وقد زاد عدد الإيطاليين فى الفترة من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤١ فبلغ ٨٠٠٠ نسمة ثم أخذ يتناقص [بسبب الاحتلال البريطانى] فوصل ٣٠٠٠ نسمة

فى سنة ١٩٤٧ ، لـكنه زاد مرة ثانية عندما عاد الإيطاليون إلى إدارة البلاد فى فترة الوصاية إلى ٧٤٤ ٤ نسمة .

ومديرية جو با العليا ، هى أ كثر المديريات سكاناً ، تليها مديرية حيران فمديرية مدق و بعدها تأتى مديرية جو با السفلى وأقل المديريات سكاناً مديرية ميجورتين وذلك لوقوعها فى أقصى الشمال الذى يمتاز بقلة خيراته وندرة ثرواته بسبب جفافه .

وتضم مديرية بنادر أ كبر نسبة من الإيطاليين وذلك نظراً لوقوع العاصمة بهـا وملاءمتها ووفرة خيراتها ويليها مديرية جوبا السفلى ثم مديرية حيران وبعدها مديرية جوبا العليا ثم مديرية ميجورتين وأخيراً مديرية مدق.

و القائمة التالية تلقى بعض الضوء على هذه الحقائق :

المديرية	عدد السكان	عدد الإيطاليين
جوبا العليا	٣٥٧ ٥٦٤	١١٣
حـــيران	٢٩٢ ٠٩٠	١٩٣
مـــدق	١٤٢ ٧٥٠	٢١
جوبا السفلى	١٠٦ ٢٣٥	٢٣٧
ميجورتين	٨٦ ٠٠٠	٥٧
بنادر	٣٤٥ ٣٦١	٤١٢٣
المجموع الـكلى	١ ٣٣٠ ٠٠٠	٤٧٤٤

عناصر السكان

يعيش فى صوماليا عـدة عناصر وطنية وأجنبية . وتتمثـل العناصر الوطنية فى الصوماليين والعرب. أما العناصر الأجنبية فتضم الهنود والباكستانيين والإيطاليين والبريطانيين والأمريكيين وقلة من اليهود .

١ — السكان الوطنيون

يمـكن تقسيم شعب صوماليا إلى خمس مجموعات بشرية رئيسية تتفرع كل منها إلى عدة فروع وبطون . وهذه المجموعات هى :—

١ — قبيلة الدارود :

يرجع أصل هذه القبيلة إلى الجماعات العربية التى هاجرت من جنوب شبه جزيرة العرب . وتشير إحدى الروايات إلى أن كلمة دارود أصلها داوود وهو أحد القادمين فى العصور الوسطى من اليمن إلى الصومال ، وهو ابن الشيخ اسماعيل ابن ابراهيم الجبرتى ، المدفون فى زبيد باليمن . وهو من سلالة السيد عبدالله محمد عقيل أبو طالب . ونزل منطقة ميجورتين فى الشمال ، حيث استقر مع أتباعه ، وتزاوجوا مع الصوماليين ونتج عن هذا التزاوج قبيلة الدارود ، التى تتركز أوطانها فى منطقة ميجورتين والأجزاء الشمالية من مديرية مدق . وتنتشر بعض فروعها فى جوبا السفلى فى الجنوب . هذا عدا بعض العناصر التى تقطن أجزاء من الصومال (البريطانى السابق) ومنطقة أوجادين . ومع فروع هذه القبيلة المريحان وبنى عيسى .

هذا وتنشط حركات التبادل التجارى بين أفراد هذه القبيلة والتجار العرب القادمين عبر البحر من شبه جزيرة العرب ، ومعهم الحبوب والشاى والسكر والأقمشة

وغيرها . وتعتبر قبيلة الدارود فى مقدمة القبائل الكثيرة التنقل ، إذ تنتشر فى منطقة أوجادين وفى الجهات الواقعة فيما وراء نهر جوبا . ولم تتمكن من الزحف نحو منطقة نهر شبيلى ونهر جوبا ، التى تعتبر مناطق نفوذ قبائل الهاوية والرحانوين. وقد أسفر هـذا التنقل عن صدام عنيف بين قبيلة الدارود وتلك القبائل التى تحالفت فيما بينها من أجل حماية المراعى والأرض الصالحة للزراعة من غارات قبائل الدارود ، كما كانت الأجزاء الجنوبية من مديرية ميجورتين وشمال مديرية مدق مثار نزاع شديد بين قبيلة الدارود وقبيلة الهاوية .

٢ — قبيلة الهاوية :

يتركز أفراد هذه القبيلة فى الأجزاء الواقعة بين نهر شبيلى وشمال مدينة هوبيا على الساحل، ممتدة بعرض الإقليم تقريباً ، وتشمل مديرية حيران والأجزاء الجنوبية من مديرية مدق وبعض أجزاء من مديرية بنادر . ومن فروعها قبائل الأبجال وهبردجر .

٣ — قبيلة الدر :

وهى عبارة عن جماعات صغيرة تتركز حول مركا على الساحل قرب مقديشو ، وتوجد بعض جماعات من الدر حول ميناء قسمايو فى الجنوب ، كما تنتشر بعض جماعاتها على حدود إقليم أوجادين .

هذا ويبلغ عدد أفراد قبائل الدارود والهاوية والدر حوالى ٥٧٠٠٠٠ نسمة وهى جماعات رعوية متنقلة ونصف متنقلة ، وتشتغل بتربية الإبل والأغنام والماعز التى تمدهم باللبن والجلود واللحوم ومنها غذاؤهم ويتاجرون فيها .

ولهذه القبائل الرعوية الثلاث منزلة بين الصوماليين ، نظراً لشرف الأصل

الذى يرجع بهم إلى بيت الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، فهم ينتسبون أصلا إلى القبائل العربية التى قدمت من شبه الجزيرة العربية فى القرن الثانى عشر الميلادى.

٤ — قبيلة الرحانوين :

تعيش فى الجهات الخصيبة الواقعة بين نهرى شبيلى وجوبا ، ويشتغل أفرادها بالزراعة وتربية الماشية . وقد حدث اختلاط وتزاوج بينهم وبين الجماعات المنتشرة فى الأجـــزاء الجنوبية ، وهو مالم يحدث مع الجماعات الثلاث الأولى (الدارود والهاوية والدر) .

كانت هذه القبيلة فى الماضى تضم عناصر رعوية متنقلة ، زحفت بالتدريج إلى مواطنها الحـالية واشتغلت بالزراعة وتربية الحيوانات . وقد تركت جماعات كثيرة منهم تربية الإبل إلى رعى الماشية فى وطنهم الجديد ، رغم ما للإبل من مكانة ممتازة لدى الصوماليين فى جهات ميجورتين . ومن فروع هذه القبيلة قبائل دجل ومريفلة .

٥ — قبيلة التونى :

تتركز فى الجهات الواقعة حول قسمايو وبراوة ، كما يعيش بعض جماعات منها حول مركا . وتشير القصص المأثورة إلى أنهم نشأوا فى بادئ الأمر حول هرر التى اغتصبتها إثيوبيا . وقد استقروا فى صوماليا منذ عدة قرون . وعملهم الرئيسى الرعى ولو أن بعضهم يشتغل بالتجارة .

ويقدر عدد أفراد قبائل الرحانوين والتونى بحوالى ٢٥٠٠٠٠ نسمة .

وبجانب القبائل الرئيسية ، سالفة الذكر ، نجد جماعات أخرى تتمثل فى :

البانتو :

وهى قبائل زنجية ، تعيش قرب المجارى الدنيا لنهر شبيلى ونهر جوبا ، ويعيش بعضهم فى الأجزاء الساحلية ، ويشتغلون بالزراعة وصيد الأسماك . ومنهم جماعات الشبيلى والشدلة وجو باوين .

الساب :

وهم طائفة من الأتباع ، تضم جماعات متفرقة ، تشتغل بالمهن التى يترفع عنها الصوماليون كالحدادة والدباغة .

الباجونى :

وهذا عنصر خليط، نشأ عن اختلاط الصوماليين بالفرس والعرب ويتركزون حول قسمايو ويشتغلون بصيد الأسماك .

العرب :

يقدر عددهم بنحو ٣٠٠٠٠ نسمة ، يرجعون أصلا إلى العناصر العربية القادمة من شبه جزيرة العرب من اليمن وحضرموت وعدن . وقد اختلطوا بالصوماليين وصاهروهم . ويشتغل معظمهم بالتجارة .

وقد بذل البريطانيون — أثناء فترة احتلالهم العسكرى للبلاد — جهوداً كبيرة للتفرقة بين العرب والصوماليين ، رغم ارتباطهم الوثيق فى الدين واللغة .

٢ — الأجانب

تضم الجاليات الأجنبية فى صوماليا عناصر عدة منها : —

الهنود والباكستانيون :

ويتركزون فى المدن الساحلية الكبيرة مثل مقديشو ومركا وقسمايو .

و يتمثل نشاطهم بوضوح فى التجارة. كما أنهم يملكون معظم المساكن فى مقديشو . و يتكامون فى غالبيتهم لغة الأوردو و يعيشون فى شبه عزلة عن الصوماليين ، الذين يطلقون عليهم اسم « يهود الصومال » .

الجالية الإيطالية :

زاد عددها فى صوماليا بالتدريج ، أثناء فترة الاستعمار الإيطالى التى زادت على نصف قرن ، بقصد استغلال البلاد استغلالا كلياً . و يلاحظ أن عدد الإيطاليين تناقص أثناء فترة احتلال بريطانيا البلاد عسكرياً ثم عاد ليزيد فى فترة وصاية الأمم المتحدة ولكن بشكل محدود. هذا و يقدر عدد الإيطاليين الموجودين فى صوماليا بحوالى ٥٠٠٠ نسمة . وتتركز فى أيديهم الأعمال التجارية الرئيسية ، وعمليات الاستيراد والتصدير ، وقد عمل بعضهم فى الإدارة الإيطالية وفى الحكومة الصومالية والبنوك والشركات كموظفين . و يملك كبار المزارعين منهم الأراضى الواسعة والضياع الكبيرة التى يزرعونها . و ينتجون محصول الموز بكميات وفيرة و يحتكرون تصديره للخارج و يدر عليهم أرباحاً طائلة .

الجالية البريطانية :

زاد عدد أفرادها زيادة ملموسة أثناء احتلال البلاد على أيدى القوات البريطانية فى الفترة الواقعة بين سنتى ١٩٤١، ١٩٥٠ . و يوجد منهم بعض المدرسين الذين يتركز نشاطهم فى تدريس اللغة الإنجليزية بالمركز الثقافى البريطانى ، الذى أنشأته السلطات البريطانية فى مقديشو ، لتدعيم نفوذها فى صوماليا ، كما يشتغل بعضهم بالتدريس أيضاً فى المعاهد الحكومية .

الجالية الأمريكية :

لم يظهر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بصوماليا إلا أخيراً فبدأت فى

إيفاء بعوثها وخبرائها لدراسة أحوال البلاد فى مختلف الميادين والعمل فى شركات البترول التى فازت بامتيازات سخية ويقدر عدد الرعايا الأمريكيين بحوالى ١٠٠٠ شخص.

اليهـود :

معظمهم من اليهـود الإيطاليين وكانوا يشتغلون كموظفين فى الإدارة الإيطالية أثناء فترة وصاية الأمم المتحدة وفى الحكومة الصومالية . وتوجد أسرة يهودية من اليمن يشتغل أفرادها بالتجارة . ويملكون بعض المؤسسات التجارية ونشاطهم بوجه عام محدود ، نظراً لقلة عددهم .

النهضة التعليمية

كان هدف المستعمر — ولم يزل — إبقاء الشعوب التى يستغلها فى حالة من التخلف والتأخر والجهل ، وفى معزل عن الأمم المتحضرة التى تتمتع بقسط وافر من التقدم ، لـكيلا يقف على الحركات التحررية ، وليتسنى له السيطرة عليهاوخداعها واستنزاف مواردها فى يسر وسهولة ، دون أن يلقى منها معارضة .

لذلك لم يتمكن شعب صوماليا خلال فترة الاحتلال الإيطالى من الاتصال بالشعوب الحرة المستنيرة ، ولا الاقتباس من ثقافتها ومدنيتها. ولم تحاول السلطات الاستعمارية من جانبها تنوير الشعب وتطويره ، كما لم تتخذ أية خطوة فعالة للسير به نحو التقدم ، بل — على العكس من هذا — استخدمت الإرهاب وأفظع وسائل التعذيب لقمع أية حركة وطنية .

التعليم الدينى

نظراً لعمق العقيدة الدينية فى نفوس الصوماليين ، فقد اتجهت العناية أول الأمر بالعلوم الدينية ، وكانت الغالبية العظمى من الشعب تتلقى التعليم الدينى فى ثلاثة أنواع من المعاهد هى :—

الـكتاتيب :

أطلق على الـكتاتيب إسم دكس بالصومالية ، وكان يسير فيها التعليم حيثما اتفق، وعلى طريقة واحدة تقريباً فى جميع أنحاء البلاد ، فيبدأ الطفل دراسته فى

السابعة أو الثامنة من عمره ، بتعلم الحروف الهجائية ، ثم ينتقل إلى حفظ القرآن الكريم . ويلاحظ أن مدة الدراسة فى الكُتّاب غير محددة ، وتنتهى بإتقان الطفل هجاء الحروف كلها وبحفظ القرآن الكريم ، ويكون حينئذ قد بلغ الحادية عشرة أو الثانية عشرة .

المساجد :

بعد إتمام الدراسة فى الكتّاب ، ينتقل التلميذ الذى يرغب فى مواصلة الدراسة إلى المسجد ، حيث يجرى التعليم على هيئة حلقات دراسية ، كما كان الحال فى الأزهر . وليس له وقت معين ينتهى عنده . فالتلميذ يجلس إلى أحد الشيوخ النابغين فى المواد التى يفضل التخصص فيها ، ويستمع إليه ويسأله ويدرس عليه ، حتى إذا رأى أنه تعلم القدر المناسب ، اكتفى بذلك بعد أن يجيزه الشيخ ثم ينتقل إلى غيره من المشايخ المتخصصين فى علم آخر من علوم الدين [١] أو علوم اللغة العربية [٢] . وهكذا حتى إذا ما شعر أنه حصل ما أراد من العلم مايؤهله للتدريس ، جلس بدوره فى إحدى حلقات الدرس فى أحد المساجد وأقبل عليه مريدوه من التلاميذ ، أو يشتغل بالإفتاء أو القضاء الشرعى أو الإمامة فى المساجد، أو ينتقل مع إحدى القبائل،لتعليم أبنائها تحت ظلال الأشجار فى مناطق الرعى والغابات ،ويرتحل معهم كلما يطيب لهم الارتحال ، ويعقد حلقاته الدراسية المتنقلة فى الموالع [٣] .

وعلى هذا فالتعليم الدينى فى المساجد لا يسير وفق برنامج معين ولا فترة

(١) وهى الفقه والحديث والتفسير والتوحيد والشريعة .
(٢) وتشمل النحو والصرف والبلاغة والعروض .
(٣) جمع مولع وهو مكان يبنى خصيصاً للدراسة فى البادية .

دراسة محدودة ، ولا يمنح شهادات ، إنما يتلقى الطالب الدروس لفهم أحكام الشريعة فى العبادات من صلاة وزكاة وصوم وحج . ولعلماء الدين نفوذ كبير في صوماليا ، يرجع إلى أهمية علوم الدين ، وكذلك علوم اللغة العربية ، واشتداد إقبال أفراد الشعب على تعلمها .

أما العلوم المدنية ، فلم يكن هناك مجال لتعلمها ، وذلك لأن المستعمرين استطاعوا أن يحاربوا هذا النوع من التعليم .

الطرق الصوفية :

تكاد تجمع الطرق الصوفية تحت لوائها جميع شعب صوماليا وأوسع الطرق انتشاراً طريقتان هما : القادرية نسبة إلى الشيخ عبد القادر الجيلانى[1] والإدريسية المعروفة فى صوماليا باسم الأحمدية نسبة إلى السيد أحمد بن إدريس المدفون فى اليمن . ومن فروعها الرحمانية والرشيدية .

لهذه الطرق الصوفية آدابها وأورادها التى يعتنقها أتباعها بكل إيمان ، كما أن لها موالدها وقصائدها وأشعارها فى مدح آل البيت والأئمة والصالحين ، مما يردد عادة فى حلقات الذكر التى تقام فى مختلف المناسبات . وقد كانت هذه التنظيمات من العوامل القوية التى أدت إلى انتشار الإسلام وصموده أمام محاولات المستعمرين والمبشرين ، للقضاء عليه ونشر المسيحية ، كما أن أثرها واضح من تخفيف حدة الجهل الذى ساد البلاد فترة طويلة .

هذا ولا تخلو الطرق الصوفية من مساوىء ، كالتنافس بين المشايخ على اكتساب

---

(١) وقبره موجود فى بغداد بالعراق .

الأتباع واقتسام مناطق النفوذ . وظلت هذه الطرق القبس الوحيد الذى كان يصل إلى أفراد الشعب بصفة مباشرة ، عندما كانت ظلمات الجهل مخيمة على البلاد . وقد تمكنت الطرق الصوفية ورجالها من أن تحول دون تسلل عقائد الزيغ ونفث سموم الملحدين إلى البلاد .

تطور التعليم

تطور التعليم فى صوماليا تدريجياً ، ومر بمراحل عدة إلى أن بلغ الحالة التى هو عليها فى الوقت الحاضر . ففى أثناء الحكم الفاشستى ، نشطت الإرساليات المسيحية وأنشأت مدارس تبشيرية تابعة للكنيسة الكاثوليكية فى إيطاليا . وقد سمح للصوماليين بدخولها ولكن لم يسمح لهم بمواصلة الدراسة فيها إلى النهاية . وكان الغرض من ذلك هو إيجاد طبقة من صغار الموظفين الذين يستطيعون التفاهم مع الإيطاليين باللغة الإيطالية ، و إنجاز الأعمال الكتابية ، والكتابة على الآلة الكاتبة . ولم تحاول السلطات الإيطالية رفع أبناء الشعب من المستوى الثقافى المنخفض الذى كانوا يعيشون فيه ، رغبة منها فى عدم إيقافه على التطورات العالمية والحركات التحررية .

وفى أواخر عهد الحكم الإيطالى ، تمكن بعض الأهالى من افتتاح مدرسة نظامية لتعليم اللغة العربية والدين ، وجعلوامدة الدراسة بها خمس سنوات . وتعتبر هذه المدرسة أول محاولة وطنية نظامية قام بها الصوماليون ، قبل الحرب العالمية الثانية ، لتدريس علوم اللغة العربية والدين . وعهدت بإدارتها إلى الشيخ معلم جامع بلال الذى كان له ولمدرسته الفضل الأكبر فى نشر التعليم بين كثير من الصوماليين فى ذلك الوقت رغم مقاومة السلطات الإيطالية ومعارضتها .

وأثناء الحرب العالمية الثانية ، حلت بريطانيا محل إيطاليا فى حكم البلاد ، وخرج الشعب من الدائرة الضيقة المقفلة التى رسمها له الإيطاليون ، واتسع أفقه ، عن طريق الاتصالات التى تمت بين الشعوب أثناء الحرب ، وأدرك ما فى العالم من اختراعات حديثة وتنظيمات ، وما تتمتع به الشعوب من ثقافات وحضارات وتراث فكرى ، تركه السلف للخلف ، فتطلع إلى نيل حظه منها ، كما أدرك أنه من المستحيل الوصول إلى هذا المستوى الراقى من المدنية والتقدم إلا بالتعليم . فاستهدف الشعب التعليم أينما كان ، فأنشأ الأهالى المدارس ، كما أنشأت الأحزاب والجمعيات بدورها مدارس أخرى ، وبدأ أفراد الشعب يتطلعون إلى التعليم خارج البلاد . وشجعت بريطانيا رغبة الشعب فى التعليم ولكن إلى اللغة الانجليزية . وتحولت المدرسة الأهلية سالفة الذكر إلى مدرسة حكومية ، ووضع لها برنامج جديد ، وأدخلت فيه اللغة الإنجليزية فى السنتين الرابعة والخامسة ، بعد أن كانت الدراسة فيهما قاصرة على اللغة العربية ، أما السنوات الثلاث الأولى ، فقد بقيت الدراسة فيها على حالها باللغة العربية وجاء الانجليز بمدرسين لتدريس اللغة الإنجليزية.

وقد اهتمت السلطات البريطانية بتكوين فئة من المعلمين الصوماليين لتدريس اللغة الإنجليزية واللغة العربية. وتقرر تعيين خريجى الفصل الخامس من هذه المدرسة مدرسين فى مدارس الأقاليم ، وتخرجت الدفعه الأولى من هذه المدرسة عام ١٩٤٥ وعين خريجوها فى الأقاليم بمرتب شهرى قدره ثمانين شلنا . وقد زيدت بعد ذلك مدة الدراسة بهذه المدرسة إلى سبع سنوات بدلا من خمس ، وجعلت السنة النهائية لدراسات فى التربية وطرق التدريس . ويلاحظ أن التعليم أثناء الحكم البريطانى كان محدوداً ، إلا أنه كان منظما ودقيقا وسريعا ، غير أن الخريجين كانوا فى حدود عشرة فقط كل عام ، تزايد عددهم تدريجياً حتى بلغوا فى سنة ١٩٥٠ أربعين معلما .

وقبل صدور قرار الأمم المتحدة الخاص بوضع صوماليا تحت الوصاية بأشهر قلائل ، سلمت الساطات البريطانية منطقة أوجادين لإثيو بيا ، بمقتضى اتفاق قديم بينهما ، فما كان من إثيو بيا إلا أن أغلقت جميع المدارس ،وقد بذل الأهالى فى أوجادين جهوداً جبارة لفتح بعض المدارس فى قلافة ورطير وقبر دهرى ، رغم العراقيل التى واجهتهم ورغم القيوداتى وضعتها الساطات الإثيو بية فى سبيلهم ، والشروط التى ألزموا بها إلزاماً ، لتدريس اللغة الأمهرية فى هذه المدارس إلى جانب اللغة العربية التى أنشأت المدارس من أجل تدريسها . و يتلقى العلم فى هذه المدارس حوالى ثلاثمائة طالب . وهناك مدرستان فى چكچك إحداهما حكومية والأخرى أقامتها الارسالية البروتستانتية ، وتدرس فيها اللغـــة الأمهرية واللغة الإنجليزية .

أما الإدارة الإيطالية الوصية ، فبدأت لدى تسلمها البـــلاد فى ٣ أبريل سنة ١٩٥٠ بفتح مدارس لتدريب المعلمين الصوماليين على تدريس اللغة الإيطالية ، كما أرسلت عدداً كبيراً من المعلمين إلى إيطاليا ، ووضعت يدها على المدارس الإنجليزية ، وحولت الدراسة فيها من الانجليزية إلى الإيطالية ، ثم أخذت توسع برامج المدارس القائمة ، وأنشأت مدارس جـــديدة صباحية ومسائية ، واستقدمت عدداً كبيراً من المدرسين الإيطاليين من إيطاليا للتدريس بها .

وقد ضاعف الشباب الصومالى جهوده لتحصيل أكبر قدر من المعلومات التى تؤهله للقيام بدوره فى تقلد المناصب الرئيسية فى الدولة ، واتجهوا إلى الخارج للدراسة والتحصيل . وأوفد الآباء القادرون أبناءهم إلى الخارج للتزود من العلم فى شتى النواحى ، و بذلك نهض التعليم نهضة واسعة بالنسبة لما كان من قبل وشمل البلاد وعى جديد ، وأوفدت الحكومة الصومالية من جانبها منذ سنة ١٩٥٦ بعثات تعليمية إلى مختلف الدول الأجنبية المتحضرة .

تنقسم المعاهد التعليمية فى صوماليا إلى قسمين هما المعـــاهد الحـكومية والمعاهد الخاصة .

(١) المعاهد الحـكومية

: وتضم المدارس والمعاهد التابعة للحكومة الصومالية وهى :

مدارس المرحلة الإبتدائية :

والتعليم بها مجانى ومدته خمس سنوات عدا سنة يقضيها الطفل فى الحضانة . وتعتمد الدراسة فى السنوات الثلاث الأولى على اللغة الصومالية اعتماداً كليا للشرح والتدريس . أما السنوات الثلاث الأخيرة ، فالتعليم فيها باللغة الإيطالية إلى جانب دروس اللغة العربية ولـكنها قليلة نسبيا ، ومستوى مدرسيها من الصوماليين أقل بكثير من مستوى زملائهم مدرسى اللغة الإيطالية من حيث المقدرة والخــبرة والمؤهلات . ويتمتع بعض الطلبة الممتازين بالسكن والمأكل والملبس المجانى فى معهد صوماليا وهو قسم داخلى بمقديشو ، ويضم نحو أربعمائة تلميذ ، كما يحصل بعضهم على إعانات مالية .

ويوضح الجدول التالى عدد المدارس الإبتدائية فى الفترة بين سنى ١٩٥٠ ، ١٩٥٨ ونوع الدراسة بها سواء أكانت صباحية للصغار أم مسائية للـكبار . وعدد فصولها وعدد تلاميذها وعدد مدرسيها من الإيطاليين والصوماليين والعرب.

المدارس الإبتدائية

العام الدراسى	نوع الدراسة	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ	عدد المدرسين إيطاليون	صوماليون	عرب
٥٠/١٩٥١	صباحية للصغار	٥١	١٠٤	٣٣١٩	٢٤	٧٦	٤
	مسائية للكبار	١٩	٨١	٣١٤٠	٢٨	١	—
٥١/١٩٥٢	صباحية للضغار	٧٠	١٨٥	٤٨٤٦	٥٦	٩١	٦
	مسائية للكبار	٤٣	١٤٦	٥٠٦٧	٢٥	٣	—
٥٢/١٩٥٣	صباحية للصغار	٨٣	٢٥٦	٥٥٩٥	٧٨	٩٧	٩
	مسائية للكبار	٨٠	٢٦٠	٥١٩٠	٣٩	—	١
٥٣/١٩٥٤	صباحيه للصغار	١٠٣	٣٣٧	٦٨٠٤	١٠٠	١٢٦	٩
	مسائيه للكبار	١٠٥	٣٥٤	١٠٦١٩	٧٦	٣	—
٥٤/١٩٥٥	صباحيه للصغار	١١١	٤٤٧	٩١٩٨	١٢٨	١٨٠	١١
	مسائيه للكبار	١٠٥	٤٤٦	١٣٣٩٣	٦٠	٣	—
٥٥/١٩٥٦	صباحيه للصغار	١١٢	٥٣٠	١٠١٧٠	١٣٢	٢٤٠	١٤
	مسائيه للكبار	١١١	٤٧٤	١٣٦٢٠	٣٦	٥	—
٥٦/١٩٥٧	صباحيه للصغار	١١٧	٦٠٩	١١٥٨٦	١٣٥	٢٩٥	٧
	مسائيه للكبار	١١٤	٥٥٧	١٤٩٢٥	٣٤	١٤	—
٥٧/١٩٥٨	صباحيه للصغار	١٣٢	٦٨١	١٣٧٨٣	١٢٣	٤٥٧	—
	مسائيه للكبار	١٣٩	٦٧٢	١٧٧٤١	٣١	٩	—

مدارس المرحلة المتوسطة :

وتلى مدارس المرحلة الابتدائية ، وتضم عدة مدارس هى :

معهد الدراسات الإسلامية:

يعتبر المعهد الوحيد ذو الأثر الملحوظ ، إذ تدرس فيه علوم الدين المختلفة وعلوم اللغة العربية على أيدى أساتذة معارين من الجامعة الأزهرية بالجمهورية العربية المتحدة . وقد أنشىء هذا المعهد سنة ١٩٥٣ ومدة الدراسة به أربع سنوات . و يبلغ عدد تلاميذه حوالى ثلاثمائة تلميذ ، وتخرجت الدفعة الأولى سنة ١٩٥٧ ، و يعمل خريجوه بتدريس اللغة العربية والدين بالمدارس الحكومية أو يعينوا قضاة شرعيين ، وكذلك تدرس بهذا المعهد ، بجانب العلوم الدينية ، بعض العلوم الحديثة كالتاريخ والجغرافيا والحساب وغيرها باللغة الإيطالية إلى جانب دروس فى تعليم اللغة الإيطالية نفسها، و به سبعة مدرسين أزهريين عدا المدرسين الإيطاليين والصوماليين .

المدرسة الزراعية :

وقد أنشئت فى جينالى وهى منطقة زراعية خصبة على نهر شبيلى جنوب مقديشو بنحو مائة كيلو متر ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات يتلقى التلاميذ فيها مواد نظرية فى السنتين الأولى والثانية.أما مواد الزراعة ' فتدرس فى السنةالأخيرة فقط ، والدراسة بها باللغة الإيطالية .

المدرسة التجارية :

مدة الدراسة بها سنتان فقط ، يتلقى التلميذ فيهما بعض المواد التجارية ويمنح بعدهما شهادة .

المدرسة الصناعية :

بها عدة أقسام كالكهرباء والميكانيكا والنجارة وغيرها . ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات ، ويديرها أحد خبراء اليونسكو .

مدرسة البحرية والمصائد :

تعد طلبتها ليصبحوا بحارة ممتازين أو رؤساء فنيين أو خبراء فى شئون المصايد. ويبلغ عدد طلبتها مائتين . ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات .

المدرسة الإعدادية :

مدة الدراسة بها ثلاثة أعوام ، يمنح الطالب بعدها شهادة تخوله دخول إحدى المدارس التالية :

معهد المعلمين :

الدراسة به داخلية ومدتها ثلاث سنوات ، زيدت أخيراً إلى أربع سنوات ، يحصل الطالب بعدها على دبلوم يمنحه حق التدريس بالمدارس الحكومية والمؤسسات التعليمية المختلفة .

مدرسة الإعداد السياسى والإدارى :

أنشئت فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، لإعداد فئة من الشباب الصومالى لتولى مهام الشئون الإدارية والسياسية فى البلاد ، ولم يكن يشترط للقبول بها شهادة معينة ، بل كان يسمح لكل من لديه القدرة على متابعة دروسه ، بالالتحاق بها ،

بغض النظر عن دراسته السابقة . ومعظم طلبة المدرسة من موظفى الحكومة الذين يعملون حكاما فى الأقاليم أو رؤساء أقلام أو إدارات بالوزارات المختلفة

وفى سنة ١٩٥٥ عدل برنامج الدراسة بها وأضيفت إليه مواد فنية جديدة إلى جانب مواد القانون والثقافة العامة التى كانت مقررة من قبل . وتطلب هذا زيادة سنوات الدراسة من ثلاث إلى أربع سنوات ، وفى سنة ١٩٥٦ اعتبرت المدرسة مدرسة ثانوية عليا ، ذات اتجاه تجارى ، ثم فى سنة ١٩٥٨ أصبحت مدرسة للمحاسبة والتجارة ، وخفضت ساعات التدريس المخصصة لمواد القانون ، لإتاحة الفرصة لتدريس الرياضيات .

وينتظر أن تصبح هذه المدرسة نواة لكلية التجارة فى الجامعة الصومالية وتبيح شهادتها لحاملها دخول السنة الأولى بكليات الحقوق بالجامعات الإيطالية، وقد تخرج فى هذه المدرسة ، منذ افتتاحها ، حوالى مائة وخمسون طالباً .

المدرسة الثانوية :

مدة الدراسة بها أربع سنوات . يحق لحامل شهادتها دخول المعهد العالى للقانون والاقتصاد ، أو الإلتحاق بإحدى الجامعات الايطالية .

المدارس الثانوية

العام الدراسى	نوع الدراسة	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ	عدد المدرسين: إيطاليون	عدد المدرسين: عرب
١٩٥١/٥٠	للصغار (صباحية)	١	٢	٥٥	٤	١
	للكبار (مسائية)	٣	٦	١٣٨	١٠	١
١٩٥٢/٥١	للصغار (صباحية)	١	٤	٨١	٧	—
	للكبار (مسائية)	٨	١٦	٣٥٣	١٦	—
١٩٥٣/٥٢	للصغار (صباحية)	١	٣	٤٣	١٠	١
	للكبار (مسائية)	١٠	٢١	٥١٦	٤٢	—
١٩٥٤/٥٣	للصغار (صباحية)	١	٤	٨٥	٦	—
	للكبار (مسائية)	١٩	٤١	٨٢٣	٦٥	—
١٩٥٥/٥٤	للصغار (صباحية)	١	٥	١٠٣	٣	—
	للكبار (مسائية)	١٧	٤٥	٦٧٨	٧٩	٥
١٩٥٦/٥٥	للصغار (صباحية)	١	٥	٩٦	٤	٣
	للكبار (مسائية)	١٥	٥٠	١١١٢	٨٣	١٥
١٩٥٧/٥٦	للصغار (صباحية)	١	٦	١٢٨	٥	٢
	للكبار (مسائية)	١٣	٥٣	٩٧٧	٨١	١٥
١٩٥٨/٥٧	للصغار (صباحية)	١	٧	١٨٩	٧	٣
	للكبار (مسائية)	١٣	٥٢	٩٤٠	٨٥	٢٢

ويوضح الجدول السابق عدد المدارس الثانوية ونوعها وعدد فصولها وعدد تلاميذها وعدد مدرسيها فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٨ .

المعهد العالى للقانون والاقتصاد :

يعتبر المعهد الوحيد على مستوى جامعى . والدراسة به مسائية ومدتها سنتان،

وتدرس به المواد باللغة الإيطالية ، و بعضها يدرس باللغة العربية . ويقبل خريجوه فى السنة الثانية فى كليات الحقوق أو التجارة بالجامعات الإيطالية . وقد تخرج فيه سنة ١٩٥٧ سبعة طلاب قبلوا فى جامعه روما . و ينتظر أن يكون هذا المعهد نواة للجامعة الصومالية التى يرجى إنشاؤها .

و يوضح البيان التالى عدد فصول هذا المعهد وعدد طلبته ومدرسيه فى الفترة بين سنة ١٩٥٤ ، سنة ١٩٥٨ .

العام الدراسى	عدد الفصول	عدد الطلبة		عدد المدرسين الإيطاليين
		صوماليون	إيطاليون	
١٩٥٥/٥٤	١	١٤	٥	١
١٩٥٦/٥٥	٢	٤٢	٣	٤
١٩٥٧/٥٦	٢	١٨٠	٣	٥
١٩٥٨/٥٧	٢	٥٨	٤	٤

المدرسة النسائية للتدبير المنزلى :

يتلقى الفتيات فى هذه المدرسة دروساً فى التدبير المنزلى والتربية النسوية إلى جانب الدراسات العملية الأخرى ، و يشرف على إدارة هــــذه المدرسة ناظرة إيطالية يعاونها هيئة من المدرسات الإيطاليات و بعض الصوماليات .

المدارس العسكرية :

تخرج هذه المدارس العدد الذى تحتاج إليه قوات الشرطة وأسلحة الجيش من فنيين . وهناك مدرسة لرجال الشرطة ، كما توجد مدرسة للطيران لتخريج

ميكانيكيين للعمل فى المطارات. وقد تخرجت أول دفعة فى هذه المدرسة ، وعيّنها مدير الطيران للعمل بقوات الشرطة ، حتى لا تحل محل الإيطاليين الذين كانت تعمل الإدارة الإيطالية الوصية على استمرار الحاجة إليهم .

(٢) المعاهد الخاصة

وتشمل مدارس غير حكومية يتولى الإنفاق عليها هيئات وجمعيات ومنها :

المدارس القومية النموذجية :

تكونت فى العاصمة والأقاليم لجان قومية من الصوماليين الوطنيين الذين يؤمنون بضرورة مشاركتهم مشاركة فعالة بجميع الجهود الممكنة فى تحسين أحوال التعليم وتقوية العلاقات بين صوماليا ومختلف دول العالم العربى . وقد تألفت هيئة تسمى « اللجنة الوطنية للثقافة والتعليم » من أثرياء الصوماليين ، قامت بإنشاء عدة مدارس أطلق عليها اسم المدارس القومية النموذجية ويبلغ عددها خمسة عشر مدرسة فى مقديشو والأقاليم وتساهم الجمهورية العربية المتحدة بإمدادها بالمدرسين اللازمين والكتب المدرسية . وتطبق هذه المدارس المناهج المعمول بها فى مدارس الجمهورية العربية المتحدة التى تعمل على نشر تعليم اللغة العربية وتعاليم الدين الإسلامى بين أبناء شعب صوماليا . فساهمت فى افتتاح أقسام شعبية للدراسات المسائية ، وأضيف إليها تدريس مبادىء اللغة الإنجليزية ودراسات فى الثقافة العامة لمادتى التاريخ والجغرافيا ، بجانب الدراسات المسائية النسوية للأشغال الفنية وأشغال الإبرة ، هذا عدا دراسات مسائية تجارية لدراسة مواد المحاسبة والحساب التجارى والاقتصاد ، كما نظمت البعثة التعليمية المصرية دراسات مسائية خاصة لأعضاء الجمعية التشريعية من النواب الصوماليين ، لتعلم اللغة العربية والدين ومبادىء القانون الدستورى والتجارة والإقتصاد ، مما كان له أطيب الأثر فى نفوسهم .

وقد أنشئت أولى هذه المدارس فى سنة ١٩٠٤ فى مقديشو ، وبها الآن أربعة عشر فصلا ، منها فصول ابتدائية وإعدادية وثانوية . ثم تبعها إنشاء مدارس أخرى فى جالكاعيو وبها أحد عشر فصلا ابتدائيا وإعداديا . وبلدوين وبها أربعة فصول ابتدائية وإعدادية . وبندر قاسم ويبلغ عدد فصولها سبعة . وكذلك قسمايو . ثم فى سنة ١٩٥٨ تم افتتاح مدارس فى إيل وبراوه ومركا وبيضوه ومرجريتا وهى مدارس مرحلة ابتدائية . وتضم أكثر من ١٢٠٠ تلميذ .

ويقوم بالتدريس بها حوالى سبعون مدرساً مصريا وبعض أعضاء البعثة الأزهرية . وتعتبر شهادات هذه المدارس معادلة للشهادات التى تمنحها المدارس المصرية ، كما تبيح شهاداتها للحاصلين عليها الالتحاق بالمدارس والجامعات بالجمهورية العربية المتحدة .

وقد ساهمت الأحزاب السياسية فى صوماليا مثل حزب وحدة الشباب الصومالى وحزب الدستور المستقل وحزب الاتحاد القومى وحزب الرابطة الإسلامية فى النهضة التعليمية بإنشاء فصول دراسية فى دورها لنشر التعليم ومحو الأمية .

المدارس الهندية والباكستانية :

توجد فى مقديشو مدرستان ، إحداهما لأبناء أعضاء الجالية الهندية ، والأخرى لأبناء أعضاء الجالية الباكستانية . ولا تضم المدرسة الهندية أكثر من ثلاثين تلميذاً ومدرس واحد . أما المدرسة الباكستانية ، فبها حوالى مائة تلميذ ، يقوم بالتدريس لهم ستة مدرسين . هاتان المدرستان خاصتان بأبناء الجاليتين الهندية والباكستانية . ويكمل خريجوها تعليمهم إما فى المدارس الإيطالية أو فى أوطانهم .

المدارس الإيطالية :

كانت تخضع لإشراف الإدارة الإيطالية الوصية . وقد أنشئت هذه المدارس

خصيصاً لتعليم أبناء أفراد الجالية الإيطالية بصوماليا . وهى تتبع النظم والبرامج الإيطالية . ويبدأ التعليم فيها من روضة الأطفال إلى المرحلة الثانوية العالية . والدراسة فيها حتى المرحلة الإبتدائية مجانا . وتضم المدارس الإيطالية مدرسة حضانة مدة الدراسة بها عام واحد ، ومدرسة ابتدائية تستغرق الدراسة بها خمس سنوات ، ومدرسة ثانوية ويبقى التاميذ بها ثلاثة أعوام . والمدرسة الثانوية العلمية وتستغرق الدراسة بها خمسة أعوام ، وتؤهل للالتحاق بالجامعات الإيطالية .

مدارس الإرساليات التبشيرية :

كانت السلطات الإيطالية تزاول نشاطاً ثقافياً وتعليمياً واسع النطاق ، إذ افتتحت عدة مدارس إيطالية ، واستقدمت لها عدداً كبيراً من المدرسين الإيطاليين ، كما أنها توفد بعثات من الصوماليين بشكل مستمر إلى إيطاليا . هذا إلى جانب نشاط الإرسالية الكاثوليكية الإيطالية التى تشرف على إدارة عدة مدارس ومؤسسات منها ثلاث مدارس ابتدائية ، ومدرستين للحضانة ، وبنسيون (داخلية) للبنات الصغيرات ،ومدرسةصناعية،ومدرسة للطباعة ،ومدرسة للخياطة ، ومدرسة للتريكو ،ومدرسة داخليةللمولدين ، وبنسيون للبنات المولدات، ومدرسة داخلية للصوماليين ، وبنسيون للبنات ومدرسة لتجهيز الجلود وبها مدبغة ومصنع للأحذية ، وبنسيون لقدماء طلبة الإرسالية الكاثوليكية .

أنشئت جميع هذه المؤسسات فى مدينة مقديشو.هذا عدا ثلاثين راهبةتعملن فى مستشفيات مقديشو . وهناك حوالىأربعة وعشرون مدرسة ومؤسسة فىمختلف المدن . وتهدف السلطات الإيطالية إلى استمرار بقاء الثقافة الإيطالية فى صوماليا حتى بعد خروجهــــا منها . لذلك تعددت مظاهر نشاطها التى منها الأفلام السينمائية التى تعرض ناطقة باللغة الإيطالية ، والصحف التى تصدر كلها باللغة

الإيطالية ، ما عدا صفحة واحدة من الجريدة الحكومية [بريد الصومال] من من صفحاتها الأربع أو الست .

إرسالية المينونيت التبشيرية : Somalia Mennonite Mission.

تقوم بتدريس اللغة الإنجليزية للصوماليين ، ولها مركز ثقافى فى مقديشو يقوم ببيع كتب تعليم اللغة الإنجليزية وكتب التبشير . وقد إفتتحت مدرستين فى مهداى ، إحداها خارجية والأخرى داخلية ، وتضم حوالى خمسة وثلاثين تلميذاً ، تتراوح أعمارهم بين ٩ ، ١٣ سنة . كما أنشأت قسما لتدريس اللغة الإنجليزية للكبار على فترتين صباحية ومسائية . وافتتحت فى شمامه [مرجريتا] مدرسة مشتركة ، تدرس بها المواد باللغة الإنجليزية ، وتضم أكثر من مائة تلميذ .

بعثة السودان الداخلية : Sudan Interior Mission

وهى بعثة تبشيرية بروتستانتية أيضا ، ويتمثل نشاطها فى إنشاء مدرسة لتعليم اللغة الإنجليزية ، تعمل على فترتين صباحية ومسائية ، وبها حوالى عشرون تلميذة ، ٢١٠ تلميذاً . كما أن هناك برنامج تجارى يدرس لفئة معينة من الطلبة .

نشاط إثيوبيا :

النشاط الثقافى لإثيوبيا فى صوماليا محدود جداً ، ويقتصر على الدعوة الموجهة إلى خمسة عشر طالب صومالى للدراسة فى أديس أبابا على نفقة الإمبراطور .

منظمة اليونسكو :

يوجد فى صوماليا شعبة لمنظمة اليونسكو ، تعمل فى الميادين الثقافية والإجتماعية .

وكانت تشترك مع الإدارة الإيطالية الوصية فى وضع مشروعات التعليم . كمشروع السنوات الخمس الأولى للتعليم الذى انتهى سنة ١٦٥٥ ومشروع السنوات الخمس الثانية الذى انتهى سنة ١٩٦٠ . كما تشترك الشعبة فى العمل على رفع مستوى الشعب الصحى والإجتماعى . وقــد أنشأت المنظمة مركزا للتربية الأساسية سنة ١٩٥٣ فى مقديشو برئاسة خبير من المنظمة ، ويهدف المركز إلى تمرين الفنيين والعمل على تعليمهم مبادىء التربية الأساسية ، وترقية المجتمع الصومالى والبيئة المحيطة به. لذلك قام بالعمل على تحسين وسائل إنتاج الصوماليين للمحاصيل الزراعية، ونشر وتحسين الخدمات الطبية وتحسين الصناعات اليدوية ، وتنظيم دراسات لنشر الثقافة العامة ،و إنشاء معهد لتعليم القراءة والكتابة للكبار ، وتعليم بعض الفنون الشعبية ونشر التربية الرياضية .

هذا وقد ارتفعت الميزانية المخصصة للتعليم ارتفاعا ملحوظا فى السنوات الأخيرة ، يوضحه الجدول التالى : —

العام الدراسى	الميزانية بالصومالى
١٩٥١/٥٠	٣ ٠٤٥ ٠٠٠
١٩٥٢/٥١	٦ ١١٩ ٠٠٠
١٩٥٣/٥٢	٦ ٧٠٢ ٠٠٠
١٩٥٤/٥٣	٨ ٠٣٨ ٠٦٦
١٩٥٥/٥٤	٧ ٦٧٠ ٩٠٠
١٩٥٦/٥٥	٨ ٧٧٥ ١٢٦

اللغـــــــات

اللغة العربية :

انتشار اللغة العربية فى صوماليا قديم ، يرجع إلى عهد بعيد ، منذ حوالى ١٤٠٠ سنة ، عند قدوم العرب فى أوائل القرن الأول الهجرى . وقد استمرت بها شائعة فترة طويلة . و بقيت اللغة الرسمية التى يستعملها الحكام فى أعمالهم الرسمية ومعاهداتهم ، والتجار فى أعمالهم . وكان لانتشار كتاتيب تحفيظ القرآن الكريم والدراسة فى المساجد، أثر كبير فى نشر اللغة العربية، كما أن وجود الجالية العربية فى صوماليا منذ أمد بعيد ، ساعد على انتشارها على نطاق واسع . واستمر الحال كذلك حتى دخول المستعمرين الإيطاليين ، الذين أدركوا أن انتشار اللغة العربية له أثر كبير فى ربط البلاد بالعالم العربى والإسلامى، و بحركات التحرر فى الشرق الأوسط . لذلك أخذت قوى الاستعمار تعمل على إبعاد شعب صوماليا عن العالم العربى والحضارة الإسلامية وحركات التحرر ، ووجدوا أن أنجع وسيلة لبلوغ مآربهم هى القضاء على اللغة العربيةفأتبعت جميع الوسائل الكفيلة بمحاربتها ومحوها من البلاد و إحلال اللغة الإيطالية محلها ، لتصبح لغة الحكام ولغة الشعب كله .

نجح الإيطاليون فى هذا إلى حد بعيد و بصفة خاصة فى المهن ، حيث تمكنوا من السيطرة على الأهالى ، ولكن غالبية الشعب تتألف من الرعاة الرحل ، وقد احتفظوا بحماستهم الدينية التى بثها رجال الدين والشيوخ الذين كانوا يرتحلون معهم أينما حلوا . و إدخال اللغة العربية إلى صوماليا كلغة قومية ، توضع فى سبيله كل العقبات والصعوبات ، من جانب الدول الأوروبية ذات المصالح الاستعمارية

فى قارة أفريقية ، دفاعا عن كيانها ، وحرصاً على بقائها فى مستعمراتها . ويهدف عملاء الاستعمار الغربى إلى تنشئة جيل جديد من الصوماليين ، بعيد عن مصادر الثقافة العربية ، وبذلك يتم فصل صوماليا عن الشعوب العربية ، لتتمكن القوى الاستعمارية من الانفراد به ، لتنفيذ خططها ومشاريعها ، لإخضاعه لنفوذها واستغلاله وفق هواها ، كما تهدف أيضاً إلى تأخير الشعب الصومالى من الناحية الثقافية أطول مدة ممكنة ، لأن الجهل وانخفاض مستوى التعليم يوفران الجو المناسب الذى يعيش فيه الاستغلال .

اللغة الصومالية :

اللغة الصومالية إحدى اللغات الحامية ، ولكنها متأثرة كثيراً باللغة العربية ، وتوجد فى صوماليا عدة لهجات بدائية غير مكتوبة ، ولكن ليس لإحداها حروف أبجدية يمكن أن تدون بها . وهذه اللهجات تختلف فيما بينها ، حتى أن أهل إحدى المناطق يجهلون لهجات المناطق الأخرى .

وتواجه اللغة الصومالية عدة عقبات ، تتركز فى كونها تضم لهجات كثيرة تختلف من جهة إلى أخرى . ولكل قبيلة لهجتها واصطلاحاتها الخاصة ، فأهل الشمال تكثر فى لهجتهم الكلمات العربية ، وذلك لقربها من شبه جزيرة العرب ، ولكونها أول الجهات التى يصل إليها العرب الوافدون ، بينما تقل الكلمات العربية فى لهجات أهل الجنوب . وتختلف لهجة منطقة جوبا العليا ، حيث تعيش قبائل دجل ومريفلة ، عن باقى الهجات ، حتى إن محطة الإذاعة الصومالية توجه لهم إذاعة خاصة بلهجتهم . كما أن سكان ثغر براوة يتكلمون لهجة أقرب إلى اللغة السواحيلية منها إلى الصومالية . وكذلك سكان الجهات الممتدة من

قسمايو إلى الحدود الجنوبية ، يتكلمون اللغة السواحيلية الشائعة فى كينيا وتنجانيقا وزنجبار .

ولم يثبت إلى الآن أن اللغة الصومالية قد كتبت فى أية فترة من فترات تاريخ صوماليا ، فهى لغة تحادث فقط،لم يتح لأصحابها وغالبيتهم من الرعاة الرحل، أن يقيموا حضارة مستقرة تستلزم وجود لغة للكتابة . ولم تكتب اللغة الصومالية مؤخراً بمحاولات فردية ، إذ ألف السيد ياسين عثمان كناديد سنة ١٩٤٩ «جمعية اللغة والأدب الصومالى» واستخدم حروفا كان والده عثمان يوسف كناديد قد اخترعها قبل ذلك بنحو ثلاثين عاما ، وتسمى هذه الحروف الحروف العثمانية ، وهى تشبه إلى حد ما حروف اللغة الأمهرية المستخدمة فى إثيوبيا . وقد عارض كثير من الصوماليين فى استخدام تلك الحروف أو كتابتها .

وفى براوةاستخدم أحد المشايخ ويدعى الشيخ عويس[١] وشيخ آخر يسمى الشيخ قاسم الحروف العربية فى كتابة لهجة براوة ، وكتبوا بها بعض الكتب الدينية ، وترجموا بها بعض الكتب العربية . واستمر ابن الشيخ قاسم فىاستخدام طريقة والده فى الكتابة بالحروف العربية لتحرير عقود الزواج .

وعندما وضع صوماليا تحت الوصاية الدولية، أجرت الإدارة الإيطالية إستفتاء بين جميع الزعماء والرؤساء سنة ١٩٥١ ، لإختيار اللغة التى يرغب الشعب فى أن تكون لغة له . وقد أسفر هذا الإستفتاء عن إختيار اللغة الغربية لغة للبلاد . وقد أبلغت الإدارة الوصية نتيجة هذا الإستفتاء إلى مجلس الوصاية ، لكن بالرغم من هذا ، فإن أغلب أعضائه طالبوا بأن تكون اللغة الصومالية هى اللغة الرسمية فى البلاد ، وأخذوا يطالبون الإدارة الإيطالية الوصية باتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل اللغة الصومالية لغة مكتوبة ، كى تصبح لغة رسمية للبلاد . وأشار بعض مندوبى

---

(١) توفى منذ نحو ستين عاماً .

الدول الغربية فى مجلس الوصاية إلى تأخر شعب صوماليا ، وعدم تقديره لمدى خطورة إختياره لغة غير لغته الأصلية لتكون لغة له ، وطالبوا بتشجيع استخدام الحروف اللاتينية لكتابة اللغة الصومالية بالإستعانة بخبراء منظمة اليونسكو ، لكن كل هذه المحاولات قوبلت باستنكار شعبى شامل ، وإن كانت تحظى بتأييد بعض العملاء . يضاف إلى هذا عدم إعتبار الإدارة الإيطالية لنتيجة الإستفتاء — رغم إجماع الشعب — وإستمرارها فى القيام بنشاطها فى مجال تعليم اللغة الإيطالية ونشرها على نطاق واسع فى المدارس الحكومية الخاضعة لإشرافها، وعن طريق الإرساليات التبشيرية المنتشرة فى جميع أنحاء البلاد . وكانت تشجع كتابة اللغة الصومالية بحروف لاتينية ، رغبة منها فى فصل شعب صوماليا عن الثقافة العربية الإسلامية ، إذ أن الكتابة باللغة العربية ستؤدى إلى إرتباط صوماليا بالدول العربية ، بينما الكتابة بالحروف اللاتينية ستربطه حتما بالثقافة الغربية ، ويصبح من السهل قراءة الكتب والمطبوعات الغربية لتشابهها فى الكتابة مع اللغة الصومالية المقترحة . وذلك بالرغم من إختيار الشعب اللغة العربية ورغم إشارة البروفسور مورينو الأستاذ بجامعة روما إلى إمكان كتابة اللغة الصومالية بحروف عربية ، مع بعض إضافات للحروف والأصوات التى لا توجد بها حاليا .

لكن مع التسليم بإمكان كتابة اللغة الصومالية بالحرف اللاتينية ، فإن عدم وجود الطبقة المثقفة الواعية — بحكم القيود التى فرضها المستعمرون الإيطاليون — يجعل من المتعذر وجود المؤلفين من أبناء البلاد ، الذين لديهم القدرة على التفكير والتأليف وترجمة المؤلفات الأجنبية فى شتى العلوم والآداب والفنون ، وبهذا يجد الصوماليون أنفسهم فى النهاية أمام الحقيقة المرة ، وهى إنعدام المراجع والكتب اللازمة للمضى فى مراحل التعليم المختلفة .

وتستهدف السلطات الاستعمارية الحيلولة دون قيام نظام تعليمى سليم على أساس الثقافة العربية والدين الإسلامى ، كما تنص على ذلك المادة الرابعة من اتفاقية الوصاية . لذلك حاولت خلق فكرة تدوين اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية ، لكن كيف يدرس الصومالى الهندسة والطب والفنون والآداب وغيرها من العلوم . إن لغته البدائية لاتسعفه فى هذا كله . ومن الصعب البدء فى تأليف كلمات جديدة . إذاً فلا مفر فى هذه الحالة من أن تكون لغة العلوم والفنون المختلفة لغة غربية إما الإنجليزية أو الإيطالية وهذا هو بيت القصيد . وما زالت اللغة الصومالية فى حالة تأخر ، لاتصلح معها لأن تكون وسيلة للتعليم فى المدارس أو لأن تؤدى الغرض المطلوب منها فى إدارة شئون الدولة ، وهذا مادعا الصوماليين الى عدم التمسك بها .

وجميع الحقائق الجغرافية والتاريخية والدينية تشير إلى أن اللغة العربية هى أفضل لغة للتعليم فى صوماليا ، وما هو أهم من هذا هو احترام رغبة أصحاب الشأن فى هذا المجال وهم شعب صوماليا الذى اختار اللغة العربية . وفى الإمكان اعتبار اللغة العربية لغة رسمية للبلاد ، على أن تستمر اللغة الصومالية لغة للتحادث ، أسوة بما هو متبع فى دول أمريكا اللاتينية ، إذ اتخذت شعوبها اللغة الأسبانية لغة رسمية لها ، رغم أنها تتحدث بلهجات أخرى ، وكذلك توجد فى بلاد النوبة عدة لهجات للتحدث ، بجانب اللغة العربية التى شاع استعمالها هناك .

ورغم التوصيات المتعددة التى اتخذها مجلس الوصاية فى دورات انعقاده المختلفة ، استجابة للشكاوى والاحتجاجات الكثيرة التى رفعها إليه شعب صوماليا ، ومطالبته بتعليم اللغة العربية واستخدامها كأداة لتعليم المواد الأخرى فى المدارس ، رغم هذا كله ، لم تقم الإدارة الإيطالية باتخاذ أية خطوة عملية لوضع توصيات مجلس الوصاية موضع التنفيذ . وقد استمرت اللغة العربية لفترة

طويلة، تعتبر لغة غريبة فى المدارس الحكومية ، وتدرس لفترات محدودة لا تساعد على إلمام التلاميذ بها .

وقد انتقلت معركة اللغة العربية فى يونيو سنة ١٩٥٥ إلى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك ، وأعلن مندوب صوماليا صراحة أن شعب صوماليا بأسره يطالب باللغة العربية لغة قومية له ، ويعجب لمحاولة الدول الأخرى أن تفرض عليه لغة لا يريدها . هذا وقد أصرت الأحزاب الصومالية على التمسك باللغة العربية والمطالبة بالعناية بتعليمها . وقد بدأ انتشار تعليم اللغة العربية على نطاق واسع وبشكل واضح فى صوماليا سنة ١٩٥٢ عند قدوم أول بعثة من أساتذة الجامع الأزهر . وقد كان لها أطيب الأثر فى نشر اللغة العربية والوعى العلمى .

وقد أوضح مندوب مصر السابق فى المجلس الاستشارى الشهيد كمال الدين صلاح أن الاعتقاد السائد فى مجلس الوصاية عن أن اللغة العربية لا يعرفها إلا سكان المدن الكبيرة ، اعتقاد خاطىء من أساسه ، وأكد أن اللغة العربية معروفة ومستعملة فى معظم المناطق على نطاق واسع .

ولا شك فى أن إصرار مجلس الوصاية والإدراة الإيطالية الوصية على استعمال اللغة الصومالية يقصد منه فصل هذه البلاد عن بقية العالم الإسلامى ، إذ أن اللغة الصوماليه إذا كتبت بحروف لا تينية ستؤدى إلى تأخر البلاد فلن تكفيها ثقافتها المحلية لكى تقيم عليها حضارة تساعدها على الرقى والتقدم ، كما ستنشأ مشكلة كبيرة فى التعليم لوجود لغة رسمية ولغة للدين .

ولمقاومة هذا الاتجاه يقتضى الأمر نشر تعليم اللغة العربية ، ليتمكن الصوماليون من استخدامها فى جميع شئون حياتهم ووسيلة ذلك توزيع ونشر

الكتب العربية والصحف وإذا كان ولابد من كتابة اللغة الصومالية ففى الإمكان كتابتها بحروف عربية ، كما هو حادث فى اللغة الفارسية واللغة الأوردية واللغة التركية القديمة و بعض لغات آسيا .

لغات أخرى :

بجانب اللغة العربية ، نجد عدة لغات مستخدمة على نطاق محدود منها اللغة الإيطالية وقد عملت السلطات الإيطالية على نشر تعليمها على اعتبار أنها اللغة الرسمية للحكومة وتدرس فى مدارسها .

أما اللغة الإنجليزية فقد حاولت السلطات البريطانية أثناء فترة الإحتلال البريطانى لصوماليا إحلال اللغة الإنجليزية محل اللغة الإيطالية ، وعملت على نشرها واستقدمت عدداً من المدرسين البريطانيين .

و يتكلم سكان إقليم جوبا السفلى اللغة السواحيلية التى تعتبر خليطاً من اللغة العربية واللغات واللهجات الأفريقية . أما لغات البانتو فيتكلمها سكان براوه بصفة خاصة وغيرهم من العناصر الزنجية المنتشرة فى الأجزاء الجنوبية. وهذه اللغات غير شائعة الاستعمال وتستخدمها فئات محدودة .

الديانات

الإسلام

النزعة الدينية قوية لدى جميع أفراد شعب صوماليا الذى يدين بالإسلام . وهم سنيون على المذهب الشافعى. وقد انتشر الإسلام فى جميع أنحاء صوماليا المختلفة بقدوم الهجرات العربية المتوالية منذ عدة قرون . وتوجد بعض الجمعيات الدينية والطرق الصحفية المنتشرة فى دول العالم الإسلامى .

وتبلغ نسبة المسلمين بين الصوماليين ٩٩ ٪ من مجموع السكان وتوجد نسبة ضئيلة من المسيحيين لا تتعدى ٤٠٠ نسمة ممن تمكنت الإرساليات المسيحية الكاثوليكية من احتضانها . ويتألفون من اليتامى الذين نشأوا فى الكنائس منذ الصغر ومن اللقطاء ممن جاءوا من علاقات غير مشروعة بين الإيطاليين والصوماليات.

وتنتشر الطرق الصوفية انتشاراً كبيراً وهى متغلغلة بين أفراد الشعب بشكل واضح . ويمتاز الصوماليون بأنهم متمسكون بالدين تمسكاً شديداً ، لذلك تواجه الإرساليات التبشيرية صعوبات عدة فى مزاولة نشاطها .

وتخضع المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية لأحكام الشريعة الإسلامية . أما المسائل المدنية والجنائية ، فتخضع لقوانين مشتقه من القانون الإيطالى ، و إن كان هناك بين القبائل بعص الأنظمة العرفية المشتقة من الشريعة الإسلامية .

دخل الدين الإسلامى صوماليا منذ القرن الأول الهجرى فى عهد الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان (٦٥ — ٨٦ هـ) وكان ذلك على يد قائده موسى

ابن بنى خثعم . وكان اعتناق شعب صوماليا للإسلام عن إيمان ورغبة ، وليس نتيجة حروب أو قتال ، وكانت القبائل العربية التى هاجرت إلى الصومال تحمل معها دينها ولغتها العربية . وكانت تختلط بالأهالى وتدخل معهم فى أحلاف . ونتيجة لذلك أخذت اللغة الصومالية من اللغة العربية كثيراً من كلماتها خصوصاً ما يتعلق منها بالأمور الدينية ، حتى صارت اللغة الصومالية فى الوقت الحاضر تضم الكثير من الكلمات العربية . وتزيد نسبة هذه الكلمات فى الأجزاء الشمالية والأجزاء الساحلية بشكل واضح عنها فى الأجزاء الجنوبية أو الجهات الداخلية .

نشاط الارساليات المسيحية

أوفدت الدول الاستعمارية إرسالياتها التبشيرية إلى صوماليا ، ولم تتورع عن اتخاذ الدين وسيلة لتحقيق أطماعها الاستغلالية . وكانت الإرساليات الأولى بروتستانتية ، وعند خضوع البلاد للحكم الإيطالى ، أخذ يطارد البروتستانت حتى تخلص منهم ، وأفسح المجال أمام الإرساليات الكاثوليكية الإيطالية ، التى قامت بإنشاء كنائس ضخمة وأحياء سكنية ومدارس ، عن طريق تسخير الصوماليين فى بنائها . وكانت تتمتع بحماية السلطات الإيطالية وتأييدها ، كما كانت تتلقى معونات كبيرة من الشركات الاحتكارية وأصحاب مزارع الموز . وكذلك مساعدات من الحكومة الصومالية بدعوى مساعدتها على القيام بنشاطها الاجتماعى .

تحاول هذه الإرساليات نشر المسيحية بين المسلمين من أهالى البلاد ، حيث لا توجد وثنية ولا ديانات أخرى ، مستغلة فى ذلك فقر الشعب وحاجته إلى الخدمات العامة والرعاية الصحية . وبالرغم من ذلك ، فلم يقدر لها إلا نجاح محدود .

وقد انكمش نشاط الإرساليات الكاثوليكية أثناء الاحتلال العسكرى البريطانى ، ليعود ثانية فى عهد الإدارة الإيطالية الوصية . ومنذ سنوات قلائل بدأ النفوذ الأمريكى يتزايد ، وبدأ معه غزو الإرساليات البروتستانتية الأمريكية لصوماليا . وقد بدأت بمهاجمة الإسلام وعقائده علناً ، وكذلك اللغة العربية وثقافتها ، وأصبحت هذه الإرساليات مركزاً للدعوة الاستعمارية السياسية التى تهدف إلى كتابة اللغة الصومالية بحروف لاتينية .

ولم يقتصر نشاط هذه الإرساليات عند هذا الحد فى العاصمة ، بل أرادت أن تبسط نفوذها فى غيرها من المدن والقرى، وطالبت بمساحات واسعة من الأرض فى مناطق مختلفة ، لإقامة مراكز تبشيرية وحقول زراعية نموذجية ، لتدريب الأهالى على الزراعة وتمكنت من شراء ذمم بعض الناس للموافقة على ذلك المطلب . وعندما عرض الأمر على الجمعية التشريعية ، هاجمه بشدة نواب الحكومة والمعارضة على السواء ، مما اضطر الحكومة إلى سحبه .

كان من الأجدر أن ينصب نشاط الإرساليات المسيحية على الدعوة إلى مذهبها و إبراز محاسنه ، دون المساس بغيره من المذاهب والأديان أو التعريض بها، لكنها لجأت إلى محاولة فاشلة تهدف إلى تنصير بعض المسلمين ، والطعن فى الإسلام والتنفير منه بالباطل ، وواضح أنه ليس من حق أحد ولا الأمم المتحدة نفسها ، أن تفرض على شعب ما أن يرضى بالعدوان على عقيدته الدينية فى سبيل مايزعمون أنه التسامح الدينى .

وقد اتضح أن جميع الإرساليات التبشيرية الأمريكية التى تزاول نشاطها فى صوماليا ، تخضع لإشراف سفير الولايات المتحدة فى أديس أبابا ، التى تعتبر

نقطة ارتكاز للولايات المتحدة فى قلب قارة إفريقية ، وأن سفيرها فى أديس أبابا كان قسيساً من رجال الإرساليات التبشيرية ، وأن كل البلاد التى اختارتها الإرساليات التبشيرية لمزاولة نشاطها تتركز فى الجهات التى تنقب فيها شركات البترول الأمريكية . وذلك لكى يتيسر تعاون الإرساليات مع الشركات الاقتصادية جنباً إلى جنب من أجل خدمة بلادهم وتنفيذ مآربها الاستعمارية .

الأحوال الاجتماعية

المستوى المعيشى والاجتماعى لأبناء شعب صوماليا منخفض إلى حد كبير ، إذ أن السواد الأعظم منهم يحترف مهناً لا تدر عليهم دخلا يذكر ، كالرعى الذى تبلغ نسبة المشتغلين به ٨٠٪ من السكان. فدخل الفرد ضئيل جداً ، ومعظم الصوماليين يعيشون عيشة بدائية ، ويعتمدون بصفة أساسية فى غذائهم على اللحوم والألبان والذرة ، ولا يأكلون السمك والخضروات ، الأمر الذى ترتب عليه انتشار أمراض سوء التغذية . ويعتبر رعى الماشية والأغنام أساس اقتصاديات البلاد .

أما الزراعة فلا يقبل عليها الصوماليون بتأثير التفكير الرعوى إلى جانب عدم تمرسهم فيها . وقد اتجهت نسبة ضئيلة منهم من الأثرياء أخيراً إلى شراء الأراضى والاهتمام بزراعتها . أما المزارع الكبيرة ، فتتركز فى أيدى الإيطاليين الذين يستخدمون فى زراعتها الآلات الحديثة . وتعتبر الأجزاء الوسطى والجنوبية التى يجرى فيها نهرا شبيلى وجوبا ، أصلح الجهات للزراعة .

والتجارة وقف على الإيطاليين وبعض العرب والباكستانيين ، ولا يشتغل بها من الصوماليين إلا نسبة بسيطة جداً . وتنشط حرفة صيد الأسماك فى الجهات الساحلية ، ويشتغل بها فئة قليلة من الصوماليين ، ولكن بأساليب ووسائل متأخرة جداً ، ولو تيسر لهم استخدام الوسائل الحديثة ، لأمكنهم الحصول على ثروات سمكية كبيرة. هذا ويشتغل بعض الأهالى بصيد الحيوانات كالأسود والنمور والغزلان والطيور الجميلة من الغابات .

ويبلغ دخل العامل الزراعى ثلاثة شلنات فى اليوم ، أما العامل الصناعى فيتراوح دخله اليومى بين ٥ ، ٨ شلنات . وهذه الأجور لا تيسر لهم مستوى

مناسبا من المعيشة . أما موظفو الحكومة فرتباتهم أعلى بقليل لكن عددهم قليل نسبياً . وتوزيع الثروة غير عادل ، إذ أن معظم الثروات مركزة فى أيدى الإيطاليين وغيرهم من الأجانب . والجهد البدنى للعامل الصومالى — بصفة عامة — محدود ولعل ذلك راجع إلى ارتفاع نسبة الرطوبة والحرارة فى الجو أو سوء التغذية نتيجة للاقتصاد الاستعمارى .

ومساكن الصوماليين بسيطة ، تتألف فى الريف من أكواخ دائرية قليلة المنافذ وتصنع من فروع بعض الأشجار وألواح من الصاج . أما فى المدن فتكثر الأكواخ المستطيلة والغالبية العظمى من السكان الصوماليين تعيش فى الأكواخ . وهناك منازل مبنية من الحجر يسكنها الإيطاليون وغيرهم من الأجانب ونسبة محدودة من الموظفين الصوماليين .

التنظيم القبلى :

يتألف شعب صوماليا من عدة قبائل ، تقطن كل منها منطقة معينة . وتعتبر القبيلة وحدة إقليمية واجتماعية قائمة بذاتها ، إذ تشغل مساحة معينة من الأرض ، تستغلها وتعتبر ملكا لها ومنطقة نفوذ لها ، ولا يحق لأية قبيلة أخرى الاعتداء على حقوقها فيها . وتكتسب القبيلة حقوق الملكية على الأرض إما باحتلالها على ألا تكون ملكا لقبيلة أخرى ، وألا تكون قبيلة أخرى قد وضعت يدها عليها ، أو باغتصابها من قبيلة أخرى بقوة السلاح أو بالتسرب السلمى إلى أرض تملكها قبيلة أخرى عن طريق نظام الحليفة ، الذى لا يبيح لها إلا حق الانتفاع دون حق الملكية . وقد يتغلب حق الانتفاع إلى حق ملكية ، عندما تكوّن القبيلة الجديدة لنفسها كياناً خاصاً وتستقل بشئونها .

ولـكل قبيلة مجلس برئاسة زعيم ، ويتألف من رؤساء العشائر والبطون وكبار الشخصيات . وينظر هذا المجلس فى عدة أمور منها إعلان الحرب ضد القبائل الأخرى إما بسبب المراعى أو المياه أو الماشية أو الثأر ، وفض المنازعات التى قد تقوم بين أفراد القبيلة . وهناك نظام عرفى لفضها عن طريق دفع الدية ، وتوزيع نفقات ضيافة المسافرين والدية على أفراد القبيلة ، والإشراف على الزواج بين أفراد القبيلة ، وتبنى اللاجئين من القبائل الأخرى ممن يرغبون فى الانضمام إلى القبيلة .

نظام الحليفة :

نظراً لاعتماد المراعى على الأمطار ، وحاجة القبيلة إلى الآبار لسقى مواشيها ، قامت حركة الهجرة الفصلية ، والانتقال حيث توجد الماء والمرعى ، ونشأ عن ذلك قيام نظام الحليفة[1] ، وبمقتضاه تتمكن مجموعة أو أكثر من إحدى القبائل أن تنتفع بمراعى وآبار قبيلة أخرى ، نظير وفائها ببعض الالتزامات نحوها . وعلى هذا فنظام الحليفة يمكن تعريفه بأنه رابطة خاصة بين مجموعة أو أكثر من قبيلة معينة وقبيلة أخرى . وهو عبارة عن عملية مستمرة من الانفصال والانضمام داخل القبيلة ، تساعد عليها عوامل ناشئة من البيئة وطبيعة المهنة التى تحترفها غالبية أبناء شعب صوماليا .

وللحليف حقوق تترتب على انضمامه إلى القبيلة الجديدة منها : حق انتفاعه بالأرض وقد ينقلب هذا الحق إلى ملكية تامة ، عندما يتحول الحليف إلى عضو فى القبيلة . أو عندما يزداد عدد الحلفاء بصورة تمكنهم كمجموعة من الخروج على

---

(١) ينطوى هـذا النظام على تبعية قبيلة أو عشيرة لأخرى وخضوعها لها وارتباطها بها ومشاركتها فى جميع الالتزامات القبلية ويطلق عليها أيضا اسم نظام الحريفة .

القبيلة والانفصال عنها والاستقلال بالأرض.ومن حقوق الحليف استخدام مراعى وآبار القبيلة ، وقد ينقلب هذا الحق أيضاً إلى حق ملكية . وكما للحليف حقوق فإن عليه بعض الالتزامات منها الاشتراك فى حروب القبيلة والمساهمة فى نفقات الضيافة والسفر والدية التى يساهم فيها أعضاء القبيلة. هذا وكثيراً ما يتزوج الحليف من إحدى نساء القبيلة ليوطد علاقته بها ويكتسب مركزاً خاصاً فيها

الروح القبلية:

تلعب الروح القبلية دوراً واضحاً فى جميع نواحى الحياة فى صوماليا . وتعتبر من أولى المشاكل التى تعانيها ، والتى وجد المستعمر فيها وسيلة يستطيع استغلالها فى الوقت المناسب لتحطيم وحدة الشعب،وشغله بالخلافات الشخصية حتى ينصرف عن المطالبة بالاستقلال وعن وجود المستعمر فى البلاد . وتسيطر الروح القبلية على نشاط الهيئات الحكومية والأحزاب السياسية وغيرها . فحزب وحدة الشباب الصومالى ما هو إلا ائتلاف بين قبيلتى الدارود والهاوية ، وكذلك حزب الدستور المستقل يجمع بين قبيلتى دجل ومريفله .

وتسبب الروح القبلية عدة مشاكل اجتماعية يمكن إيجازها فيما يلى : —

١ — يضع رجال القبيلة مصلحتها فوق كل اعتبار وقد يضر هذا بمصلحة البلاد العامة ، التى تضيع أثناء التنازع بين القبائل على مصالحها .

٢ — تسود النزعة الانفصالية المجتمع الصومالى ، حيث أن القبيلة وحدة قائمة بذاتها، وخاصة من الناحية الإقليمية.وقد سبق أن نادى حزب الدستور المستقل الذى يمثل قبائل دجل ومريفله بتقسيم البلاد إلى مناطق فى نطاق نظام فدرالى ، رغبة منه فى أن يتولى السيادة فى منطقة جوبا العليا ويتصرف فى شئونها .

٣ — تؤدى الروح القبلية ، وخاصة نظام الحليفة الذى يرتبط بالمرعى ارتباطاً وثيقاً، إلى قيام المنازعات من آن إلى آخر بين رجال القبائل . وقد دلت الإحصائيات على أن أكثر أنواع الجرائم التى ترتكب تكون بسبب الماشية أو جرائم القتل أو الضرب .

٤ — كثيراً ما يكون موقف القبيلة من سلطات الأمن موقفاً سلبياً ، عندما يرتكب أحد أفرادها جريمة ما ، إذ أنها تعمل على إيوائه وترفض تسليمه إليها .

٥ — يستغل المستعمرون الروح القبلية والخلافات القائمة بين القبائل لتنفيذ أطماعهم ، وقد حاولت الحكومة القضاء على بعض المشاكل القبلية ، فسنت قانوناً لإلغاء نظام الحليفة ، لكن هذا لم يجد نفعاً . وسيكون لانتشار نور العلم ولارتفاع المستوى الاجتماعى والثقافى ، ونمو الوعى القومى ، أثر واضح فى القضاء على الروح القبلية .

والمنتظر أن يتطور الولاء القبلى إلى ولاء قومى يذوب فيه التعصب القبلى الذى كان يلائم مرحلة خاصة من مراحل التكوين وأصبح الآن متخلفاً عن الروح القومية .

المنظمات العمالية :

بدأ نشاط نقابات العمال فى صوماليا فى سنة ١٩٥١ ، ولكن أثره كان محدوداً جداً ولم يتضاعف إلا منذ سنة ١٩٥٦ ، عندما تألفت أول حكومة صومالية ، إذ ساعدت على اتصال النقابات الصومالية بالمنظمات العمالية فى الخارج . ويلاحظ أن هذه النقابات لا تتوفر لها القوة والكيان الذى تتمتع به نقابات العمال

فى معظم الدول ، وليس لرؤسائها أو لأعضائها الوعى النقابى السليم ،لذلك لا تقوم حاليا بالرعاية الاجتماعية لأعضائها ، ولا تعمل على كفالة وحماية حقوق العمال .

ومن أهم المنظمات العمالية فى صوماليا اتحاد العمال الصوماليين الذى يضم حوالى عشرة آلاف عضو . و يبلغ عدد أعضاء الاتحاد النقابى ٢٠٠٠ عضو معظمهم من ذوى الميول الغربية . أما منظمة نقابات العمال الموحدة فتضم نحو ٥٠٠ عضو .

و يلاحظ أن الاتجاهات بين هذه المنظمات العمالية لازالت غير متبلورة،تتمثل فيها التيارات الخارجية بتطرفها الشرقى والغربى ، كما تتمثل فيها نزعات معتدلة اشتراكية . و بالرغم من ذلك فإن لهذه الاتجاهات أثرها الواضح فى توجيه ونشر الوعى بين العمال .

ليس لهذه المنظمات نشاط واضح فى الميدان الاجتماعى . ولم يكن بالبلاد هيئات حكومية تختص بالإشراف على شئون العمال ، وتنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال . وفى سنة ١٩٥٧ أنشأت الحكومة الصومالية قسما للعمل بوزارة الشئون العـــامة برئاسة مدير صومالى ، للنظر فى أحوال العمال ورعاية مصالحهم ، كما أنشأت فى سنة ١٩٥٨ عدة مكاتب للعمل فى بعض المدن ولـكن نشاطها كان محدوداً . وأخيراً صدر قانون العمل فى نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، و ينظم عملية تسجيل العمال والنقابات ، وتحديد حقوق العمال وواجباتهم ، ولو أنه أغفل تنظيم كثير من المسائل الهامة مثل تحديد ساعات العمل والأجور والمـكافآت التى تمنح للمصابين بأمراض ناتجة عن المهنة . وعلى كل حال يعتبر القانون الجديد خطوة طيبة لرفع مستوى العمال وتنمية الوعى بينهم .

العادات و التقاليد :

تأثرت العادات والتقاليد فى صوماليا إلى حد كبير بالإسلام و بعضها ناتج عن الحياة البدائية التى يحياها الصوماليون ، إذ فى الأعياد ومختلف المناسبات ، تخرج القبائل فى صفوف منتظمة تحت إمرة زعيمها ، وترقص رقصات وطنية ، وتحتفل

بعض القبائل بعيد النيروز وتطلق عليه اسم عيد فرعون ، فتقيم المواكب وألعاب الفروسية والتحطيب .

وتتسم القيم الأخلاقية في المجتمع الصومالى بالطابع الاسلامى ، ومن مظاهر ذلك عطف الغنى على الفقير عطفا كبيرا . ومن أمثلة ذلك أنه عندما يأتى إلى العاصمة من الريف طالب فقير ناشىء ، تحتضنه إحدى الأسر الثرية ، وتعاونه على مواصلة الدراسة ، كما تقوم الأسر التى تملك أراض زراعية واسعة بتوزيع المحاصيل على الفقراء من أبناء القرية ، ليس على أنه صدقة ، ولكن على إعتبار أنه حق لهؤلاء المواطنين الفقراء .

بجانب هذا توجد أوضاع تحتاج إلى تقويم وخاصة فى المدن الساحلية التى كانت تواجه باستمرار جنود قوات المستعمرين لدى قدومها وغيرهم من أفواج الأجانب . وقد ساعد الاستعمار على توفير سبل الرذيلة ونشرها مستغلا ظروف الفقر والحاجة .

ومما يؤكد أن الفقر محور هذه المشكلة ، عدم وجودها فى الريف ، حيث تعمل المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل فى الرعى والزراعة على أسس من التعاون والخلق الكريم . وقد أخذت الحكومة الصومالية فى مقاومة الانحراف وأصدرت القوانين الكفيلة بذلك .

ونسبة الطلاق مرتفعة، ويرجع ذلك إلى أسباب عدة منها قلة المهور وما يتبع ذلك من يسر الزواج بأكثر من واحدة وتفشى عادة تعدد الزوجات والتقاليد السائدة التى تحتم عدم رؤية الزوج لزوجته قبل الدخول بها ، وما يترتب على ذلك من فشل الزواج، لعدم معرفة الزوجين ميول بعضهما قبل الزواج . ويندر أن يقتصر الرجل على زوجة واحدة، ويفرط كثير من الصوماليين فى الزواج والطلاق ، مما يؤدى إلى تشرد عدد كبير من النساء والأطفال .

النهضة النسائية :

تلعب المرأة الصومالية فى الحياة السياسية فى صوماليا فى الوقت الحاضر دوراً واضحا ، رغم ما يبدو من أهميته القليلة . وقد وقفت أمام قيود تقاليد العصور الماضية وعراقيل الاستعمار التى وضعت فى طريق تقدمها ، لكنها منذ عهد قريب بدأت تشارك الرجل فى الكفاح المقدس ضد الاستعمار . وقامت بنصيب وافر فى النهضة التعليمية والرعاية الطبية ، كما تمكنت من إنشاء جمعية المرأة الصومالية بمعاونة حرم الشهيد كمال الدين صلاح ، وقد اشتركت فيها بعض عضوات البعثة التعليمية من الجمهورية العربية المتحدة فى نشر الوعى الاجتماعى بين المرأة الصومالية ، ثم والت السيدة قرينة الدكتور محمد حسن الزيات ، مندوب الجمهورية العربية المتحدة فى المجلس الاستشارى ، الاشراف على نشاط هذه الجمعية .

وإشتركت المرأة الصومالية فى المظاهرات الوطنية وتشارك الرجل اليوم فى كثير من الوظائف كالتدريس والتمريض ، وتسعى جاهدة لتوثيق عرى الصداقة مع نساء مختلف الأمم ، لتحقيق الحرية والسلام فى ربوع العالم . وإزاء نشاطها الواضح ، تطور مركزها تطوراً كبيراً فى السنوات الأخيرة ، إذ تقدمت بعض عضوات حزب وحدة صوماليا الكبرى إلى الإنتخابات البلدية ، التى تمت فى أكتوبر سنة ١٩٥٨ ، وفازت إحداهن[١] وأصبحت عضواً فى اللجنة العليا لبلدية مقديشو . وبذلك نجحت فى الحصول على حق التصويت وحق الترشيح فى إنتخابات المجالس البلدية . وقد لاقى منح المرأة الصومالية حقوقها السياسية ترحيباً فى جميع الأوساط . وتقوم بنشاط ملموس فى الأحزاب السياسية حيث يوجد فى كل حزب قسم للنساء ، تضاعفت أهميته بعد منح المرأة حق التصويت ، وبجانب

---

(١) السيدة حليمة محمد يوسف .

ذلك دخلت ميدان العمل والخدمة الإجتماعية ، فالتحقت بالمصانع والمصالح الحكومية كما احترفت التمريض .

وقد زاد إقبال الطالبات على التعليم فى السنوات الأخيرة بشكل بارز ، لدرجة أن عدد من يتلقين العلم من الفتيات كاد يعادل عدد البنين إن لم يجاوزه وكثيرات منهن يتعلمن فى الصباح وفى المساء فى نوعين مختلفين من التعليم . ويلاحظ أن التعليم فى المراحل الإبتدائية والمتوسطة والثانوية مشترك ، فتجلس البنت جنباً إلى جنب مع الولد فى فصل واحد . كما التحق بمعاهد التعليم بالجمهورية العربية المتحدة عدد كبير من الفتيات الصوماليات . هذا وتتمتع المرأة الصومالية باحترام أدبى كبير فى المجتمع الصومالى .

الأحوال الصحية :

تنتشر الأمراض إنتشاراً كبيراً ، ويرجع ذلك إلى هبوط مستوى المعيشة ، وانخفاض المستوى الثقافى والاجتماعى بين أبناء الشعب . وأهم هذه الأمراض التدرن الرئوى والأمراض التناسلية الناتجة عن المفاسد التى روج الاستعمار أمرها ، والحميات وبصفة خاصة حمى الملاريا . كما تكثر البلهارسيا فى الجهات القريبة من الأنهار . وقد زادت نسبة الوفيات بشكل واضح ، إذ دلت الإحصائيات على أن نسبة الوفيات فى المواليد تبلغ أكثر من ٥٠ ٪ فى كثير من الأحيان

ويرجع تفشى الأمراض إلى عدة عوامل منها سوء التغذية وانتشار أمراضها مثل الكساح ، والفقر وانعدام الرعاية الطبية وانخفاض مستوى الوعى الصحى بين السكان ، كما يرجع إلى حد كبير إلى قلة المستشفيات وعدم توفر الخدمات الطبية وقلة عدد الأطباء ، إذ لا يزيد عددهم على ٤٠ طبيبا فى طوال البلاد وعرضها.

ويبدو أن الإدارة الإيطالية الوصية كانت تهدف إلى عدم تخريج أطباء صوماليين ، لكى تستمر حاجة البلاد إلى الأطباء الإيطاليين . وقد ساهم المؤتمر الإسلامى بنصيب وافر فى حل هذه المشكلة ، بافتتاح عيادة خارجية بالمركز الثقافى التابع له فى مقديشو ، تتولى علاج المرضى بالمجان ، وتوفر لهم جميع الخدمات الطبية اللازمة .

الاقتصـاد

يعتمد الاقتصاد الصومالى على الأسواق الخارجية . وقد نزح إلى صوماليا فئة من الإيطاليين من طبقة الصناع وصغار الزراع والتجار ، ممن ضاقت بهم سبل العيش فى إيطاليا ، ولا تتوفر فى أغلبهم الخبرة الكافية ، لذلك لم تتقدم الصناعة فى البلاد على مر السنين ، التقدم الذى كان يرجى لها ، لو كانت هناك خطة موضوعة لتصنيعه أو لتصنيع حاصلاته الزراعية ، أو ثرواته الحيوانية. وقد اقتصرت أساليب الزراعة الآليـــة الحديثة ووسائل الرى المنتظم على طبقة كبار المزارعين من الإيطاليين ، الذين تحتل مزارعهم أخصب المناطق .

الزراعة :

تبلغ مساحة الأراضى الصالحة للزراعة حوالى ١٠٪ من المساحة الكلية للبلاد . وتقدر المساحات المزروعة فعلا بحوالى ٠٠٠ ٦٠٠ فدان ، يتولى الأهالى زراعة ٩٠٪ منها والباقى وقدره ٨٥٤ ١٨٢ فدان يزرعه الإيطاليون . وتقع معظم الأراضى الزراعية على ضفاف نهرى شبيلى وجوبا . وقد شيدت عدة خزانات، وأقيمت قنوات ومشروعات للرى عند نهر شبيلى . و يلاحظ أن إقبال الصوماليين على الزراعة محدود ، رغم توفر إمكانياتها فى بعض الجهات . ومن يشتغل منهم بالزراعة يقتصر عمله على الاعتماد على الأمطار ، نظراً لعدم حاجتها إلى مجهود كبير ، كما أنهم مازالوا يستعملون الأساليب البدائية التقليدية . لذلك فزراعتهم لم تتقدم. أما المزارع الكبيرة فى جهات نهرى شبيلى وجوبا ، فيمتلكها الإيطاليون،

الذين يستخدمون أساليب الزراعة الآلية الحديثة ووسائل الرى المنتظم . وتمثل هذه المزارع أخصب الجهات فى صوماليا . وقد قدمت الإدارة الإيطالية الوصية معونات كبيرة إلى فئة كبار المزارعين الإيطاليين بإنشاء جمعيات تعاونية زراعية لتمكنهم من توفير مستلزمات الزراعة وتسويق محصولاتهم . وقد زادت الغلات الزراعيـــة زيادة كبيرة . وسجل محصول الذرة أعظم نسبة من الزيادة وارتفع إنتاج قصب السكر .

وأهم المحاصيل الغذائية البلح والبذور الزيتية والسكر والأرز والفواكه والخضروات . أما المحاصيل التجارية فأهمها القطن والموز . وقد بلغت قيمتها ١٠٠ ٤٥٥ ٤٧ صومالى فى سنة ١٩٥٧ . وتدر الغابات منتجات تقدر بحوالى ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ صومالى .

والموز أهم الغلات الزراعية فى صوماليا ، ويزرع فى سهل جوبا ، ويقدر إنتاجه بنحو ٠٠٠ ٦٥٠ كنتال [١] سنوياً . ويبلـــغ الصادر منه ٧٠٪ من مجموع صادرات البلاد . وكله تقريباً يصدر إلى إيطاليا ، عدا كميات قليلة تصدر إلى عدن وإثيوبيا ونسبة بسيطة جداً تحجز للاستهلاك المحلى .

أما قصب السكر ، فيزرع فى الأجزاء الوسطى من وادى نهر شبيلى ، وتدير إحدى الشركات أهم المشروعات الزراعية ، الذى تبلغ مساحته ٢٧٠٠٠ فدان على نهر شبيلى ، وينتج حوالى ٠٠٠ ٥٠٠ كنتال سنوياً من السكر ، ترسل إلى مصنع السكر الوحيد فى البلاد وقد أنشىء فى ڤيلا أبروزى [٢] .

---

(١) الكنتال يساوى مائة كيلو جرام .

(٢) يسمى الصوماليون هذه المدينة باسم جوهر

ويمثل محصول القطن حوالى ١٣ ٪ من صادرات البلاد ، ويقدر بنحو ١٠٠٠٠ كنتال سنوياً .

الثروة الحيوانية

تتمثل ثروة صوماليا الرئيسية فى الثروة الحيوانية ، وبصفة خاصة الإبل والماشية والأغنام والماعز ، إذ يشتغل معظم الأهالى بحرفة الرعى . وكانت هذه الحرفة تستحق من السلطات الإيطالية أن توليها مزيداً من العناية والتنمية، فتحفر الآبار وتعد المراعى لمضاعفة الثروة الحيوانية بالبلاد .

يوجد بالبلاد حوالى ٢٠٠٠٠٠ ١ رأس من الماشية، ٣٠١٠٠٠ ١ رأس من الإبل، ١٣٥٠٠٠ ٤ رأس من الأغنام والماعز . وتبلغ قيمة المنتجات الحيوانية ٨٠٠٠٠٠٠ صومالى . ويصدر للخارج من المنتجات الحيوانية ما قيمته ٩٩٨٣٠٠ ١ صومالى. وفى مقدمة الدول المستوردة لها المملكة العربية السعودية وعدن ، كما تعتبر إيطاليا من أهم الدول التى تصدر إليها اللحوم المحفوظة ومنتجات الماشية .

الثروة المعدنية:

عند قيام الحرب العالمية الثانية ، نشطت صناعة استخراج الملح فى مديرية ميجورتين [1] وبلغ الصادر من الملح أكثر من ١٥٠٠٠٠ طن ، صدر معظمها إلى اليابان وبعض بلاد الشرق الأقصى .

---

(١) قرب رأس حفون .

ويتولى البحث عن الذهب والفضة إحدى الشركات الإيطالية للتعدين فى منطقتين صغيرتين بالقرب من مركه منذ سنة ١٩٥٢ وللآن لم توفق فى بحثها .

أما البترول فقد اهتم بالتنقيب عنه فى صوماليا عـــدة شركات أجنبية كبرى هى : —

١ — شركة سنــكلير الأمريكية Sinclair Somal Corporation

عقدت مع الإدارة الإيطالية الوصية عقدا لمدة تسع سنوات ، على أنه فى حالة العثور على البترول ، تمنح امتيازا لاستغلاله لمده أربعين عاما . وتمارس نشاطها فى مساحة ٠٠٠ ٢٠٠ كيلومتر مربع ، تمتد من شمال وشرق خط طول ٣٠َ ٤٤° من ساحل المحيط الهندى حتى حدود إثيوبيا وحدود الصومال (البريطانى السابق) وخليج عدن ، باستثناء جزء من مديرية ميجورتين ، فاز بامتياز التنقيب فيـــه شركة Agip .

٢ — شركة روجر الأمريكية Roger Geophy sic Co.

عهدت إلى هـــذه الشركة شركة سنكلير بإجراء أبحاث التنقيب التى بدأتها فى سنة ١٩٥٣

٣ — شركة ستاندارد فاكوم : Standard Vacuum Oil Co.

حصلت على امتياز البحث من البترول فى منطقة مديرية مدق بما فيهـــا مركزها جالـــكاعيو ، وذلك لمدة ثلاث سنوات .

٤ — شركة التعدين الصومالية : Societa Mineraria Somala

وهى شركة إيطالية تعرف فى صوماليا باسم Agip وقد منحت فى سنة ١٩٥٢

حق التنقيب عن البترول فى الجزء الشمالى من مديرية ميجورتين حول بندر بيله ، وتبلغ مساحته ٢٨٠٠٠ كيلومتر مربع .

٥ — شركة فروبشر الكندية : Società Frobisher Ltd.

حصلت على حق البحث عن البترول فى الأجزاء الجنوبية ، فى المنطقة الممتدة غرب خط طول ٣٠َ ٤٤° شرقا حتى حدود كينيا والحبشة .

وتستخدم هذه الشركات الأجنبية حوالى ثلاثمائة عامل صومالى ، ولم تبشر أبحاثها حتى الوقت الحاضر بالعثور على البترول ، ولو أنها بدأت فى التنقيب عنه منذ ما لا يقل عن خمس سنوات .

الصناعة:

تتركز المشروعات الصناعية الكبرى فى صوماليا فى أيدى فئة من كبار الرأسماليين الإيطاليين . ويقدر مجموع رءوس الأموال المستثمرة فى الصناعة بحوالى ٢٣٠٠٠٠٠٠ صومالى . وأهم الصناعات الموجودة صناعة السكر التى يوجد مصنعها فى فيلا أبروزى [جوهر] وعصر الزيوت ، وصناعة الأثاث وصناديق الموز وصناعة الصابون وحلج القطن ودبغ الجلود وصناعة منتجات الألبان وحفظ اللحوم ولها مصنعان أحدهما فى مقديشو والآخر فى مركا . وتوليد الكهرباء. وتملك إحدى الشركات الإيطالية مصنعا للمنسوجات القطنية ، ينتج أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ متر من المنسوجات القطنية سنويا ، وينتج الأهالى بعض الأقمشة للاستهلاك المحلى بواسطة أنوال يدوية ، يبلغ عددها ١٠٠٠ نول ، يوجد معظمها فى مقديشو وبعض المدن الأخرى . كما توجد أربعة مصانع للصابون ، تنتج حوالى ٦٥٠٠ كنتال سنويا وهى لا تكفى الاستهلاك المحلى ، لذلك تستورد كميات

أخرى من الخارج . أما المصنوعات الجلدية فيوجد لها ثلاثة مصانع ، من منتجاتها الأحذية . كما أن هناك مصانع لدبغ الجلود فى براوه . هذا وتحتكر صناعة الفاكهة المحفوظة شركة إيطالية منذ سنة ١٩٥١ ويبلغ إنتاجها حوالى ٣٥٠٠ كنتال سنويا تصدر إلى الخارج ، كما تسعى الحكومة للنهوض بوسائل صيد الأسماك وحفظها مستعينة فى ذلك بأحد الخبراء الأمريكيين .

ومن أهم الدول المستوردة لها إيطاليا وعدن . وهناك بعض المؤسسات الإيطالية تقوم بصيد الأسماك وحفظها فى العلب لتصديرها ، وتتركز هذه الصناعة فى منطقة ميجورتين فى الشمال ، حيث توجد مصانع تجفيف الأسماك وحفظها ، كما توجد منطقة صغيرة عند مصب نهر جوبا فى الجنوب .

التجارة الخارجية

تحتكر التجارة الخارجية الكبرى وتجارة الصادر والوارد فى صوماليا عدة مؤسسات أجنبية ، معظمها إيطالى وبعضها بريطانى . وتتركز تجارة الجملة فى أيدى الإيطاليين والهنود . ولم يتعد دور الصوماليين تجارة التجزئة .

الواردات

تتمثل فى عدة سلع تضم موادغذائية [بن ـ شاى ـ كاكاو ـ دقيق القمح ـ فواكه ـ خضروات ـ أرز ـ سكر وحلوى] ودخان ومشروبات روحية وصابون وورق وأقمشة وخيوط غزل وسيارات وآلات زراعية وآلات مصانع وأدوات معدنية ووقود ومواد كيماوية ومواد بناء .

وتستورد هذه السلع من إيطاليا وبريطانيا وعدن وكينيا والجزيرة العربية (بصفة خاصة الإمارات الجنوبية والإمارات المطلة على الخليج العربى) .

ويلاحظ أن قيمة الواردات زادت من حوالى ٠٠٠ ٠٠٠ ١١٥ صومالى فى سنة ١٩٥٦ إلى حوالى ٠٠٠ ٠٠٠ ١١٧ صومالى سنة ١٩٥٧ .

والبيان التالى يوضح السلع المستوردة ووزنها وقيمتها ونسبتها إلى قيمة الواردات والدول المستوردة منها فى سنة ١٩٥٧ .

أهم السلع المستوردة سنة ١٩٥٧

السلعة	نسبتها إلى قيمة الواردات	وزنها بالكنتال	قيمتها بالصومالي	الدول المستوردة منها
آلات وماكينات	٣٠ ٪	٣٣٦٧٨	٣٥١٠٧٢٠٠	إيطاليا ـ الصومال البريطاني
أقمشة وخيوط مغزولة	١٤ر٢ ٪	١٦٧٥٦	١٥٥٨٨١٠٠	إيطاليا — عدن
وقود معدني	٦ر٣ ٪	١٦٥٩٥٢	٧٣٧٤٠٠٠	إيطاليا
شاي — كاكاو ـ بن	٤ر٣ ٪	١٧٦٩٣	٣٩٦٧٩٠٠	عدن — كينيا
تبغ وخمور	٣ر٣ ٪	١١٠٥٠	٣٨٧٦٧٠٠	إيطاليا
دقيق القمح	٢ر٦ ٪	٣٢٢٧٣	٣٠٠٩٥٠٠	إيطاليا — عدن
خضروات وفواكه	٢ر٦ ٪	٣٢٥٢٢	٣٠٩٧٩٠٠	الجزيرة العربية ـ عدن
أدوات معدنية	٢ ٪	٤٤٧١٤	٢٣١٧١٠٠	إيطاليا
أرز	١ر٩ ٪	١٩٧٢٢	٢١٩٤٠٠٠	عدن — إيطاليا
ورق	١ر٣ ٪	٥٨٨٠	١٥٢٨٣٠٠	إيطاليا
سكر وحلوى	٠ر٧ ٪	٤٠٩٠	٨٣١٣٠٠	عدن ـ إيطاليا .

ويبين الجدول التالى تطور الواردات من الدول المختلفة فى سنوات مختارة فى الفترة بين ١٩٣٢ ، ١٩٥٨ .

النسبة المئوية للواردات من مختلف الدول

السنوات / الدول	١٦٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٧
إيطاليا	٤٧ر٧	٤٤ر٧	٥٥ر٥	١٥ر٨	٥٢ر٢	٤١
عدن	٢٠ر٦	١٦ر٨	٨ر٥	٠ر٤	١٧ر٨	٧ر٢
كينيا وأوغنده	٧ر٢	١٦ر٤	٧ر٤	٢٢ر٨	٢٠ر٦	٧
مصر	١ر٥	٢ر٢	٣ر٠٠	٠٠	٠٠	٠ر٣
الولايات المتحدة	٤	٤ر٣	٦ر٧	٠٠	٠٠	١٠ر٢
الهند	١ر١	٠ر٦	٥ر٥	٣٨ر١	٠٠	٠ ٣
المملكة المتحدة	١ر١	٠ر٩	١ر٣	٢٢ر٨	٠ر٤	١٥
السعودية	١ر٠	١ر٥	٠ر٧	٢ر١	١	٢ر٣
إثيوبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٥ر٠	٠ر٣	١
إرتيريا	٠ر٩	١ر٩	٠ر٦	٠٠	١	٠٠
زنجبار	٠ر٩	١ر٤	٠ر٥	٠٠	٠ر٨	٦
الصومال البريطاني	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠ر٨	١٢ر٥
بلاد أخرى	٩ر٤	٩ر٣	١٠ر٣	٣	٤ر٤	٠٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

يتضح من هذا الجدول ما يلى :

١ — تظهر إيطاليا على رأس قائمة الدول المصدرة إلى صوماليا ، إذ تتراوح نسبة صادراتها بين ٤٤ر٧٪ ، ٥٥ر٥٪ وذلك فى السنوات من ١٩٣٢ إلى ١٩٣٤ ، ولكن يلاحظ بعد ذلك انخفاض واضح فى نسبة صادرات إيطاليا ،

و يمكن إرجاعه إلى قيام الحرب العالمية الثانية ووضع صوماليا تحت وصاية الأمم المتحدة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان للحرب أثرها على اقتصاديات إيطاليا نفسها ، مما أثر على وارداتها وصادراتها . و يلاحظ بعد ذلك ارتفاع نسبة صادرات إيطاليا إلى صوماليا فى سنة ١٩٥١ ، سنة ١٩٥٧ ، لأن المؤسسات الاقتصادية يملك معظمها إيطاليون ، كما أن صوماليا فى تاريخ احتلاله الطويل ارتبط ارتباطاً وثيقاً بإيطاليا.

٢ ـــ ترتب على انخفاض نسبة الصادرات من إيطاليا إلى صوماليا ، ارتفاع واضح فى نسبة صادرات الدول الأخرى إلى صوماليا ، مثال ذلك كينيا وأوغندا والهند والمملكة المتحدة .

٣ ـــ ليس هناك اتجاه واضح فى صادرات الدول المختلفة إلى صوماليا ، إذ تتذبذب صادرات تلك الدول بين ارتفاع وانخفاض من سنة إلى أخرى .

٤ ـــ لم يظهر الصومال (البريطانى السابق) فى قائمة البلاد التى يستورد منها صوماليا إلا فى عام ١٩٥١ ، حيث بلغت نسبة واردات صوماليا منه ٨ر٪ ثم ارتفعت تلك النسبة إلى ٥ر١٢٪ فى سنة ١٩٥٧ ، وكذلك إثيوبيا لم تظهر فى قائمة الواردات إلا فى سنة ١٩٤٩ .

الصادرات :

تصدر صوماليا منتجاتها إلى إيطاليا وإثيوبيا وعدن وشبه الجزيرة العربية وزنجبار والصومال (البريطانى السابق[١]) وكينيا . وهذه المنتجات هى : الموز والجلود والقطن والفحم النباتى والأخشاب والذرة والحيوانات والزبد والأسماك المحفوظة والمجففة والسكر والبخور واللبان والمر .

(١) دخل فى اتحاد مع صوماليا مكوناً (الجمهورية الصومالية) .

وقد زادت قيمة الصادرات من حوالى ٦٥ مليون صومالى فى سنة ١٩٥٦ إلى ٧٧ مليون صومالى فى سنة ١٩٥٧ .

ويوضح البيان التالى أهم المنتجات المصدرة والدول المصدرة إليها ووزنها وقيمتها ، فى سنة ١٩٥٧ .

أهم المنتجات المصدرة فى سنة ١٩٥٧

السلعة	نسبتها إلى قيمة الصادرات	الوزن بالكنتال	القيمة بالصومالى	الدول المصدر إليها
الموز	٥٩٫٨٪	٤٢٥ ٦٤٥	٤٥ ٨٥٩ ٤٠٠	إيطاليا — إثيوبيا
الجلود	٨٫٢٪	١٩ ٣٩٢	٦ ٢٨٣ ٨٠٠	إيطاليا — عدن
الفحم النباتى والأخشاب	٤٫٦٪	١٦٧ ١٦٩	٣ ٥٥٧ ٦٠٠	الجزيرة العربية — عدن
الذرة الشامية	٣٫٢٪	٦٩ ٧٢٤	٢ ٤٦٣ ٢٠٠	إيطاليا — زنجبار
الحيوانات	٢٫٦٪	١٦ ٩٤٦	١ ٩٩٨ ٣٠٠	الجزيرة العربية — الصومال البريطانى
الزبد	٢٫٥٪	٣ ٣٦٩	١ ٩٣٧ ١٠٠	عدن — زنجبار
السمك المحفوظ والمجفف	٢٫٢٪	١٠ ٠٨٧	١ ٦٦٧ ٦٠٠	زنجبار — الجزيرة العربية
القطن	٢٫١٪	٤ ٨٢٧	١ ٥٩٥ ٧٠٠	إيطاليا — كينيا
السكر	٢٪	١٦ ٢٨٣	١ ٥١٥ ٦٠٠	عدن — الجزيرة العربية
اللبان والبخور والمر	٢٪	١٥ ٧٣٤	١ ٥٣٦ ٢٠٠	عدن — إثيوبيا

ويوضح الجدول التالى النسبة المئوية لصادرات صومماليا إلى مختلف الدول فى سنوات مختارة

الدولة / السنة	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٧
إيطاليا	٦٣ر٣	٦٧ر٦	٧٠ر١	٣٦ر٦	٧٥ر٢	٧٥
عدن	٧ر٣	٤ر٧	٤ر٦	٢٩ر٦	١٠ر٤	٧ر٩٢
اليابان	٧ر٧	١٥ر٥	١٥ر٦	٠٠	٠٠	٠٠
زنجبار	٦ر٣	٣ر٣	٢ر٢	٠٠	٣ر٢	١ر٨٥
الهند	٥ر٨	١ر٥	٠ر٤	٠٠	٠٠	٠ر٨٥
السعودية	٢ر٦	١ر٣	٠ر٧	٢٣ر٩	١ر٥	٨ر٤
الولايات المتحدة	١ر٠	٢ر٥	٣ر٩	٠ر٣	٠٠	٠ر٩٣
المملكة المتحدة	٠ر٨	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٤	١ر٤	٠٠
شرق أفريقية	١ر٤	٠ر٥	٠ر٥	١٣ر٦	٢ر٢ (١)	١ر٦٣ (١)
إثيوبيا	٠٠	٠٠	٠٠	٤ر٩	٠ر٣	٠ر٨٥
الصومال البريطانى	٠٠	٠٠	٠٠	٠ر٣	٢ر٤	١ر٨٤
بلاد أخرى	٢ر٨	٢ر٦	١ر٩	٠ر٤	٣ر٤	٠٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

يتضح من الجدول السابق الذى يبين تطور صادرات صوماليا إلى بلاد مختلفة فى سنوات مختارة فى الفترة من ١٩٣٢ إلى ١٩٥٧ ما يأتى :

١ ـ تمثل إيطاليا الدولة الأولى التى تتعامل مع صوماليا . إذ تزيد نسبة وارداتها من صوماليا على ٦٣٪ فى جميع السنوات ، وذلك باستثناء سنة ١٩٤٩ ،

إذ انخفضت تلك النسبة إلى ٣٦ر٦٪ ، ويرجع ذلك إلى ظروف الحرب العالمية الثانية ، كما ذكرنا من قبل .

٢ — يلاحظ هنا أيضاً تذبذب واضح فى نسب صادرات صوماليا إلى البلاد المختلفة .

٣ — لم تظهر إثيوبيا أو الصومال البريطانى فى قائمة الصادرات إلا فى سنة ١٩٤٩ .

٤ — اختفت اليابان من قائمة الصادرات ابتداء من سنة ١٩٤٩ وكذلك الهند ولكن هذه الأخيرة عادت فظهرت مرة أخرى فى سنة ١٩٥٧ ولكن بنسبة ضئيلة جداً .

وتبين القائمة التالية أهم الدول المتعاملة مع صوماليا وقيمة الواردات والصادرات بالصومالى فى سنة ١٩٥٧ .

الدولـــــة	قيمة الوارد منها بالصومالى	قيمة الصادر منها بالصومالى
إيطاليا	٥٠٢٦٨٠٢٤	٥٧٩٧٠٠١٤
الولايات المتحدة	١٣٧٥٠٣٩٣	٠٧٤٤٠٤١
عدن	٨٦٦٥٦٩٧	٦٠٢٢٦٤٣
السعودية	٣٣٦٤٢٦٣	٦١٨١٨٥٣
مصر	٠٢٤٧١٣٥	٠٥٤٤٧٠٤
إثيوبيا	١١٩٨٤٥٢	٠٥٧١٦٤٩
الهنـــــد	٣٩٩٦١١٨	٠٥٧١٦٤٠
كينيا	٨٦٤٨٠٨٧	١١٧٤٠٣
بريطانيا	٢٠٠٠٣٠٣٥	٠٠٠٠٠٠٠
الصومال البريطانى	١٧٠٨٩٤٢٠	١٣١٦٠٠٥
زنجبار	٠٧٧١١٢٥	١٣٣٤٦٦٥
المجموع	١١٦٨٢٥٨٢٧	٧٦٧٢٢٩١٧

يتضح من هذه القائمة ما يلى :—

١ — بلغ مجموع الواردات سنة ١٩٥٧ إلى صوماليا ٨٢٧ ٨٢٥ ١١٦ صومالى فى حين بلغ مجموع الصادرات فى تلك السنة ٩١٧ ٧٢٢ ٧٦ صومالى ، مما يدل على عجز فى الميزان التجارى قدره ٩١٠ ١٠٢ ٤٠ صومالى ، ويرجع هذا العجز الضخم إلى أن الاقتصاد الصومالى يعتمد بصورة أساسية على الرعى وإلى حد ما على الزراعة . كما يرجع إلى أن إنتاجه الصناعى محدود للغاية ، مما يضطره إلى استيراد المصنوعات التى يحتاجها من الخارج . وهذا يبرز لنا بوضوح دور المستعمر فى هذه الناحية ، إذ عمل فى سنى احتلاله الطويل على الحد من القوى الإنتاجية لصوماليا ، وخاصة فى النواحى الصناعية حتى يظل فارضا سيطرته عليه .

٢ — أكثر الدول تعاملا مع صوماليا هى إيطاليا ، إذ بلغت قيمة وارداتها من صوماليا ٠١٤ ٩٧٠ ٥٧ صومالى أى ما يوازى ٧٤٪ من مجموع الصادرات الصومالية ، فى حين بلغت صادرات إيطاليا إلى صوماليا ٠٢٤ ٢٦٨ ٥٠ صومالى أى ما يوازى ٤١٪ تقريبا من مجموع الواردات الصومالية . ومن هذا يتضح أن صوماليا يعتمد على إيطاليا فى صادراته أكثر مما يعتمد عليها فى وارداته .

٣ — يلى إيطاليا فى الواردات إلى صوماليا بريطانيا والصومال (البريطانى السابق) والولايات المتحدة الأمريكية وعدن وكينيا والهند والمملكة العربية السعودية وإثيوبيا وزنجبار ومصر وذلك بالترتيب .

٤ — يلى إيطاليا فى الصادرات من صوماليا المملكة العربية السعودية وعدن وزنجبار والصومال (البريطانى السابق) وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية وإثيوبيا والهند ومصر أما بريطانيا فلم تظهر فى قائمة الدول المستوردة من صوماليا

طرق النقل:

للنقل فى صوماليا عدة وسائل هى :—

النقل البرى :

تعتبر الطرق البرية أهم طرق النقل فى صوماليا ، ويوجد منها شبكة يبلغ طولها ٩٤٣٣ كيلو متر ، منها ٦٠٢ كيلو متر طرقا معبده ، ويتفرع معظمها من العاصمة مقديشو وتتجه إلى إثيوبيا وإلى الأجزاء الشمالية وأهم خطوطها :—

خط ممتد من مقديشو إلى فرفر

» » » » » بندر قاسم مارا بحالكاعيو وطوله ١٥٠٠ كيلومتر

» » » » » قسمايو » ٥٠٠ »

» » » » » بيضوه » ٣٦٢ »

» » » » » بلدوين » ٣٤٠ »

هذا ويكاد يتوقف استخدام هذه الطرق البرية خلال موسم المطر ، الذى قد يمتد إلى أربعة شهور .

وبجانب هذه الخطوط المخصصة لسيارات نقل البضائع ، توجد خطوط سيارات الأوتوبيس لنقل الركاب بين الجهات الآتية :

من مقديشو إلى مركة وبراوة

» » » أفجوى

» » » بلدوين

من مقديشو إلى قسمايو

من مقديشو إلى جالـكاعيو

سبق أن مد خط حديدى بلغ طوله ٧٧ ميـــلا من مقديشو إلى مزرعة أبروزى التجريبية ، وأثناء الاحتلال البريطانى مدهذا الخط إلى كينيا . وقدوضعت عدة مشروعات للسكك الحديدية ، عقب غزو إيطاليا لإثيوبيا سنة ١٩٣٥، لـكنها لم تنفذ ، وليس هناك فى الوقت الحاضر سكك حديدية .

النقل الجوى :

من أهم الوسائل السريعة للاتصال بالعالم الخارجى النقل الجوى، الذى تتضح أهميته من أن الحياة فى مقديشو كلها تتوقف عليه ، إذ على أساس وصول الطائرة من الخارج ، تنظم مواعيد المواصلات بين مقديشو ومختلف أنحاء البلاد .

وهناك خطان جويان رئيسيان هما :—

(ا) من روما إلى نيروبى ماراً بالخرطوم وعدن ومقديشو .

و يتصل فى نيروبى بخط آخر قادم من روما والخرطوم و يستمر إلى سالسبورى وجوهانسبرج فى اتحاد جنوب إفريقية .

وتسير على هذا الخط أسبوعياً طائرات شركة Alitalia.

(ب) من عدن إلى ممباسا ماراً بهرجيسا ومقديشو ونيروبى

و يسير عليه طائرات شركة عدن الجوية بواقع رحلتان فى الأسبوع .

النقل البحرى :

تسير خطوط ملاحة منتظمة بين موانى صوماليا المختلفة و بعضها ، تعمل فيها سفن صغيرة لنقل البضائع بين قسمايو (فى أقصى الجنوب) و بنـــدر قاسم (فى أقصى الشمال) وكذلك سفن نقل الموز التى تقوم برحلات بين مركة وقسمايو (ومقديشو فى بعض الأحيان) كل ثمانية أو عشرة أيام ، كما تربط خطوط أخرى لنقل المنتجات بين موانى صوماليا وموانى الدول الأخرى المطلة على المحيط الهندى وخليج عدن والخليج العربى وهى زنجبار وتنجانيقا وكينيـا والصومال الفرنسى واليمن وعدن وحضرموت وعمان والعراق و إيران . وتسير السفن على هذه الخطوط بحذاء الساحل وتعتمد فى رحلاتها إلى حد كبير على الرياح الموسمية .

وللنهوض باقتصاديات صوماليا ، تحتاج البلاد سنويا من ١٠ إلى ٢٠ مليون دولار ، وقد أقر مجلس الوصاية الدولى التابع لهيئة الأمم المتحدة بالإجماع فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ مشروع قرار مشترك ، تبنته الولايات المتحدة الأمريكية والهنـــد وليبيريا ، يطلب إلى المجلس البحث عن تدابير عملية ، لتأمين تمويل مشاريع تطوير اقتصاديات البلاد بعد الحصول على الاستقلال سنة ١٩٦٠ . ويطلب القرار إلى مجلس الوصاية الدولى أن يبحث مع السلطـة الإدارية وحكومة صوماليا الإمكانيات اللازمة للتطور الاقتصادى لصوماليا ، ودعا إلى الاستفادة من المنح الدراسيـــة وتسهيلات التدريب الفنى التى تقدمها هيئة الأمم المتحدة .

وقد أدى توظيف الأموال الأجنبية فى صوماليا إلى تحسن أحواله الاقتصادية

بشـكل واضح ، إذ كانت إيرادات البلاد في سنة ١٩٥٠ حوالى ٢١ مليون صومالى (حوالى مليون جنيه) وصارت ٤٥ مليون صومالى (٠٠٠ ٢٥٠ ٢جنيه) في سنة ١٩٥٧ وساعد هـذا التحسن الاقتصادى السلطات الإيطالية على تخفيض معونتها إلى صوماليا من ٠٠٠ ٠٠٠ ١١٨ صومالى فى سنة ١٩٥٠ (٦ مليون جنيه) إلى ٤٥ مليون صومالى فى سنة ١٩٥٧ .

و بلغت الأموال الخاصة الموظفة في شئون الزراعة وحدها حوالى ٣٦مليون صومالى ، يسرت استخدام حوالى ٢٢ ألف عامل سنو ياً .

وقد فازت زراعة الموز بنصيب الأسد فى هذا المضمار ، نظراً لاحتكار الرأسماليين الإيطاليين لها ، وحرص السلطات الإيطالية على حمايتها .

السيـــاسة

الأحزاب السياسية

كافح شعب صوماليا الاستعمار منذ أواخر القرن الماضى ، عند بداية تسلل النفوذ الأجنبى إليه ، وأخذ يعمل جاهداً لإتمام توحيد أجزائه التى وزعتها الدول الاستعمارية فيما بينها سنة ١٩٠٤ عندما وقعوا الاتفـاق الخاص بتقسيم وتوزيع مناطق النفوذ .

ولقد اتسم حكم إيطاليا الفاشستية لصوماليا بطابع القسوة والشدة والإرهاب، فحرمت إيطاليا تشـكيل الأحزاب السياسية ، واستمر الأمر على هذا الحال ، إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية،ودحرت قوات إيطاليا وطردتها القوات البريطانية من البلاد. وقد ساعد انهيار الحـكم الإيطالى فى صوماليا على ظهور الحركة الوطنية به ، إذ أثناء الاحتلال العسكرى البريطانى ،سمح البريطانيون للصوماليين بتأليف الأحزاب السياسية لأول مرة فى تاريخ البلاد ، كما سبق أن أوضحنا ، و بذلك نال شعب صوماليا حقاً كان الإيطاليون قد اغتصبوه منه وحرموه عليه .

بدأ ظهور الأحزاب السياسية سنة ١٩٤٣ بنشأة حزب وحدة الشباب الصومالى فى مقديشو ، وأعقب ذلك قيام عدة أحزاب أخرى. فلما عادت إيطاليا سنة ١٩٥٠ لإدارة صوماليا أثناء فترة الوصاية ، وجدت عدة أحزاب . وتبين لها أن أغلب الأحزاب القائمة معادٍ لها . فبدأت هى الأخرى تـكوّن أحزاباً موالية لها . وقد تزايد عدد الأحزاب فى البلاد حتى بلغ أربعة عشر حزباً .

اتخذت الإدارة الإيطالية الوصية من الأحزاب موقفاً يهدف إلى تقسيم البلاد لا على أساس الأحزاب ، بل على أساس القبائل، وكانت تحرص على إذكاء روح التنافس والتنازع بين القبائل، مما يضمن لها البقاء فى مركز ممتاز ، وتتمكن بذلك من إثارة الوقيعة بين القبائل و بعضها . وعمدت إلى تأليف أحزاب صغيرة على أساس قبلى ، يمثل كل حزب قبيلة ، وكانت تغذيها بالمال وتشرفها بالتبعية،وذلك لتمزيق وحدة شعب صوماليا.

ومن الأحزاب التى كانت موالية للإدارة الإيطالية الوصية، الحزب الديمقراطى وحزب الدستور المستقل وحزب الاتحاد القومى. أما حزب شباب الأحرار الصومالى فكان يعبر عن وجهة النظر الإثيوبية .

وفيما يلى كلمة موجزة عن كل من الأحزات السياسية فى صوماليا سواء المنحاز منها إلى سلطة من السلطات أو الوطنى الذى يستهدف مصلحة البلاد ورقيها .

١ — الحزب الديموقراطى

كان فى الأصل ثمانية أحزاب صغيرة ، موالية للإدارة الإيطالية الوصية ، لكنها لم تتمكن من الوقوف على قدميها ، لذلك أدمجتها السلطات الإيطالية فى حزب واحد أطلقت عليه اسم الحزب الديموقراطى .

عينت الإدارة الإيطالية مواطناً صومالياً يدعى إدموندو سكرتيراً عاماً لهذا الحزب . كان هذا المواطن مسلما فى الأصل واسمه محمد شيخ عثمان ، لكنه التحق فى أثناء صباه بإحدى مدارس الإرساليات ، وارتد عن الإسلام ، وعندما شب ترك المسيحية وعاد إلى الإسلام.وقد كانت الإدارة الإيطالية الوصية حريصة على منح خريجى مدارس إرسالياتها التبشيرية أرفع المناصب ذات المرتبات السخية، حتى يبدو أنهم متفوقون على أقرانهم الذين بقوا على الإسلام . فأوفدت إدموندو إلى روما ليتدرب فى وزارة الخارجية الايطالية، و بذلك صار أداة لخدمة إيطاليا وتنفيذ مآربها.

٢ — حزب الدستور المستقل [حزب ديجل ومريفلة]

كان هذا الحزب موالياً للإدارة الإيطالية الوصية، وقد تأسس فى سنة ١٩٤٨ وكان يسمى حينئذ حزب ديجل ومريفلة . وكان له ثلاثة عشر عضواً فى الجمعية التشريعية الأولى (١) . أما فى الجمعية التشريعية التالية فلم يفز فيها إلا بخمسة مقاعد فقط .

اعتمد هذا الحزب فى نفوذه على قبيلتى ديجل ومريفلة ويبلغ تعداد أحزاب هاتين القبيلتين أكثر من ثلث مجموع سكان صوماليا ويتركزون فى الجهات الزراعية. ويعتبر هذا الحزب حزباً محلياً ولم يكن له فروع فى المناطق التى لا تسكنها قبائل ديجل ومريفلة .

أشار رئيس هذا الحزب السيد جيلانى شيخ بن شيخ فى إحدى خطبه إلى أن الإنتقادات الموجهة إلى حزبه ، ترجع إلى وجهة نظر الحزب فى أن تكون الحكومة الصومالية حكومة فدرالية ، وأن الحزب مؤمن بأن الطريق الوحيد لجمع الصوماليين الذين تفرقوا إلى جماعات صغيرة بسبب النظام القبلى البدائى ، هو وضع دستور يقوم على أسس لا مركزية أو فدرالية ويكفل حكما ذاتيا ديموقراطياً للأقاليم الصومالية المختلفة . وأشار إلى أن هذا النظام يؤدى إلى تنافس الولايات فيما بينها ، وإلى استغلال موارد الثروة على نطاق واسع ، وأنه يعترض على أى نوع من المبادىء الدكتاتورية ، التى تجعل الشعب كله يخضع لحزب واحد ، يخدعه باسم الوطنية . وذكر أنه بعد أن نجح الحزب فى جمع أفراد قبيلة ديجل ومريفله ، يرى أن يوسع دائرة نشاطه ، كى تشمل كل الصوماليين بما فيهم القاطنين فيما وراء الحدود غير الطبيعية التى أقامتها قوى الاستعمار ، وتحقيقاً لهذا الهدف أعلن تغيير اسم الحزب من حزب ديجل ومريفلة إلى حزب الدستور المستقل .

---

(١) مارست سلطاتها لمدة ثلاث سنوات ، انتهت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

وفى شهرى يناير وفبراير سنة ١٩٥٩ واجه الحزب أزمة عنيفة ، وذلك بسبب خروج السكرتير العام للحزب ونائب الرئيس على إجماع أحزاب المعارضة فى مقاطعة الانتخابات السياسية التى كان مقرراً إجراؤها فى مارس سنة ١٩٥٩ . وقد دعا الحزب إلى مؤتمر عام أقر فيه فصل الرئيس جيلانى شيخ بن شيخ ونائب الرئيس عبدالله مرسل والسكرتير العام عبد القادر محمد آدم من عضوية الحزب. وانتخب بدلا منهم ، ولكن الهيئة القديمة للحزب لم تعترف بشرعية انتخاب الهيئة الجديدة وصار الموقف مائعاً .

٣ — حزب الاتحاد القومى [حزب شباب بنادر]

كان من الأحزاب الموالية للإدارة الإيطالية الوصية، وكان يسمى لدى إنشائه سنة ١٩٤٦ حزب شباب بنادر ، لكنه فى يناير سنة ١٩٥٩ اتخذ الاسم الحالى ، وذلك رغبة منه فى توسيع دائرة نشاطه ، بعد أن كانت قاصرة على جهة معينة .
وأهمية هذا الحزب فى الحياة السياسية فى صوماليا محدودة ، ويتركز نشاطه فى إقليم بنادر ولم يكن له أى عضو فى الجمعية التشريعية السابقة ، كم لم يفز أى عضو من أعضائه فى الجمعية التشريعية التالية .

وكان يرأس هذا الحزب السيد محمود سوكورو الذى رشح نفسه عن دائرة مقديشو أمام السيد آدن عبد الله عثمان فى انتخابات سنة ١٩٥٦ ولكنه لم ينجح ، وإن كان قد حصل على عدد لا بأس به من الأصوات .

٤ — حزب شباب الأحرار الصومالى

تتفق سياسة إثيوبيا مع سياسة الغرب فى السعى لتفتيت وحدة الشعب الصومالى ، واستمالة بعض الأحزاب المعارضة ، للحد من نشاط حزب صوماليا

الـكبرى ، الذى تخشى إثيوبيا من مطالبته بمنطقة أوجادين ، لذلك سعت إلى تأليف حزب سياسى يهدف إلى العمل على توطيد العلاقات مع إثيوبيا ، ويتبنى الدعوة إلى تـكوين اتحاد يضم إثيوبيا والصومال .

لـكن هذه الدعاية لم تلق آذانا مصغية ، كما لم تترك أى أثر فى نفوس عامة الشعب أو بين رجال الأحزاب السياسية ، اللهم إلا فئة محـــدودة ، وذلك للعداوة المتأصلة بين الصوماليين وشعب إثيوبيا منذ عدة أجيال ، بسبب اختلاف الجنس والدين واللغة ، ولإدراك الصوماليين طمع إثيوبيا فى الاستيلاء على أوطانهم ، واعتبارها مقاطعة إثيوبية ، فضلا عما كان يبلغهم بين حين وآخر عن الاضطهادات التى يلقاها المسلمون فى إثيوبيا .

أوفدت إثيوبيا مبعوثاً ، كان ضابط الاتصال بين البلدين نظراً لعدم افتتاح قنصلية إثيوبية وقد قدم ومعه مبالغ ضخمة من الأموال ، لاستثمارها فى شراء بعض الصوماليين ، لتأسيس حزب مناهض للأحزاب الوطنية، وتؤيد الدعوة إلى اتحاد صوماليا مع إثيوبيا . واحتضن هذا المبعوث الإثيوبى محمود بوراكو الذى ألف هذا الحزب سنة ١٩٥٦ . وعمد إلى إثارة النعرات العصبية والقبلية واستغلالها لجمع عدد كبير من الأنصار حوله . وكان يصدر هذا الحزب جريدة «صوماليا الحرة». ويتلقى هذا الحزب معونات كبيرة من إثيوبيا . ومعظم أعضائه من قبيلة الأبجال التى هى إحدى فروع قبيلة الهاوية .

٥ — حزب وحدة الشباب الصومالى

يعتبر حزب وحدة الشباب الصومالى أول الأحزاب السياسية الصومالية ، وأكبرها وأقواها وأكثرها تنظيما وانتشاراً . ويمتاز بفروعه الـكثيرة فى أرجاء البلاد . وقد تـكون أثناء الاحتلال العسكرى البريطانى لصوماليا ، عندما حاولت

السلطات البريطانية التقرب من الشعب والتودد له ، فسمحت لثلاثة عشر صومالى بتكوين نادٍ لهم فى مقديشو سنة ١٩٤٣ تحت اسم نادى الشباب الصومالى وقد اتخذت أهدافه فى بادىء الأمر طابعاً اجتماعياً وثقافياً ، وتتلخص فى توحيد الشباب الصومالى ، ومحاربة التفرقة بينهم ،والوقوف ضد النزعات القبلية والخلافات الإقليمية ونشر التعليم والآراء التحررية بين الشباب ، وإنشاء المدارس والجمعيات الثقافية .

بذل الأعضاء المؤسسون لهذا النادى جهوداً مستمرة فى رفع مستواهم الثقافى بالقراءة والدراسة حتى انتشرت المعرفة والثقافة بينهم .

ولم تعترض السلطات البريطانية على نشاط أعضاء النادى ، الذى جاء نتيجة طبيعية لزوال الضغط الإيطالى ، الذى طالما حرم الصوماليين من القيام بأى نشاط حزبى فى البلاد . هذا بجانب أثر الدعاية البريطانية ومبادىء الحريات التى أذاع الحلفاء أنهم يحاربون فى سبيلها ضد الفاشية والنازية .

وفى أوائل سنة ١٩٤٦ عند إثارة موضوع مصير صوماليا ، رغبت بريطانيا فى العمل على بقاء البلاد تحت سيطرتها . و إرضاء للشعب و إشعاره بأنها لاتضن عليه بالحقوق السياسية ، وافقت على تحويل نادى الشباب الصومالى إلى حزب سياسى كانت تأمل أن يكون موالياً لها ومعضداً لسياستها .

تكوّن الحزب الجديد فى شهر أبريل سنة ١٩٤٧ باسم حزب وحدة الشباب الصومالى وأكد الأهداف الاجتماعية والثقافية إلى أعلنها النادى وأضاف إليها أهدافا سياسية مكوناً منها مبادئه التى تتلخص فى :

١ — توحيد جميع أجزاء الصومال المختلفة واستقلالها استقلالا تاماً ، ومعارضة أية فكرة ترمى إلى عودة الإيطاليين إلى حكم البلاد .

٢ — تحطيم العوائق ، ذات الجذور العميقة ، التى تفرق بين أبناء الشعب الصومالى، والقضاء على التفرقة العنصرية وحماية مصالح الصوماليين بجميع الوسائل الدستورية .

٣ — العمل على رفع مستوى الشعب السياسى والاجتماعى والثقافى .

٤ — ضرورة وجود لغة رسمية لصوماليا ، إذ كان هناك اتجاهان أحدهما يميل إلى جعل اللغة العربية باعتبارها لغة الدين الذى يعتنقه الصوماليون ، والآخر يحبذ اللغة الصومالية وكتابتها بالحروف اللاتينية .

وبقيت اللجنة المركزية للحزب تتألف من ثلاثة عشر عضواً ، ينتخب من بينهم كل عام الرئيس ونائب الرئيس والسكرتير وأمين الصندوق . وهؤلاء يكونون هيئة تنفيذية لهذه اللجنة المركزية . ونظم الحزب على أساس أن يكون له فروع فى جميع مناطق البلاد ، ولكل فرع لجنة محلية منتخبة .

وأصبحت عضوية الحزب من حق أى صومالى أو إفريقى مندمج فى شعب صوماليا ، على أن يقسم العضو الجديد ، على أنه يعتبر نفسه صومالياً ، ولا يدين بشىء من الوراثات أو الارتباطات القبلية،ولا يقدمها على الولاء للصومال كوحدة واحدة ، كما يجب ألا ينتسب العضو إلى أية منظمة أخرى . وعلى كلٍّ ، فقد تميز دستور الحزب بأنه محكم الصياغة ديموقراطى الشكل ، وإن احتفظت اللجنة المركزية بسلطات إدارية واسعة .

وقد نما هذا الحزب نمواً سريعاً ، وشمل نشاطه الأجزاء الخمسة للصومال ، التى كان من أهدافه توحيدها ، ومازالت تسيطر عليه الطبقات الفقيرة وصغار طبقة البورجوازية و بعض فئات الموظفين . لكن ما لبث أن انضم إليه كثيرون من أبناء الرؤساء وزعماء القبائل والأثرياء و بعض التجار .

وقد كان هذا الحزب متأثرا فى بدء تكوينه ببعض الأهداف التى دسها عليه البريطانيون الذين أيدوه رسمياً ، وذلك لأن أهدافه بشأن وحدة الصومال تلاقت مع رغبة بريطانيا الكامنة فى ذلك الوقت فى ضم صوماليا وصومال أوجادين إلى الصومال (البريطانى السابق) لتكوين الصومال الكبير فى نطاق الكومنولث البريطانى . كما أن منظمى الحزب لم يفصحوا صراحة عن نواياهم السياسية بشأن شكل الحكومة المستقبلة ونوعها .

ظهرت نوايا بريطانيا سافرة ، حينما أعلن مستر بيفن وزير خارجية بريطانيا سنة ١٩٤٦ فى مجلس وزراء الخارجية أنه يؤيد اتحاد صوماليا والصومال البريطانى وصومال أوجادين تحت الوصاية البريطانية من أجل إتاحة الفرصة للصوماليين فى العيش الكريم . وفى سنة ١٩٤٨ أثير موضوع تقرير مصير صوماليا ، فأوفدت الأمم المتحدة لجنة مكونة من مندوبى الدول الأربع الكبرى وهى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى وبريطانيا وفرنسا إلى صوماليا ، وحينئذ طالب الحزب بوضع البلاد تحت وصاية الدول الأربع الكبرى ، ولكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح ، لخوف الدول الغربية من تدخل الاتحاد السوفييتى فى الشئون الإفريقية . ومال بعض أعضاء اللجنة إلى منح الوصاية على صوماليا لإيطاليا . وفى ٣ يوليو سنة ١٩٤٨ اجتمع ممثلو الدول الأربع الكبرى فى لندن ، واستمعوا إلى آراء حكومتى إيطاليا وإثيوبيا . وقد عارضت إثيوبيا فى عودة إيطاليا إلى صوماليا وطالبت بضمه إليها . وفى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ اجتمع ممثلو الدول الأربع الكبرى ثانية لبحث الموضوع . ونظراً للخلاف القائم بين أعضاء اللجنة فقد عرض الموضوع على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأثناء هذه الفترة ظهرت تيارات متعارضة فى صوماليا ، بعضها يؤيد وصاية إيطاليا والبعض الآخر يدعو إلى وصاية بريطانيا . وقد نتج عن ذلك بالطبع وقوع كثير من الاضطرابات

و بعض الحوادث الدامية التى أثرت على الحزب وهزته هزاً عنيفاً . وأرسل الحزب فى سنة ١٩٤٨ وفداً من أعضائه برئاسة السيد عبد الله عيسى إلى مقر الأمم المتحدة للدفاع عن قضية صوماليا . وقد وفق الوفد فى مهمته مما أدى إلى ذيوع صيت السيد عبد الله عيسى و بعد ذلك أخذ الحزب ينشىء فروعاً كثيرة له فى مختلف الأقاليم ، وتمكن من توسيع دائرة نشاطه ومدها الى الصومال (البريطانى السابق) أيضاً .

وعندما وقعت اتفاقية الوصاية سنة ١٩٥٠ بين إيطاليا والأمم المتحدة ، كانت الفترة الأولى من عهد الوصاية عصيبة بالنسبة للحزب ، إذ أغلقت السلطات الإيطالية بعض فروعه فى منطقة جوبا العليا ، وأخذت تضطهد أعضاءه ، ولكن سرعان ما اتضح لها أنه يتمتع بشعبية كبيرة بين أفراد الشعب الصومالى ، وأنه فى الإمكان ضمه إلى صفوفها . فغيرت سياستها إزاءه ، وأخذت فى التقرب إليه والتودد إلى أعضائه وبدأ التعاون الوثيق بين الحزب والإدارة الإيطالية الوصية منذ سنة ١٩٥٣ .

وفى أكتوبر سنة ١٩٥٤ عقد الحزب اجتماعا هاماً ، قرر فيه دستوره وتنص المادة الأولى منه على أنه يطالب بأن تكون صوماليا جمهورية دينها الرسمى الإسلام ولغتها العربية . وفى سنة ١٩٥٦ أجريت أول انتخابات نيابية فى تاريخ البلاد ، فاز خلالها الحزب بأغلبية كبيرة ، وتألفت أول وزارة صومالية من أعضاء الحزب برئاسة السيد عبد الله عيسى . وعين السيد آدن عبد الله رئيسا للجمعية التشريعية. و بعد أن تولى الحزب الحكم ، ظهرت ميول زعمائه المتجه نحو الغرب ، مما أفقده كثيراً من الهيبة بين أفراد الشعب . ثم أعقب ذلك وقوع مأساة اغتيال الشهيد كمال الدين صلاح ، مندوب مصر فى المجلس الاستشارى ، مما أثر على مركز الحزب .

وفى سنة ١٩٥٧ انتخب الحاج محمد حسين حامود رئيساً للحزب وسط تيارات فكرية غير موحدة استطاعت عزله عن الرئاسة وانتخب بدلا منه السيد آدن عبد الله عثمان .

٦ — حزب صوماليا الكبرى

تألف هذا الحزب بعد فصل الحاج محمد حسين حامود من حزب وحدة الشباب الصومالى فى شهر مايو سنة ١٩٥٨، وقد انضم إليه عدد كبير من الأعضاء وتم افتتاحه فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٨ وألقى الحاج محمد حسين كلمة أوجز فيها مبادىء الحرب وأهدافه وقال إنها نفس مبادىء حزب وحدةالشباب الصومالى ، ولكنه أشد حرصاً على تنفيذها من غيره وطلب إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحده فى الأجزاء المستعمرة من الصومال وهى الصومال (البريطانى السابق) والصومال الفرنسىوصومالأوجادين ، كما طالب بوضعدستورديموقراطى يعرض على جمعية تأسيسية ، ثم يعرض بعد ذلك على الشعب فى استفتاء عام وطالب أيضاً بأن تكون سياسة الحزب الخارجية هى سياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابى .

وهذا وقد انضم إلى هذا الحزب الناشىء فى مدينة مقديشو ٢٠٠٠ عضو ولم ينضم إليه أحد من زعماء حزب وحدة الشباب الصومالى سوى عضو واحد ..

المجلس الاستشارى

قام المجلس الاستشارى للأمم المتحدة ، للإشراف على أعمال الإدارة الإيطالية الوصية فى تطوير صوماليا والبلوغ بها مرحلة الاستقلال التام فى التاريخ المحدد وذلك تنفيذاً المادة الثانية من اتفاقية الوصاية المعقودة بين الأمم المتحدة و إيطاليا ، وتألف من مندوبى ثلاث دول محايدة ، تمثل قارات إفريقيا وأمريكا وآسيا ووقع الاختيار على كل من مصر وكولومبيا والفلبين . وهم على التوالى الدكتور محمد حسن الزيات[1] والسنيور هولتى كاستيلو ومستر ماورو باراوى . وكان مقر هذا المجلس مقديشو عاصمة صوماليا .

تنص المادة الثامنة على أن تطلع السلطة القائمة بالإدارة المجلس الاستشارى إطلاعاً تاماً على جميع الأمور المتصلة بتقدم السكان فى ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم . وللمجلس الاستشارى أن يبدى الملاحظات،ويقدم التوصيات التى يرى أنها ترمى إلى تحقيق أهداف هذه الاتفاقية .

وعلى السلطة القائمة بالإدارة أن تستفيد برأى المجلس الاستشارى حول التدابير التى تؤدى إلى قيام الحكم الذاتى ، ونموه المطرد وتثبيت دعائمه فى الإقليم وعليها بوجه خاص أن تستشير المجلس ، فيما يتعلق بالمشاريع الآتية :—

١ — إنشاء دوائر للحكم الذاتى وتنميتها .

٢ — التقدم الاقتصادى والمالى

٣ — التقدم فى مجال التربية والتعليم

٤ — التقدم فى الشئون الاجتماعية وشئون العمال .

٥ — انتقال المهام الإدارية إلى حكومة وطنية دستورية مستقلة .

كما أنه على السلطة القائمة بالإدارة أن تستنير برأى المجلس الاستشارى فيما

---

(١) مندوب الجمهورية العربية المتحدة التى حلت محل مصر ، والذى خلف الشهيد كمال الدين صلاح .

يتصل بالقوانين التى يجوز لحاكم الإقليم — فى ظروف استثنائية — أن يسنها وينشرها ، وذلك وفقا للمادة الخامسة من ملحق هذه الاتفاقية .

وكان على الإدارة الإيطالية الوصية أن تلتزم أحكام مواد اتفاقية الوصاية التى تنص على أن يساعد المجلس الاستشارى الإدارة الإيطالية الوصية على تأليف لجان استشارية لشئون الاقتصاد والتعليم والصحة ، يكون معظم أعضائها أو كلهم من الصوماليين ، للتعاون مع الإدارة ، كما يقضى القرار بأن تكون مهمة هذه الإدارة الأولى هى إعداد صوماليا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً للحكم الذاتى .

أجمعت جميع القوى الاستعمارية فى صوماليا وعلى رأسها الإدارة الإيطالية الوصية ، رغم الخلافات القائمة بينها ، على ضرورة إبعاد مصر عن البلاد ، لأنها تعمل على مناهضة النفوذ الاستعمارى ، ومؤازرة شعب صوماليا فى كفاحه وتحذيره من مؤامرات الاستعماريين الذين يستهدفون تأخير استقلاله . لهذا تكاتفت القوى الاستعمارية على إخراج مندوب مصر من صوماليا الذى كان ينفذ سياستها التحررية ، واعتبر حجر عثرة فى سبيل تنفيذ الأهداف الاستعمارية بيقظته وإخلاصه وإيمانه بالمهمة التى عيّن من أجلها .

والتخلص من مندوب مصر ، رأت الإدارة الإيطالية الوصية إلغاء المجلس الاستشارى كله ، لئلا تفضح مؤامرتها وتنكشف رغبتها فى التخلص من شخص معين . ولكى تصل إلى هدفها بشكل مُقنّع ، رأت الإدارة الإيطالية الوصية أن أفضل مناسبة يمكن استغلالها هى تكوين الجمعية التشريعية وتأليف الوزارة الصومالية . واعتبرت قيامها فرصة للمطالبة بالاستغناء عن المجلس الاستشارى ، إذ أن الوزارة الصومالية تستطيع مراقبة الإدارة الإيطالية الوصية ، وأن إيطاليا قد صارت عضواً فى الأمم المتحدة وفى الإمكان محاسبتها على تصرفاتها فى صوماليا . ورأت أن الغرض من قيام المجلس الاستشارى هو كفالة نوع من الرقابة على الإدارة الإيطالية فى صوماليا ، خصوصاً وأن إيطاليا لم تكن عندما بدأت الوصاية عضواً فى

الأمم المتحدة لكنها الآن صارت عضواً فيها ، ومن حقها أن تطلب معاملتها على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين المنتدبين لإدارة أقاليم أخرى ، موضوعة تحت الوصاية بدون مجالس استشارية للأمم المتحدة. وترى أن فى صوماليا جمعية تشريعية، تعرض عليها كل مشروعات القوانين ، فلا معنى لوجود المجلس الاستشارى ينظر هذه الوسائل التى يتولى أهل البلاد أنفسهم النظر فيها . وأن صوماليا فى حاجة إلى معونة الأمم المتحدة له بالخبراء الفنيين لا بالمجالس الاستشارية .

تغافلت الإدارة الإيطالية الوصية عن الحقيقة القائلة بأن المجلس الاستشارى فى صوماليا جزء من نظام الوصاية فى البلاد، وأن الأمر ليس متروكا للدول الأعضاء فيه فقط ، إنما الأمر كله من اختصاص الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما أغفلت أن قيام المجلس التشريعى المنتخب ، ليس فيه تغيير جوهرى للأوضاع فسلطات هذا المجلس محدودة ، ثم إن كل وزارة من وزارات الحكومة الصومالية تضم مستشاراً إيطالياً ، يتمتع بسلطة كبيرة ، فلا يمكن القول إن السلطة قد انتقلت بالفعل من أيدى الإدارة الإيطالية إلى أيدى أبناء البلاد . هذا بالإضافة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة رأت أن يستمر عمل المجلس الاستشارى قائماً فى صوماليا إلى أن يصبح استقلاله حقيقة واقعة فى سنة ١٩٦٠ . كما أن مهمة المجلس الاستشارى كما حددتها الجمعية العامة ليس مجرد الموافقة أو عدم الموافقة على ما تعرضه الإدارة الإيطالية فقط ، إنما مهمته أيضاً تقديم المشورة والعون ، طبقاً لنص المادة الثانية من اتفاقية الوصاية . وإذا كان المجلس يقدم المشورة للإدارة الإيطالية ، فلا أقل من أن يقدم مشورته إلى الإدارة الصومالية الناشئة . ثم إذا صح القول بأن صوماليا قد أصبح لديه برلمانه وحكومته ، وأنه ليس فى حاجة إلى مشورة المجلس الاستشارى ، ألا ينطبق هذا على الإدارة الإيطالية نفسها فلماذا لا تنسحب الإدارة الإيطالية مع المجلس الاستشارى .

أمام هذه الحقائق الواضحة فشلت الخطة الموضوعة ، لإلغاء المجلس الاستشارى فاتجهت القوى الاستعمارية إلى توجيه الحملة إلى مندوب مصر شخصياً ، ليخلو لها الجو ، ويتيسر لها تضليل شعب صوماليا وإبعاده عن أهدافه الحقيقية ، لذلك عمدت إلى تسخير أحد الصوماليين ، لتولى هذه الحملة ولم تجد أفضل من إدمونندو الذى اتخذت منه أداة طيّعة لتنفيذ مآربها ، فأخذ يكتب العرائض ضد مندوب مصر ، متهماً إياه بالتدخل فى شئون البلاد السياسية والاقتصادية ، وبالسعى إلى ضم صوماليا إلى مصر .

والمؤسف حقا أن سكرتارية المجلس الاستشارى نفسها ، فور تلقيها هذه العريضة ، اهتمت بها إهتماما غير عادى.وطبعتها ووزعتها فى نفس اليوم،وأرسلتها إلى المقر الرئيسى للأمم المتحدة فى نيويورك ، الأمر الذى يوضح موقف الدول الاستعمارية ، التى أخذت تكيد لعضو مصر بمختلف الوسائل غير المشروعة ، حتى فشلت واستنفدت جميع الحيل ، فلم تجد أمامها إلا سبيلا واحداً وهوالقضاء عليه إلى الأبد. واتخذت من أحد الصوماليين المتهورين وهو محمد شيخ عبد الرحمن سلاحاً لتنفيذ هذه الجريمة .

وفى ١٧ مارس سنة ١٩٥٧ أمام قنصلية مصر فى مقديشو ، تم اغتيال مندوب مصر الشهيد كمال الدين صلاح عندما كان عائداً إلى منزله. وتخيلت القوى الاستعمارية أنها بالقضاء على مندوب مصر ، قد وضعت حداً للحركة الوطنية فى صوماليا .

والقاتل الصومالى محمد شيخ عبد الرحمن نشأ فى موطنه بلدة بيضوه مركز مديرية جوبا العليا ، حيث بدأ حياته العملية فى محل تجارى ، ثم قدم الى مصر ، ضمن البعثة الصومالية التى وفدت إليها . وكان مبعوثاً عن حزب ديجل ومريفله الموالى للإيطاليين . وكان قبوله بالبعثة،تنفيذاً لسياسة إرضاء الأحزاب السياسية ،

ولم يرشحه لها ثقافة خاصة أو تفوق علمى أو خلقى . وقد ألحق ، فور قدومه إلى مصر ، بالسنة الأولى بالمرحلة الإبتدائية فى الأزهر ، الذى واصل إعطائه منحة منتظمة طول فترة دراسته ، وكان فى نفس الوقت يتقاضى مرتباً شهرياً من القنصلية الإيطالية فى القاهرة، التى رحبت بطلبه الخاص بترحيله إلى صوماليا سنة ١٩٥٤.

امتاز محمد شيخ عبد الرحمن بشذوذ أخلاقه بين إخوانه وزملائه من الطلبة الصوماليين بالقاهرة . وكثيراً ما كان يهدد بعضهم بالقتل لأدنى خلاف يقع بينهما. ولدى عودته إلى صوماليا ، عمل فى وظيفة مساعد مدرس فى إحدى المدارس الحكومية فى بيضوه ، ونظراً لسوء خلقه ، فقد طعن ذات مرة أحد المدرسين بسكين طعنة كادت تودى بحياته ، فقبض عليه وأودع السجن ، لكن السلطات الإيطالية تدخلت فى الأمر ، وتمكنت من التوسط لإخلاء سبيله . وظل يعتمد بعد ذلك فى معيشته على الحزب الذى ينتمى إليه والموالى للإدارة الإيطالية .

كان تفانى الشهيد كمال الدين صلاح فى أداء واجبه من الأمور التى هالت الاستعماريين كما ساءهم إخلاصه لشعب صوماليا العريق وتبصيره الدائم بالمؤامرات التى كانت تحاك من حوله .

من كلمات الشهيد كمال الدين صلاح المأثورة التى توضح هدفه : « كل ما أطمع فيه أن تفتحوا عيونكم جيداً على المؤامرات التى يدبرها الاستعمار لكم... وأن تسيروا فى الطريق نفسه الذى مهدناه معاً بعواطفنا وأعصابنا ، وأن تعاهدوا أنفسكم على ألا تخضعوا للمستعمر أبداً » .

وإذا كانت هذه الجريمة البشعة قد قضت على أحد أبناء مصر البررة ، فإنها كشفت أساليب المستعمر ، وزادت الصلة الروحية التى تربط الشعبين الشقيقين ، شعب صوماليا وشعب مصر ، وثوقاً وقوة ، ودعمت العلاقات التى تجمعهما تدعيماً ، أكد إيمانهما وتكاتفهما فى سبيل طرد المستعمر بكل ما أوتيا من قوة .

الجمعية التشريعية

كانت الفترة الواقعة بين تسلم الإدارة الإيطالية الوصية زمام الأمور فى صوماليا سنة ١٩٥٠ ، وموعد إجراء انتخابات الجمعية التشريعية سنة ١٩٥٦ فترة عصيبة، تخللها صراع حاد بين الإدارة الإيطالية من جانب والمجلس الاستشارى والعناصر المتحررة والزعماء والأحزاب من جانب آخر . فكانت الإدارة الإيطالية تعمل على زيادة حقوقها واستغلال اتفاقية الوصاية فى تنفيذ ما هو فى مصلحتها و إغفال ما تراه مؤيداً لحقوق الصوماليين ومؤدياً إلى استقلالهم ونيل حريتهم .

سبق انتخابات الجمعية التشريعية معركة انتخابات المجالس البلدية فى سنة ١٩٥٤ ، التى فاز فيها حزب وحدة الشباب الصومالى بـ ١٤١ مقعداً من ٢٨١ . وكان لتدخل القوى الاستعمارية ، ممثلة فى بريطانيا والولايات المتحدة وإيثوبيا ، أكبر الأثر فى تعقيد الأمور ، نظراً لتنازعها .

نصت المادة السابعة من اتفاقية لوصاية على أن تتمتع السلطة القائمة بالإدارة بجميع السلطات التشريعية والإدارية والقضائية فى الإقليم، مع مراعاه أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وشروط هذه الاتفاقية والملحق التابع لها . ويتضح من بعض القرارات التى أصدرها رئيس الجمهورية الإيطالية والقوانين الخاصة بنظام الحكم فى صوماليا أن السلطات التشريعية والتنفيذية قد منحت الجمعية التشريعية والحكومة الصومالية .

حدد النظام التشريعى بموجب ملحق اتفاقية الوصاية ، الذى تنص المادة الرابعة منه على أن يعين الحاكم الإدارى مجلساً إقليمياً ، يؤلف من الشعب ويكون ممثلاً له ، وعلى الحاكم الإدارى استشارته فى جميع الأمور ، فيما عدا ما يتعلق

بالشئون الخارجية والدفاع . وأن يمارس الحاكم الإدارى السلطات التشريعية بالتشاور مع المجلس الإقليمى ، إلى أن يتم تأليف مجلس تشريعى عن طريق الانتخاب .

وقد تألف المجلس الإقليمى سنة١٩٥١ وضم خمسة وثلاثين عضواً ، من بينهم ٢٨ صومالياً، يمثلون مختلف الطوائف والأحزاب السياسية،٧أعضاء يمثلون الأقليات الأجنبية . وقد زيد عدد أعضاء هذا المجلس بعد ذلك إلى أربعة وأربعين عضواً .

ومنذ سنة ١٩٥٤ أخذت الإدارة الإيطالية الوصية فى إعداد العدة لإنشاء جمعية تشريعية ، بطريق الانتخاب ، لتحل محل المجلس الإقليمى ، الذى يعين الحاكم الإدارى أعضاءه . وعند ما اقترب موعد إجراء أول انتخابات لأول مجلس نيابى فى صوماليا وهو الجمعية التشريعية ، بدأت الإدارة الإيطالية الوصية تنفذ خطتها لتمزيق البلاد قبلياً ، ولتوجيه ضربة ساحقة إلى نظام الأحزاب بالمعنى الحديث ، فأعدت قانوناً يعطى أغلبية المقاعد للقبائل ، ويجعل الانتخابات على درجتين ، بحيث يتم الانتخاب فى المرحلة الأولى على أساس قبلى محض ، فالناخبون يختارون شيوخ قبائلهم فى أول درجة ، وشيوخ القبائل ينتخبون النواب فى ثانى درجة .

وقد عارض مندوب مصر فى المجلس الاستشارى هذا الاتجاه ، وطالب بأن تكون الانتخابات كلها على درجة واحدة . وإذا تعذر ذلك فى بعض المناطق القليلة النائية ، فلتكن الانتخابات على درجتين فى هذه المناطق فقط . ووافق مجلس الوصاية على هذا الرأى . ونشطت الأحزاب لدخول المعركة الانتخابية وأسفرت اتصالاتها مع الإدارة الإيطالية عن الاتفاق على أن تتألف الجمعية التشريعية من سبعين عضواً ، ستون منهم صوماليون ، وعشرة يمثلون الأقليات الأجنبية

يواقع أربعة نواب عن الجالية العربية ، وأربعة آخرون عن الجالية الإيطالية ، وعضو واحد عن الجالية الهندية ،وآخر عن الجالية الباكستانية . على أن تتم الانتخابات فى المدن على درجة واحدة ، وفى الأقاليم على درجتين ، بشرط أن يكون التمثيل على أساس عدد الأفراد لا عدد القبائل .

وفى ٢٩ فبراير سنة ١٩٥٦ أجريت الانتخابات ، وكانت الأحزاب قد دخلت المعركة أول الأمر بلا برامج ، لكن حزب وحدة الشباب الصومالى أسرع فنشر أول برنامج انتخابى نص فيه على الأهداف الآتية :

١ — تحرير جميع الصوماليين فى الوطن الصومالى الكبير .

٢ — الدين الإسلامى هو دين الدولة الرسمى .

٣ — اللغة العربية هى اللغة الرسمية للدولة وهى لغة التعليم فى المدارس .

٤ — تأييد قيام جبهة وطنية مع سائر الأحزاب .

٥ — الصومال جزء من العالم العربى والإسلامى.

وقد تمكن هذا الحزب ، رغم الجهود الجبارة التى بذلتها الإدارة الإيطالية الوصية لمحاربته ، من اكتساح المعركة الانتخابية. وفاز بثلاثة وأربعين مقعداً من الستين مقعد التى تنافست عليها الأحزاب . وكان نصيب حزب ديجل ومريفله ثلاثة عشر مقعداً فقط. أما الحزب الديموقراطى (وترعاه الإدارة الإيطالية) فلم يفز إلا بثلاثة مقاعد . كما فاز أحد الأحزاب الأخرى بمقعد واحد .

وبهذه الصورة تم تأليف أول مجلس نيابى فى صوماليا ، وكما فشلت مساعى الإدارة الإيطالية لصبغه بالصبغة القبلية المتأخرة ، فشلت أيضاً فى دفع الحزب الديموقراطى الذى خلقته إلى الأمام .

هذا وقد كانت سلطات الجمعية التشريعية محدودة ومقيدة وليس لها حق الاقتراع على الثقة بالوزارة أو محاسبة الوزراء . وإن كان العرف قد جرى على أن يعرض رئيس الوزراء برنامجه عليها ويطلب موافقتها عليه . وللحاكم الإدارى سلطة نقض قراراتها ، هذا إلى جانب انخفاض المستوى الثقافى لأعضائها ، مما لا يمكنهم من فحص التشريعات المعروضة عليهم بدقة أو تقديم اقتراحات لها اعتبارها .

وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٨ انتهت مدة الجمعية التشريعية الأولى ، بعد أن مارست سلطاتها التشريعية فترة ثلاث سنوات ، على أن تنتخب بعد ذلك جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد . وقد ألغى نظام تمثيل الأقليات بمقتضى قانون الانتخاب الصادر فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ ، كما أصبح عدد أعضاء الجمعية التشريعية تسعين عضواً بدلا من سبعين ، على أن يكون جميعهم من الصوماليين .

الوزارة الصومالية

لوحظ فيما يتعلق بالنظام التنفيذى أن الحاكم الإدارى كان يمثــل السلطة العليا فى البلاد ، فهو الذى يصدر القوانين و يصدق عليها وهو القائد العام للقوات المسلحة وله حق إصدار العفو التام .

أما الإدارة الداخلية لصوماليا فكانت تمارسها الحكومة الصومالية التى تألفت بموجب القانون رقم ١ بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٥٦ . وقد تشكلت أول وزارة صومالية فى شهر يونيو سنة ١٩٥٦ ، وتتولى السلطة التنفيذية فيما عدا الشئون الخارجية والدفاع ، التى تعتبر ــ بمقتضى اتفاقية الوصاية ــ من اختصاص الإدارة الإيطالية الوصية حتى تاريخ حصول البلاد على الاستقلال .

وقد تألفت الوزارة الصومالية الأولى من حزب الأغلبية برئاسة :

السيد عبد الله عيسى : أحد أعضاء حزب وحدة الشباب الصومالى ، الذى تولى بجانب الرئاسة وزارة العدل . وهو من قبيلة الهاوية .

وعضوية خمسة وزراء هم :

١ — الحاج فارح عمر على : وزير الشئون الاقتصادية ، وينوب عن رئيس الوزارة أثناء غيابه .

٢ — الشيخ على جمعاله : وزير الشئون الاجتماعية ، ويدخل التعليم والصحة ضمن دائرة اختصاصه .

٣ — السيد محمود عبدى نور : وزير الشئون العامة ، ويختص بشئون الموظفين .

وهؤلاء الوزراء الثلاثة بالإضافة إلى رئيس الوزارة من قبيلة الهاوية المعروفة بعدائها لقبيلة الدارود .

٤ — الحاج موسى بوغور عثمان : وزير الداخلية وهو من الزعماء البارزين لحزب وحـــدة الشباب الصومالى ، وكان والده سلطاناً فى إقليم ميجورتين .

٥ — السيد صلاد عبدى محمد : وزير الشئون المالية ، وكان عضواً فى الجمعية التشريعية الأولى .

وهذان الوزيران من قبيلة الدارود .

وقد عين لـكل وزير ، عقب تأليف الوزارة ، مستشار إيطالى يعاونه فى شئون وزارته ، وكان هؤلاء المستشارون الإيطاليون قبل تشكيل الوزارة الصومالية يشغلون مناصب مديرين للإدارات التى كانت تتولى تفسير الشئون التى تتولاها الوزارة . ومن هذا يتضح مدى ما كان يتمتع به هؤلاء المستشارون من سيطرة على شئون الحـكم ، مستغلين حداثة عهد الوزراء الصوماليين بمهماتهم الجديدة .

وفى أول يناير سنة ١٩٥٧ ، ألغى نظام المستشارين الإيطاليين ، وعين مستشار وزارة الداخلية مساعداً للسكرتير العام للإدارة الإيطالية ، وألحق باقى المستشارين بمـكتب الحاكم الإدارى ، على أن يستعين بهم الوزراء فى أى شأن من شئون وزاراتهم إذا ما تراءى لهم ذلك .

ورغم هذا ظل هؤلاء المستشارون فى وضعهم الجديد يحاولون فرض نفوذهم على الوزارات ، وعلى هـــــذا كان إلغاء نظام المستشارين ، تغييراً نظرياً إلى حد بعيد .

الباب الثالث

قيام الجمهورية الصومالية

١ — تقديم موعد استقلال صوماليا

٢ — استقلال الصومال البريطانى

٣ — اتحاد الصوماليين

٤ — تعريف بالإقليم الشمالى [الصومال البريطانى السابق]



الباب الثالث

قيام الجمهورية الصومالية

تقديم موعد استقلال صوماليا

راحت الدول الاستعمارية تسعى إلى عرقلة حصول صوماليا على الاستقلال في الموعد المحدد ، ورأت في نجاح تجربة الأمم المتحدة ، تهديداً لمصالحها في إفريقيا، لأن استقلال صوماليا سيكون دافعاً قوياً للدول الإفريقية الأخرى ، الواقعة تحت وطأة الاستعمار ، لمحاولة التخلص من سيطرته ويترتب على ذلك ضياع مصالح الاستعمار .

واتجهت بعض القوى الاستعمارية إلى محاولة إفساد تجربة الوصاية على صوماليا وتأخير فوزها بالاستقلال ، فاقترحت بعض المصادر الفرنسية مد فترة الوصاية على صوماليا عشرة أعوام أخرى، مع تغيير أعضاء المجلس الاستشاري، وإعادة تشكيله على أن يتألف من أعضاء يمثلون إثيوبيا وأمريكا و بريطانيا وفرنسا .

لكن عزم شعب صوماليا على الفوز بالاستقلال إن لم يكن في الموعد المحدد فليكن قبله وليس بعده ، ويقظة الشعوب العربية الشقيقة ، كل هذا حال دون نجاح المؤامرات التي دبرت .

وفي سبيل الاستقلال كافح شعب صوماليا داخل بلاده وخارجها . ففي الداخل طالبت جميع الأحزاب السياسية بتقديم موعد إعلان الاستقلال إلى أول شهر

يوليو سنة ١٩٦٠ بدلا من أول ديسمبر من نفس السنة. ووافق برلمان صوماليا ذلك بالإجماع ، ولكى تثبت إيطاليا حسن نيتها نحو صوماليا ، وافق برلمانها قانون بإنهاء الحكم الإيطالى فى صوماليا [1] ، وأبدت استعدادها للانسحاب لتهيىء الفرصة للصوماليين لتسلم مقاليد الحكم .

ولم تكن جهود الصوماليين خارج بلادهم أقل منها داخلها ، بل كانت وأعنف . إذ عملوا بشتى الوسائل على إسماع صيحاتهم إلى جميع شعوب العالم و خاصة فى أروقة الأمم المتحدة . وكانت الجمهورية العربية المتحدة فى طليعة الد المؤيدة لمطالب الصوماليين فى نيل استقلالهم .

وإزاء هذا قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع تقديم موعد إ استقلال صوماليا . وفى الحقيقة يعتبر فوز صوماليا بالاستقلال اللبنة الأولى صرح الوحدة الصومالية الشاملة الذى يضم جميع أجزاء الصومال المقطعة التى اغتص الدول الاستعمارية .

---

(١) كان مجلس الشيوخ قد أحال القانون إلى مجلس النواب فوافق عليه بأغلبية صوتاً إلى ٣٣ صوتاً .

استقلال الصومال البريطانى

كانت بريطانيا أولى الدول الاستعمارية التى استجابت لمطالبة الصوماليين فى الصومال البريطانى بالاستقلال ، فأعلنت وزارة المستعمرات البريطانية فى شهر مايو سنة ١٩٦٠ استعدادها لمنح الصومال البريطانى استقلاله قبل أول يوليو سنة ١٩٦٠ ، ليتمكن من الاتحاد مع صوماليا الذى تقرر حصوله على الاستقلال فى أول يوليو سنة ١٩٦٠ . و بالفعل تم الاحتفال فى ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٠ بنيل الصومال البريطانى الاستقلال، وكان مندوب بريطانيا فى مجلس الوصاية أول من نادى باتحاد الصومال البريطانى مع صوماليا ، على أمل انضمام الدولة الجديدة إلى الكومنولث البريطانى .

أما فرنسا ولو أنها سمحت لمعظم مستعمراتها فى قارة إفريقية بالاستقلال ، إلا أنها أثبتت للعالم أجمع أن الهزائم المتوالية التى منيت بها والضربات التى تتلقاها يوماً بعد يوم ، لم تنجح فى ردها إلى رشدها ، وجعلها تعيد النظر فى سياستها الحمقاء التى أضاعت هيبتها بين الدول الكبيرة والصغيرة على السواء .

وقد دعيت فرنسا إلى منح الصومال الفرنسى استقلاله أسوة بالصومال البريطانى ، ليتسنى له الاتحاد مع شقيقيه ، لكن مندوب فرنسا فى الأمم المتحدة رد — هروباً من هذا المأزق الحرج — بأن الصومال الفرنسى لم يعد اسمه الصومال بل صار إفريقية الشرقية الفرنسية .

ومما يؤكد رغبتها فى الاحتفاظ به تزويرها لنتائج الانتخابات به ، ومن هذا يتضح أن فرنسا مازالت تعيش مع أحلام الماضى فى عصر الإمبراطوريات المتداعية.

اتحاد الصومالين

فكرة اتحاد أجزاء الصومال وتأليف الصومال الكبير فكرة قديمة ، ظهرت لأول مرة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، إذ تشكلت لجنة رباعية من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لتصفية أملاك إيطاليا ، ومن بينها صوماليا . وحينئذ عرضت على اللجنة فكرة اتحاد أجزاء الصومال المقطعة ، لكنها رفضت وحصرت بحثها فى مستقبل صوماليا . ثم تبنت بريطانيا هذه الفكرة ، على أمل إدخال الصومال الكبير فى نطاق الكومنولث البريطانى ، وبذلك يتسنى لها السيطرة التامة على منطقة القرن الإفريقى ومدخل البحر الأحمر عند خليج عدن .

إن أبناء الصومال يؤمنون بالوحدة ، وفى كل جزء من أجزاء الصومال ، قام حزب أو أكثر واحتضن الدعوة إلى الاتحاد ، ففى صوماليا تبنى هذه الدعوة حزب وحدة الشباب الصومالى وفى الصومال البريطانى احتضن هذه الفكرة حزب الرابطة الوطنية وفى الصومال الفرنسى حزب الاتحاد الديموقراطى .

اتفق زعماء صوماليا والصومال البريطانى فى ١٦ أبريل سنة ١٩٦٠ على الاتحاد وتكوين جمهورية ديموقراطية . وفى ٢٦ يونية سنة ١٩٦٠ . فاز الصومال البريطانى بالاستقلال ثم فى أول يوليو سنة ١٩٦٠ أعلن استقلال صوماليا ، كما أعلن أيضاً ميلاد أول اتحاد فى شرق إفريقية . وهو قيام الجمهورية الصومالية .

ثم بدأت الاحتفالات بالاستقلال والوحدة تغمر جميع أجزاء البلاد ، وتقدمت الجمهورية الجديدة بطلب للانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة وأوصى مجلس الأمن بقبولها عضواً فى الهيئة .

وقد اتخذت الجمهورية الصومالية لنفسها علماً ذا لون أزرق فاتح ، نسبة إلى لون علم هيئة الأمم المتحدة ، إشارة إلى السلام واعترافاً بفضل هذه الهيئة الدولية التي تضم مجلس الوصاية الذي أشرف على تنفيذ القرار الخاص بنيل صوماليا الاستقلال في سنة ١٩٦٠ وتتوسط هذا العلم نجمة ذات خمسة أطراف ترمز إلى اتحاد أجزاء الصومال الخمسة المقطعة .

تولى رئاسة الجمهورية الصومالية الناشئة السيد آدن عبد الله عثمان وهو شخصية محبوبة ، له تاريخ طويل في الكفاح الوطني وكان رئيساً لحزب الوحدة ، وقد سبق أن اعتذر عن تأليف أول وزارة صومالية وانتخب رئيساً للجنة التشريعية ثم رئيساً للجمهورية بعد الاستقلال بصفة مؤقتة لحين إجراء استفتاء عام .

استهل حكمه استهلالاً طيباً فقام بتغيير الأوضاع التي تتعارض مع طبيعة البلاد كدولة إسلامية . وكلف الدكتور عبد الرشيد على شيرماركى بتشكيل الوزارة الأولى لجمهورية الصومال .

والدكتور عبد الرشيد مجاهد قديم شارك في الحركة الوطنية مشاركة فعّالة ، بمعاونة المخلصين من الصوماليين ، ويتمتع باحترام جميع زعماء الحركة الوطنية في البلاد ، ويرجع هذا إلى عدم انضمامه إلى أى حزب سياسى وقد رشحه الشعب لتولى رئاسة الوزارة ، لأنه لم يتورط في المناورات الاستعمارية في فترة الخلاف بين الزعماء ، ورفض كل العروض والمساعدات التي عرضتها عليه الدول الاستعمارية ويمتاز بميله إلى الثقافة العربية والإسلامية، وتمسكه بعلاقاته الوثيقة بالعرب واعتزازه بها . وقد تلقى دراسته في جامعة روما ، حيث تخصص في العلوم السياسية ، وله مركزه الاجتماعى المرموق .

تنطوى سياسة الجمهورية الجديدة على ما يأتى : —

١ — عدم الاعتراف بإسرائيل وعدم قبول بأى حال من الأحوال أى عون منها ، ورفض التعاون معها . وقد وقع حادث له مغزاه وهو أن جمهورية

الصومال وجهت دعوات إلى كل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، لحضور احتفالات الاستقلال والوحدة ، ولما كانت إسرائيل إحدى دول الأمم المتحدة ، وتسعى جاهدة إلى التسلل إلى قلب إفريقيا وتكوين علاقات مع الدول الإفريقية الناشئة حديثة الاستقلال ، فقد بادرت على الفور بقبول الدعوة وأعلنت أنها ستوفد مندوبين عنها إلى الصومال لحضور الاحتفالات . ولما اكتشفت وفود الدول العربية فى الأمم المتحدة هذه الحقيقة ، بادرت إلى الاتصال فوراً بممثل الصومال الذى تبين أنه لم يكن يعلم أن إسرائيل تلقت دعوة ، وعلى ذلك سارع إلى سحب هذه الدعوة . ويتضح من هذه الحادثة أمران هما أولا : حرص إسرائل على التسلل إلى داخل إفريقيا. وثانيا : يقظة الدول العربية و إصرارها على سد جميع المنافذ التى تحاول إسرائيل الدخول منها لتفتيت وحدة الدول العربية :

٢ — الاعتراف بحكومة الجزائر .

٣ — إتباع سياسة الحياد الإيجابى .

٤ — الأخذ بمبادى الاشتراكية الإسلامية .

٥ — تأييد قرارات مؤتمر باندونج وقرارات المؤتمرات الإفريقية والآسيوية الأخرى .

٦ — المطالبة بمساعدة جميع الدول التى تكافح فى سبيل التحرر من الاستعمار وتأييد حقها فى تقرير مصيرها .

٧ — تدعيم قوى الجيش وزيادة استعدادات الدفاع .

٨ — إستنكار التفرقة العنصرية ، وعدم التعاون مع حكومة اتحاد جنوب إفريقية .

٩ — إقامة علاقات دبلوماسية مع جميع الدول ، ومصادقتها على أساس المساواة .

هذا وقد استقر الرأى على أن يكون الإسلام الدين الرسمى للدولة الجديدة ، كما أن هناك اتجاهاً قومياً يدعو إلى الانضمام إلى جامعة الدول العربية .

الإقليم الشمالى

(الصومال البريطانى السابق)

يطل الصومال البريطانى السابق على خليج عدن ، ويمتد نحو ٤٠٠ ميلا ، ويقع بين صوماليا والصومال الفرنسى وإثيوبيا . ويتكون من سهل ساحلى ضيق ، يبلغ اتساعه نحو إثنى عشر ميلا ، ويقع خلفه حافة أخدودية مرتفعة ، يتراوح ارتفاعها بين ٤٠٠٠ ، ٧٠٠٠ قدم . ثم تنحدر تدريجياً نحو الجنوب إلى هضبة الصومال .

ويمتاز هذا الإقليم بالجفاف وتبلغ مساحته حوالى ٦٨٠٠٠ ميل مربع[1] والعاصمة هرجيسا ويبلغ عدد سكانها ٤٥٠٠٠ نسمة وأهم الموانى بربرة وكانت عاصمة فى الماضى وتضم ٣٠٠٠٠ نسمة وكذلك زيلع .

وتمر بالصومال بعض الخطوط الجوية فى طريقها إلى عدن وتربطه كذلك بعدن وبجنوب شبه جزيرة العرب بعض خطوط الملاحة البحرية المحلية . وتمتد نحو ٢٠٠٠ ميل من الطرق البرية ، تربط بين المدن الهامة وخاصة فى وقت الجفاف . ولا توجد سكك حديدية ولا ملاحة نهرية .

معظم السكان من البدو وأنصاف البدو ، الذين يعتمدون على رعى الأغنام والماعز وبعض الماشية والإبل . ويقدر عدد الماشية بحوالى ٢٥٠ ٠٠٠ رأس ، والأغنام ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ رأس ، والإبل ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ رأس ويعتبر الرعى هو الحرفة الغالبة .

---

(١) تعادل ١٧٦ ٠٠٠ كيلومتر مربع .

وتقتصر الزراعة البسيطة على جهات محدودة وينتج الأهالى الذرة الشامية والشعير والفول السودانى . ويجمع السكان الصمغ العربى والمر والراتنج ، ويستخرج الملح بالقرب من زيلع ، ويقوم الأهالى فى الجهات الساحلية بصيد الأسماك. أما فى الجهات الداخلية فتحترف بعض القبائل صيد الحيوانات كالأسود والنعام والفيلة والغزلان .

وأهم الصادرات هى الحيوانات (وتضم الماشية والأغنام والماعز) والجلود التى تمثل الجزء الأكبر من تجارة الصادر والصمغ والراتنج . أما الواردات فتتركز فى الأرز والمنسوجات والبلح والسكر . ويتعامل الصومال البريطانى السابق تجارياً مع عدن والمملكة العربية السعودية والهند وإمارات الخليج العربى والمملكة المتحدة .

يبلغ عدد السكان ٧٠٠٠٠٠ نسمة من الصوماليين ويقدر عدد المسلمين منهم بحوالى ٣٤٥٠٠٠ نسمة من السنيين على المذهب الشافعى . وقد كانت زيلع مسيحية تحت نفوذ سلطان إثيوبيا فى القرن العاشر ، واعتنق أهلها الإسلام فى القرن الثانى عشر ، وكونوا رابطة إسلامية قوية ، كما قدمت فى القرن الخامس عشر هجرات عربية من حضرموت نزلت بربره ثم انتشرت منها فى غيرها من المدن وقد شق أحد أفراد هذه الهجرات وهو الشيخ ابراهيم أبو زرباى طريقه إلى هرر سنة ١٤٣٠ ، حيث استطاع أن يدعو إلى الإسلام . ولقيت دعوته قبولا لدى الأهالى واعتنق الإسلام الكثيرون .

قدم إلى ساحل الصومال الشمالى فى سنة ١٨٨١ فئات من البريطانيين، بحجة الاشتغال بالتجارة ، وقاموا بعقد اتفاقيات تجارية مع زعماء ورؤساء القبائل وما لبث أن انقلب هذا النشاط التجارى البحت إلى احتلال ، أسفر عن وضع البلاد تحت الحماية البريطانية فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٧ ، بعدما أجبرت بريطانيا

مصر على إخلاء هذه الجهات، على النحو الذى سبق أن أوضحناه فى الباب الأول.

دام الاستعمار البريطانى لهذه الجهات فترة تقرب من ٧٥ سنة ، عانى فيها شعب الصومال كثيراً من الاستغلال والضغط، مما اضطر الكثيرين إلى الهجرة إلى الأجزاء الجنوبية والداخلية وقد شجعت السلطات البريطانية الحاكمة هذا الاتجاه رغم قلة عدد السكان فى البلاد بالنسبة إلى مساحتها .

* * *

كافح شعب الصومال الاستعمار البريطانى منذ البداية وقد بدأت الانتفاضات الشعبية بقيام الزعيم محمد عبد الله حسن[1] بثورته التى بدأت فى مدينة بربرة وانتشرت منها واستغرقت الفترة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٢١ . وقد أرهق بها السلطات البريطانية الحاكمة . ثارت حفيظة السيد محمد عبد الله حسن ضد البريطانيين منذ قدوم المبشرين الموفدين من الكنيسة الأنجليكانية سنة ١٨٨٣ واتخاذهم قرية ديمولى[2] مقراً لهم ، وبدأوا يتصلون بالناس ، ويوزعون الهبات على الأطفال والمعوزين ، لإغرائهم على الارتداد عن الإسلام واعتناق المسيحية ، فثار محمد عبد الله حسن لهذه الأساليب التى اتبعها المستعمرون ، وقام بمهاجمة مراكز هؤلاء المبشرين ، وقطع عنهم طريق الاتصال بالأهالى ، بتأليب الناس ضدهم فاضطروهم إلى الرحيل سنة ١٩٠١ ، إثر اشتداد الحرب بين قوات الصوماليين والبريطانيين. وأعلن الجهاد وجمع قوات كبيرة من الأهالى لمحاربة الإنجليز وظل يدعو إلى مبادئه ويعلن عن أهدافه فى تحرير البلاد إلى أن التف حوله أنصار كثيرون . ودعا فى البيان الثورى الأول الذى أصدره إلى دفع شر الإنجليز الذين جاءوا إلى البلاد لإذلالهم وإفساد عقيدتهم ، قبل أن يستفحل الداء ويعز الدواء. وحمس الأهالى للجهاد فى سبيل الوطن والعقيدة ودعاهم إلى قتل العيون والجواسيس، الذين

---

(١) أطلق عليه البريطانيون اسم Mad Mullah أى الشيخ المجنون وهذا افتراء رخيص

(٢) تقع غرب بربره.

يعينون المستعمرين على معرفة الطريق ويدلونهم على مواقع الآبار . واختتم هذا البيان بطلب أحد الفوزين إما أن يموت شهيداً أو أن يطهر البلاد من درن المستعمرين .

ركز السيد محمد عبد الله حسن نشاطه ضد الإنجليز فى المنطقة الجنوبية الشرقية فى الصومال البريطانى والمتاخمة لحدود صوماليا . وكثيراً ما كان يلتجىء السيد محمد عبد الله حسن إلى أراضى صوماليا (كانت إذ ذاك تحت الحماية الإيطالية) عندما كان يتعرض لهجوم القوات البريطانية ، التى لم تتمكن من تعقبه داخل أراضى صوماليا دون الحصول على موافقة السلطات الإيطالية .

وكانت قاعدة نشاطه فى وادى نوجال[١] واحتل ميناء إيليج Illig المطل على المحيط الهندى وكان يتلقى منه أسلحة وذخيرة واردة من شبه الجزيرة العربية . وقد تمكن بفضل ذلك من السيطرة على الأجزاء الداخلية من البلاد لفترة من الزمن بلغت عشرين عاماً ، أقض خلالها مضاجع السلطات البريطانية ، التى اضطرت إلى إخلاء هذه الأجزاء والاكتفاء بالسيطرة على الثغور الساحلية[٢] .

وقد أعدت السلطات البريطانية أربع حملات متعاقبة فى الفترة بين ١٩٠٠ ، ١٩٠٤ للإيقاع بالسيد محمد عبد الله حسن والقضاء عليه وإخماد حركته الوطنية كانت الحملة الأولى منها تتألف من جنود صوماليين متطوعين بقيادة ضباط إنجليز وفشلت لارتداد السيد محمد عبد الله حسن بقواته إلى صوماليا ، ولرفض القوات البريطانية السماح لقائد هذه الحملة بتعقبه فى تلك الجهات التابعة لإيطاليا . وانتهت الحملة الثانية بانسحاب السيد محمد عبد الله حسن إلى جالادى Galadi فى صوماليا . أما الحملة الثالثة فكانت مكونة من قوات نظامية استقدمتها السلطات

---

(١) ويقع نصفه فى الصومال البريطانى ونصفه الآخر فى صوماليا .

(٢) مثل بربرة وبلهار وزيلع .

البريطانية من السودان وجنوب إفريقية والهند وانجلترا ، ووضعت خطة تقضى بإنزال قوة فى بربره وأخرى فى هو بيا ، تزحفان صوب الأجزاء الداخلية الموالية للسيد محمد عبد الله حسن والتى ينتشر فيها أتباعه ، على أن يقوم فى نفس الوقت جيش حبشى ، مؤلف من خمسة آلاف محارب باحتلال منطقة شبيلى ، ليحول دون انسحاب قوات السيد محمد عبد الله حسن إليها .

وقد استهدف البريطانيون من هذه الخطة القيام بحركة تطويق لقوات السيد محمد عبد الله حسن ، لكنه تمكن فى هذه المرة أيضاً من الإفلات من القوات البريطانية ، كما أنه أعد كميناً لكتيبة بريطانية صغيرة وقضى عليها عندجومبورو وكانت تضم بجانب جنودها تسعة ضباط .

وفشلت الحملة الرابعة التى أعدتها السلطات البريطانية للقضاء على السيد محمد عبد الله حسن وقواته كما فشلت الحملات الثلاثة السابقة ، وتمكن من أن ينزل بها عدة هزائم ، ويكبدها خسائر فادحة ، ووفق فى الإفلات منها والفرار عبر الحدود إلى صوماليا .

ونظراً لفشل هذه الحملات التى كلفت الخزينة البريطانية مايزيد على خمسة آلاف من الجنيهات ، بجانب عدد كبير من الأرواح ، فقد فترت همة الحكومة البريطانية وقل حماسها لمطاردة السيد محمد عبد الله حسن وقواته .

ومن العوامل التى ساعدت السيد محمد عبدالله حسن فى جهاده ضد البريطانيين قوة إيمانه وإيمان المجاهدين الذين حاربوا معه واتساع المنطقة التى انتشر فيها أتباعه، وجهل البريطانيين بطبيعة البلاد ومواقع الآبار ، والتجائه إلى صوماليا لدى هجوم القوات البريطانية عليه ، وعدم سماح السلطات الإيطالية للقوات البريطانية بدخول حدود أراضى صوماليا لتعقبه .

ولم يجد البريطانيون أخيراً إلا أن يتحالفوا مع الإيطاليين والإثيوبيين ضد السيد محمد عبد الله حسن وقواته ودارت بينه و بين هؤلاء المتحالفين معارك عنيفة استخدم فيها البريطانيون الطائرات ، تلقى قنابلها بلا شفقة ولا رحمة على السكان الآمنين وتنشر الرعب والدمار .

ولم يجد هذا المجاهد الكبير أمامه إلا الفرار عام ١٩٢٠ إلى مقاطعه إيمى Imi [١] بعد كفاح ضد الاستعمار استمر عشرين عاماً . . . وتوفى هناك فى العام التالى ... و بوفاته انتهت المقاومة الباسلة التى تزعمها و بسط الإنجليز نفوذهم على البلاد .

ومن الأحزاب السياسية حزب الرابطة الصومالية الوطنية ، الذى كان لقيامه أثر واضح فى تنظيم حركات الكفاح الوطنى ضد المستعمرين البريطانيين . اتخذ هذا الحزب مقره فى العاصمة هرجيسا ، وكان يتزعم الحركات الوطنية فى البلاد ، ويهدف إلى إنهاء الاستعمار وتحقيق الوحدة الصومالية الشاملة كما يقوم بدور هام فى نشر الوعى القومى والثقافى فى جميع أنحاء البلاد . ويقود هذا الحزب رأياً شعبياً مستنيراً ضد المشاريع الاستعمارية التى ترمى إلى إبقاء المحمية داخل حظيرة الاستعمار وفصلها عن بقية أجزاء الوطن الصومالى . ومن المشاكل التى واجهت الحزب المجلس التشريعى الذى كان يتعارض مع الأمانى القومية للشعب ، فقاطع الشعب الانتخابات التى أجرتها السلطات البريطانية .

ولحزب وحدة الشباب الصومالى الذى نشأ فى صوماليا عدة فروع فى الصومال البريطانى ومن مبادئه الدعوة إلى اتحاد شعب الصومال داخل دولة الصومال الكبرى .

---

(١) وتعتبر مقاطعة إيمى إحدى مقاطعات ولاية هرر التى بلغ عددها ثمانين مقاطعة منها مقاطعة أوجادين . وتعد ولاية هرر من صميم الوطن الصومالى الأصيل .

كانت حكومة الهند تشرف على إدارة الصومال (البريطانى السابق) فيما بين عامى ١٨٨٤ ، ١٨٩٨ ثم بعد ذلك انتقل الحكم إلى وزارة المستعمرات البريطانية التى عينت لحكم البلاد حاكما عاماً ، تتركز فى يده جميع السلطات التشريعية والتنفيذية .

وكان يرأس المجلس التشريعى الذى كان يتألف من ثلاثة وعشرين عضواً منتخباً وعشرين عضواً معيناً من الزعماء الكبار و بعض موظفى الحكومة وكان يجتمع مرتين فى العام .

وقسم البريطانيون البلاد إلى ست مديريات يشرف على كل منها مدير بريطانى وهى :

مديرية بربرة : يتراوح عدد سكانها بين ١٥٠٠٠ ، ٣٠٠٠٠ نسمة وترجع هذه الذبذبة إلى حركات الهجرة الفصلية واختلاف مواسم التجارة فى الحيوانات ومنتجاتها و يعتبر ميناء بربرة الميناء الرئيسى وله شهرة قديمة و يعتبر منفذاً لهرر ولهضبة الصومال .

مديرية هرجيسا: بها مدينة هرجيسا العاصمة ومقر الحكومة و يتراوح عدد سكانها بين ٣٠٠٠٠ ، ٤٥٠٠٠ نسمة .

مديرية بوراو : يقدر عدد سكانها بنحو ١٠٠٠٠ نسمة

مديرية بوراما : بها حوالى ٤٠٠٠ نسمة

مديرية عيرجابو: بها حوالى ٣٠٠٠ نسمة

مديرية لاس عانود : بها حوالى ٢٠٠٠ نسمة

وسائل النقل محدودة وهناك خط جوى مع عدن ولا توجد سكك حديدية

أو طرق مائية . أما الطرق البرية فتتمثل فى ٢٥٠٠ ميل صالحة للاستعمال فى الفصل الجاف بين المدن الرئيسية . ويتم اتصال برقى بين مدن هرجيسا وبوراو وبربره .

لدى قيام الحرب العالمية الثانية غزت القوات الإيطالية من قواعدها فى إثيوبيا الصومال البريطانى فى ٤ أغسطس سنة ١٩٤٠ وطردت منه القوات البريطانية . لكن فى مارس سنة ١٩٤١ استعادته بريطانيا واحتلته احتلالا عسكرياً استمر حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، وبعد هذا التاريخ عاد الصومال البريطانى إلى وضعه الأول كمحمية بريطانية .

وفيما يتعلق بالتعليم ، يلاحظ أن السلطات البريطانية لم تهتم إطلاقاً بنشره ورفع المستوى الثقافى للمواطنين . ولم تنشأ المدارس إلا فى سنة ١٩٣٧ بعد كفاح شعبى من أجل الحصول على قسط من التعليم ، فساهمت بعض الهيئات الوطنية وبعض الأحزاب فى النهضة التعليمية بإنشاء بعض المعاهد . وإزاء الرغبة المتزايدة بين أفراد الشعب لنيل حظ أوفر من العلم والثقافة ، أخذت تتوافد البعثات على الدول الصديقة للدراسة .

افتتحت رسمياً أول مدرسة ابتدائية سنة ١٩٤٠ وكانت تدرس بها اللغة العربية واللغة الإنجليزية ، ثم بنيت فى سنة ١٩٤٥ المدرسة المتوسطة . كما أنشىء فى سنة ١٩٥٢ معهد لإعداد المعلمين . وأعقب ذلك إنشاء المدرسة الثانوية العليا سنة ١٩٥٣ . وهكذا تتابع إنشاء المدارس فى جميع أنحاء البلاد .

يبلغ عدد المدارس الإبتدائية عشرون مدرسة ، تضم كل منها فى المتوسط ثمانية فصول بها حوالى ٤٥٠٠ تلميذ ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات يتلقى فيها التلاميذ الدروس فى اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والحساب واللغة الإنجليزية . ومن هذه المدارس مدرستان للبنات بهما ١٤٨ تلميذة ، ٧٥ مكتب لتحفيظ القرآن الكريم يبلغ عدد تلاميذها ١٨٥٠ تلميذاً .

أما المدارس المتوسطة فعددها سبع مدارس ، كلها نظرية عامة ، ما عدا مدرسة واحدة فى هرجيسا فنية صناعية بها حوالى ٢٥٠ تلميذاً . وهناك أيضاً مدرسة إعدادية للبنات . ولا يوجد من المدارس الثانوية سوى مدرسة ثانوية عليا واحدة فى شيخ و يلتحق بها التلاميذ ، ممن أتموا الدراسة المتوسطة ، ويقبل بها كل عام ستة عشر تلميذاً وعدد تلاميذها سبعون تلميذاً. ومدة الدراسة بها أربع سنوات .

هذا و يوجد فى شيخ أيضاً معهد لتدريب المعلمين و إعدادهم للتدريس ومدة الدراسة به سنتان ، و يقبل به سنو ياً ٢٥ طالباً،ممن أتموا دراستهم بتفوق فى المرحلة المتوسطة . و به قسم داخلى ، والتعليم به مجانى ، تتكفل الحكومة بجميع نفقاته.

هناك مدرسة أولية لأبناء الأوربيين تضم ٤٤ تلميذاً ، كما أنشأ الهنود مدرسة لأبنائهم بها ٢٤ تلميذاً. وتنتشر فى مختلف القرى والمدن المدارس الخاصة التى تتولى بعض الهيئات الوطنية الإنفاق عليها ، ويدرس بها اللغة العربية والحساب والمواد الاجتماعية .

كما ترسل بعض البعثات من الطلبة لإتمام دراستهم فى كلية الخرطوم بالسودان أو الجامعات البريطانية . وقد تمكنت الجمهورية العربية المتحدة أخيراً من المساهمة فى النهوض بالتعليم ، باستقدام بعض أبناء الصومال للالتحاق بمختلف المعاهد التعليمية ، كما قدّمت عدة منح دراسية لكثير منهم .

وقد حدث تطور كبير فى سياسة بريطانيا إزاء الصومال ، إذ أعلنت فى شهر مايو سنة ١٩٦٠ أنها ستمنح الصومال البريطانى الاستقلال ، لكى يتمكن من الاتحاد مع صوماليا الذى تقرر حصوله على الاستقلال فى أول يوليو سنة ١٩٦٠ .



الباب الرابع

بقية الصومال الكبير

---

١ — الصومال الكيني .

٢ — الصومال الفرنسي.



الباب الرابع

الصومال الكيني

الصومال الكيني أحد أجزاء الصومال الخمسة[1] التي قطعها الاستعمار واقتسمتها الدول المتنافسة فيما بينها، ويعيش به حوالي ١٢٠ ٠٠٠ نسمة، وهو أكثر مناطق الصومال تخلفاً في الميدان السياسي والفكري والاقتصادي، ويرجع هذا إلى السياسة الاستعمارية التي يتبعها البريطانيون نحو هذا الشعب، إذ عزلت السلطات البريطانية هذه المنطقة عن الأجزاء الشقيقة من الصومال، وحاربت فيه جميع الحركات التحررية التي تدعو إلى الوحدة الصومالية الشاملة.

قام البريطانيون في سنة ١٩٢٦ باقتطاع جزء من مديرية جوبا السفلى وضمته إلى كينيا وتعتبر مدينة وجير Wajir عاصمة الصومال الكيني ومن أكبر مدنه مدينة سيبلو. وقد انتشر شعب الصومال في هذه المنطقة حتى بلغ مدينة نيروبي والتف حول بحيرة رودلف.

اتبع البريطانيون سياسة زج الأحرار في السجون، بغية القضاء على الروح القومية؛ ولتوطيد دعائم سياستهم التعسفية، حاربوا جميع مظاهر التقدم الحديثة، فأهملوا التعليم فلم تفتح مدارس كما لم تنشأ مستشفيات ولم تتخذ أية خطوة للنهوض بمستوى المعيشة. وبهذا أصبح شعب الصومال في تلك المنطقة ضحية الأمراض الفتاكة والفقر المدقع والجهل الشديد.

---

(١) وتضم بجانبه ١ — صوماليا: نال الاستقلال في أول يوليو سنة ١٩٦٠ ٢ — الصومال البريطاني استقل في ٢٦ يونيو سنة ١٩٦٠ واتحد مع صوماليا. ٣ — الصومال الفرنسي ما زالت فرنسا مصرة على بقاء استعمارها له. ٤ — صومال أوجادين: اغتصبته إثيوبيا بمعاونة بريطانيا ومازال مثار نزاع بين صوماليا وإثيوبيا.

لم تهتم السلطات البريطانية إلا بفرض السخرة على الأفراد ، كما لم تفكر إلا فى تنظيم عمليات إحصاء الأفراد ومعرفة المواليد والوفيات والإشراف الدقيق على حركات انتقال الأفراد بين القبائل، عن طريق وضع حدود جزئية بين القبائل بحيث لا يجوز لقبيلة ما أن تتخطى حدود قبيلة أخرى وإلا فإنها تتعرض لعقوبات صارمة دون ما رحمة ولا شفقة ، ولهذا كان الأهالى فى شغل شاغل عن التفكير فى النهوض بمستوى حياتهم الصحى والثقافى والاجتماعى .

فى سنة ١٩٤٨ وقفت السلطات البريطانية موقفا تعسفيا إزاء فرع حزب وحدة الشباب الصومالى فى كينيا ، إذ اتهمت أعضاءه ببذل نشاط مناهض للسلطات الحاكمة واتهمتهم بالشيوعية ، وقررت حل الحزب واعتقلت بعض أعضائه ونفت البعض الآخر خارج البلاد ، لأنها خشيت انتشار الأفكار التحررية بين هؤلاء الصوماليين الذين تعتبرهم رعاة يجب ألا يهتموا إلا بإبلهم وحقوقهم فى رعيها فى هذه المنطقة .

لكنها عادت فعدلت من سياستها وأفرجت عن ثمانية ممن اعتقلتهم من أعضاء الحزب ثم عينت فى المجلس التشريعى فى نيروبى عضواً من الصوماليين ويعتبر أول صومالى فى هذا المجلس ، إذ كان الصوماليون محرومين من تمثيلهم فيه.

وهذه إحدى خطى الاسترضاء التى انتهجتها أخيراً السلطات البريطانية نحو الصوماليين فى كينيا ، ولكنها بطيئة جداً .

الصومال الفرنسى

تعتبر فرنسا الصومال الفرنسى أحد أقاليم الاتحاد الفرنسى لما وراء البحار ، ويسمونه «الشاطىء الفرنسى للصومال» ، لذلك كانت تخشى فرنسا الخطر الذى تنطوى عليه الدعوة التى تزعمتها بريطانيا لإنشاء اتحاد من الشعوب الصومالية داخل دولة الصومال الكبير ، لأنها لا تفكر فى التخلى عنه . ويمثل الصومال الفرنسى فى البرلمان الفرنسى بباريس عضوان أحدهما بمجلس النواب والآخر بمجلس الشيوخ . وتتركز السلطة الإدارية فى الإقليم فى يد الحاكم الفرنسى ، ويعاونه مجلس مؤلف من خمسة وعشرين عضواً .

تقع هذه المستعمرة الفرنسية على ساحل الصومال فى مواجهة عدن ، على الطرق الجنوبى للبحر الأحمر ، بين الصومال (البريطانى السابق) فى الجنوب وإريتريا فى الشمال وإثيوبيا فى الغرب .

وتمتاز بموقعها الاستراتيجى الهام ، المطل على المدخل الضيق للبحر الأحمر عند مضيق باب المندب ، الذى تقع فيه عدة جزر صغيرة[1] ، وهذه المستعمرة الفرنسية بفضل موقعها ، تتحكم فى مدخل البحر الأحمر الجنوبى ، وقد كانت إلى عهد قريب المنفذ الوحيد لتجارة إثيوبيا الخارجية عن طريق ميناء جيبوتى ، وبالرغم من حصول إثيوبيا على ميناءى مصوع وعصب بعد اتحاد إريتريا معها ، فإن ميناء جيبوتى لا يزال المنفذ الرئيسى لإثيوبيا ، إذ تمر عن طريقه تجارتها إلى العالم الخارجى ، لقربها من مناطق الإنتاج الزراعى والحيوان فى جنوب إثيوبيا ،

(١) أهمها جزيرة بريم التى تحتلها بريطانيا .

فضلا عن اتصالها المباشر بأديس أبابا ، عن طريق الخط الحديدى الوحيد ، الذى يصلها بالساحل و يبلغ طوله ٤٦٦ ميلا . وقد بدىء فى مده سنة ١٨٩٧ وتم فى سنة ١٩١٧ وتملكه شركة فرنسية .

وعن الثروة الاقتصادية ، يلاحظ أنها محددة ومن منتجاته النخيل والخوخ ومن المعادن الميكا والكبريت . وتستورد البلاد القطن والمنسوجات والأغنام والفحم والسكر . أما الصادرات فتتركز فى الجلود والصمغ ويحتل الملح أهمية خاصة ، إذ بدىء فى استغلال مناجمه فى سنة ١٩١٢ ، ويستخرج و يصدر إلى إثيو بيا . وقد بلغ النـاتج منه سنة ١٩٥٦ حوالى ٦٦٧٣ طن مترى . و يعتمد الصومال الفرنسى فى ثروته الاقتصادية أساساً على تجارة الترانسيت مع إثيوبيا .

هذا وتبلغ مساحته ٠٠٠ ٢١ كيلومتر مربع[١] ، و يبلغ عدد السكان وفق التقدير الذى أجرى فى شهر يوليو سنة ١٩٥٨ ، ٠٠٠ ٦٩ نسمة منهم ٣٦٠ ٢٧ صومالى ، ٠٠٠ ٦ من العرب ، ٢٥٢٠٠ من الدناقل ، ٤٥٠٠ من الأوربيين وأغلبهم من الفرنسيين . والأهالى بدو رحل ينتقلون من مكان إلى آخر ، سعياً وراء الماء والعشب .

معظم الأهالى مسلمون [عدا أقلية من المسيحيين والوثنيين] و يبلغ عددهم ٣٩١ ٤٦ نسمة وهم سينون وقليل من الهنود من الشيعة . و يلاحظ أنه أثنـاء خضوع هذا الإقليم لإيثو بيا ، اعتنق عدد كبير من السكان المسيحية ، واستمر هذا الوضع حتى القرن الثانى عشر ، حينما قامت الحروب الدينية التى شنتها زيلع فاعتنق الأهالى الإسلام . ومسلمو الصومال متصلون زوحياً بمسلمى إيثو بيا المجاورين لهم . وقد زاد عدد المسلمين نتيجة للهجرات العربية القادمة من اليمن وحضرموت ومن الطوائف الدينية المنتشرة القادرية والأحمدية والصالحية والرفاعية .

---

(١) تعادل ٩٠٧١ ميل مربع .

بدأ النشاط الفرنسى فى هذه المنطقة فى ميناء أوبوك وقد دخله الفرنسيون تحت ستار تجارى سنة ١٨٦٢ ويقع عند مدخل خليج تاجورا ، أهم خلجان ساحل الصومال إذ لا يبعد عن مضيق باب المندب بأكثر من ثمانين كيلو متراً . ثم ما لبثت فرنسا أن وسعت منطقة نفوذها واستولت على ميناء جيبوتى سنة ١٨٨٤ ويقع على الجانب الآخر من خليج تاجورا . ويمتاز بأنه أكثر منعة من ميناء أوبوك ، ومما زاد فى أهميته أنه نهاية الخط الحديدى الممتد من أديس أبابا عاصمة إثيوبيا . ويبلغ عدد سكان جيبوتى ٣١٠٠٠ نسمة ، وتعتبر القاعدة الأساسية ، التى بفضلها تكونت هذه المستعمرة الفرنسية ، ومنها انتشر النفوذ الفرنسى فى الأجزاء المجاورة . وقد صارت مقراً للإدارة الفرنسية منذ سنة ١٨٩٢ .

احتلت فرنسا هذا الإقليم بفضل إبرام اتفاقيات مع السلاطين وزعماء القبائل ، ثم عزلته عن باقى أجزاء العالم ، فعانى شعب الصومال فى تلك الفترة الطويلة التى بلغت قرناً من الزمان ، أشد أنواع التعسف ، وقد حاربت السلطات الفرنسية الحركات التحررية التى كانت تقوم بين الحين والحين ، مما اضطر الشعب إلى مقاطعة الاستفتاء الذى أجرى ، بقصد إدخال هذا الجزء من الصومال فى الاتحاد الفرنسى ، غير أن إرادة الشعب قد زُوِّرت بالقوة ونفذت السلطات الفرنسية مآربها .

لم يسمح الفرنسيون بقيام أحزاب سياسية بالصومال إلا منذ عهد قريب وذلك تحت ضغط الأحداث والتطورات ، إذ يعتبرون مطالبة شعب الصومال بالحكم الذاتى أمراً محرما ، لا يتفق ووضع الإقليم السياسى باعتباره إقليما فرنسياً ، ضمن الاتحاد الفرنسى لما وراء البحار . لذلك فإن حصول الصومال الفرنسى على الاستقلال أمر عسير يحتاج إلى كفاح مرير وجهاد شاق طويل .

ولم تقتصر أساليب الضغط الفرنسى على هذا ، بل امتدت إلى ميدان التعليم

الذى حاربه بشتى الوسائل ، فلم تكن هناك أية مدارس ، إلا مدارس الإرساليات المسيحية ، التى جاءت بقدوم المستعمر ، وقد قام المستعمرون عن طريق هذه المدارس بحركة تبشيرية واسعة النطاق ، ونجحوا فى تنصير عدد كبير من الصوماليين الذين يرجعون إلى أصل مسلم ، ولم يسمحوا للأهالى بإنشاء مدارس إلا أخيراً ،

بدأ الكفاح الشعبى يتخذ شكلا منظما فى سنة ١٩٤٥ ، حينما انتخب السيد محمود حربى رئيساً لفرع حزب وحدة الشباب الصومالى فى چيبوتى ، وفى سنة ١٩٤٧ أنشأ أول نقابة للعمال ، وانتخب رئيساً لها ، وكانت هذه النقابة تضم جميع الأيدى العاملة إلى جانب العناصر المستنيرة ، وقد أصبحت هذه النقابة قوة سياسية لها اعتبارها ، وأخذت تنمو وتتسع حتى تألف منها حزب الاتحاد الجمهورى وينادى باتحاد جميع أجزاء الصومال تحت علم جمهورية واحدة ، وتمثل نشاط هذا الحزب فى نشر الوعى القومى بين صفوف الشعب ، حتى أصبحت قضية الاستقلال والوحدة هدف كل مواطن صومالى .

وترتب على نمو الوعى القومى فى البلاد ، اضطرار الفرنسيين إلى السماح بقيام مجلس تشريعى لأول مرة سنة ١٩٥٠ ، نصف أعضائه من الصوماليين ، والنصف الآخر من المستوطنين الأجانب ، وقد أسفرت نتيجة الانتخابات عن فوز جميع مرشحى حزب الاتحاد الجمهورى(١) ، وبالرغم من أن هدف الفرنسيين من إنشاء هذا المجلس كان تهدئة الخواطر فقط ، إلا أنه تمكن من أن يكون قاعدة لانطلاق القوى التحررية فى البلاد ، وفى سنة ١٩٥٦ أجرى استفتاء شعبى لاختيار ممثل الصومال فى الجمعية الفرنسية ففاز السيد محمود حربى .

وإزاء استمرار الكفاح والمطالبة بالاستقلال ، اضطر الفرنسيون إلى إصدار قانون

---

(١) ومنهم السيد محمود حربى والسيد أحمد فتحى قوضى

يمنح جميع المستعمرات الفرنسية حق تأليف حكومات محليه، وعلى هذا حل المجلس القديم وأجريت انتخابات جديدة ، دخل معركتها حزبا الاتحاد الجمهورى[1] والحزب الوطنى . وقد فاز فيها حزب الاتحاد الجمهورى بجميع المقاعد فى المجلس التشريعى ، وألف السيد محمود حربى أول وزارة صومالية . وكان جميع أعضائها من الصوماليين .

وعندما انتهت مدة عضوية نائب المستعمرة فى مجلس الشيوخ الفرنسى ، تقدم للانتخابات السيد أحمدفتحى قوضى وهوأحد أعضاءحزب الاتحادالجمهورى، ففاز فى الانتخابات بعضوية مجلس الشيوخ الفرنسى . وهكذا أصبح حزب الاتحاد الجمهورى هو الذى يحكم الصومال الفرنسى ، إذ أن المجلس التشريعى يتألف من أعضائه ، والوزارة المحلية مشكلة من أعضائه ، كما أن رئيس الوزارة هو رئيس الحزب وممثله فى الجمعية الوطنية ، وأحد أعضائه يمثل الصومال فى مجلس الشيوخ الفرنسى .

وعندما تولى ديجول الحكم ووضع دستوره الجديد ، الذى ادعى فيه أن من حق أية مستعمرة فرنسية ، ترفض هذا الدستور ، أن تحصل على الاستقلال ، قاد السيد محمود حربى حملة دعاية واسعة النطاق ضد دستور ديجول ، فانزعجت السلطات الفرنسية المحلية فى الصومال وفى فرنسا ذاتها ، وحاولت استمالته بشتى الوسائل لوقف حملته ضد دستور ديجول ، لكنه رفض. لذلك عملوا على القضاء على حزب الاتحاد الجمهورى قبل الاستفتاء على دستور ديجول بوسائل عدة ، منها منع الاجتماعات والمظاهرات الوطنية ، كما قبضت السلطات الفرنسية على عدد كبير من المواطنين وزجت بهم فى السجون ، وبالرغم من هذا فقد جاءت نتيجة الاستفتاء ضد دستور ديجول بنسبة ٨٠ ٪ .

(١) ويرأسه السيد محمود حربى .

ولما أبلغ الحاكم العام الفرنسى هذا النبأ إلى ديجول ، تلقى فى نفس الليلة برقية بعزله وتعيين بديل له [١] ، تمكن من إذاعة نتيجة مزيفة للاستفتاء ، متحديا فى هذا ، إجماع الشعب وإرادته ، فاحتجت العناصر الوطنية على هذا الإجراء الذى سلكته السلطات الفرنسية ، وقامت مظاهرات صاخبة ، حدث فيها اشتباكات بين الوطنيين ورجال الجيش والشرطة ، أسفرت عن قتل وجرح مئات من المواطنين ، وجرح السيد محمود حربى نفسه ، رغم كونه إذ ذاك رئيساً للوزارة المحلية ، واحتجاجاً على هذا التصرف ، لم يسع السيد محمود حربى سوى تقديم استقالته من رئاسة الوزارة ، فقبلتها السلطات الفرنسية على الفور.

ترتب على هذه الاستقالة ، حل المجلس التشريعى ، وصار الحاكم العام الفرنسى حاكما عسكريا ، يتمتع بجميع السلطات وأعدت العدة لتزييف انتخابات جديدة ، لتكوين مجلس تشريعى من العناصر الموالية للسلطات الفرنسية فى البلاد . لكن بالرغم من ذلك ، تمكن محمود حربى من دخول المجلس ومعه ثلاثة عشر عضواً من حزبه ، مؤلفين جبهة معارضة ، ولو أنها تقل قليلا عن نصف عدد أعضاء المجلس [٢] ، إلا أنها كانت توجه المجلس وجهة تحررية .

ومن الخطوات التى اتخذتها السلطات الفرنسية فى الصومال ضد العرب ، محاولتها خدمة إسرائيل وذلك باستغلال موقع ميناء جيبوتى كقاعدة تشرف على مدخل البحر الأحمر الجنوبى ، واستخدامه كمركز للتعاون التجارى مع إسرائيل ، فأقامت فى ميناء جيبوتى مستودعا كبيراً ، تتجمع فيه الموارد الغذائية من إثيوبيا وغيرها ، ثم تشحنها على سفن موالية غير إسرائيلية إلى ميناء إيلات ، كما استخدمت هذا المستودع أيضاً لتخزين المنتجات الإسرائيلية ، تمهيداً لتوزيعها على البلاد الإفريقية .

---

(١) وهو جاك كومبا وكان من أتباع ديجول منذ الحرب العالمية الثانية .
(٢) ويبلغ ٣٢ عضواً .

غير أن هذا التصرف من جانب السلطات الفرنسية ، لم يرض العناصر الوطنية في الصومال ، فحاولت تدمير هذا المستودع الكبير مراراً إلى أن وفقت في في محاولتها ودمرته مرتين أثناء العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ .

ولاستحالة إعادة بناء هذا المستودع ، إزاء يقظة العناصر الوطنية الصومالية المتحررة ، لجأت السلطات الفرنسية إلى نقله إلى ميناء مصوع ، منفذ إريتريا على البحر الأحمر .



خاتمة

دور الجمهورية العربية المتحدة



دور الجمهورية العربية المتحدة

تربط شعبي الصومال والجمهورية العربية المتحدة عدة روابط متينة ، تجعلهما متحابين متآلفين على الدوام . وأصبح يضمهما تجاوب روحي وشعور متبادل ، اتضح جلياً في مختلف المناسبات التي منها تأييد الصومال قرار تأميم مصر لقناة السويس ، واستنكاره الاعتداء الثلاثي على مصر في سنة ١٩٥٦ واستعداده للوقوف معها في تلك المحنة ، ومنها أيضاً وقوف الجمهورية العربية المتحدة بجانب شعب الصومال ومساندته في الفترة الحاسمة في تاريخه التي سبقت الاستقلال . وفي نفس الوقت ، لتدعيم مركز شعب الصومال ، تقدم الجمهورية العربية المتحدة كل ما في استطاعتها من مساعدات ومعونات في شتى الميادين ، وهذا واجب تحتمه عليها عروبتها وما يربط الشعبين الشقيقين من روابط وثيقة .

ومما يؤيد هذا الاتجاه أن قرار تأميم قناة السويس قوبل بتأييد حماسي من الشعب الصومالي بالإجماع . وفي بادئ الأمر اقتصر تعبيره عن شعوره تجاه هذا القرار على مظاهر الإعجاب والسرور لموقف مصر من الدول الغربية . ثم قامت الجبهة الوطنية المتحدة المؤلفة من الأحزاب السياسية الكبرى في الصومال بإرسال برقية تأييد ، تؤكد فيها استعداد شعب الصومال لتحمل نصيبه في التضحية في سبيل قضية القنال ، كما أرسل رئيس الجمعية التشريعية كتاباً إلى السيد رئيس الجمهورية يعبر فيه عن شعور الشعب الصومالي المشترك نحو مصر وقضيتها . ثم اتفقت الأحزاب السياسية والهيئات على القيام بإضراب عام . ولا شك أن هذه المشاركة من جانب شعب الصومال كان لها أطيب الأثر لدى شعب الجمهورية العربية المتحدة وحكومتها .

كما أنه ، أثناء الاعتداء الثلاثى على مصر ، استنكر الصوماليون هذا الهجوم الذى شنته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر أشـد استنكار ، وأعانوا استعدادهم لتقديم ألف رأس من الماشية لمصر على سبيل المشاركة فى تحمل الخسائر التى منيت بها . وألفوا لجنة لتنظيم اكتتاب عام وأقبل الصوماليون على تسجيل أسمائهم متطوعين للمساهمة فى الدفاع عن مصر ، وبلغ عددهم حوالى ثلاثة آلاف متطوع .

وأعلنت كذلك جماعة المحاربين القدماء[1] استعداد أعضائها للسفر إلى مصر وأعلنت الأحزاب السياسية المختلفة استنكارها لهذا العدوان ، وأرسلت الحكومة برقية إلى السيد رئيس الجمهورية وصورة منها إلى هيئة الأمم المتحدة استنكرت فيها هذا الاعتداء ، كما احتجت على العمليات الحربية الجوية والبحرية التى قامت بها كل من القوات البريطانية والفرنسية . وقد زار أعضاء الوزارة الصومالية ممثل مصر فى المجلس الاستشارى ، للاعراب عن شعورهم وتأييدهم لمصر ، وأصدرت الجمعية التشريعية قراراً وافقت عليه بالإجماع ، أيدت فيه قرار الحكومة الخاص باستنكار العدوان على مصر . هذا وقد وقفت الإدارة الإيطالية الوصية من الناحية الرسمية موقفاً يتمشى مع سياسة حكومة روما من استنكار الاعتداء ، وسمحت للقنصلية المصرية فى مقديشو بإصدار نشرة إخبارية بأنباء مصر والتعليق عليها ، كانت موضع احتجاج قنصل بريطانيا لدى الإدارة الوصية . كما احتج أيضاً على موافقة الوزارة الصومالية على السماح للقنصلية المصرية بقيد أسماء المتطوعين .

ولقيام نهضة تعليمية سليمة ، أدركت العناصر الصومالية المستنيرة أنه يجب الاعتماد على مساهمة إحدى الدول العربية فى إنشاء بعض المدارس العربية ،

---

(١) ويبلغ عدد أفرادها أكثر من ٢٠٠٠٠ عضو من المدربين على القتال .

وتزويدها بالعدد الكافى من المدرسين اللازمين لتدريس اللغة العربية والدين وإمدادها بالمناهج والكتب الدراسية المناسبة ، وذلك لمواجهة المؤامرات التى تستهدف تدريس اللغة الصومالية بالحروف اللاتينية .

وكانت الدراسة قد استمرت فى المدارس لفترة طويلة باللغة الإيطالية ، وحصص اللغة العربية كان عددها قليلا جدا ، لذلك قاموا بإنشاء مدارس قومية نموذجية تتولى الأحزاب إدارتها والإشراف عليها ، على أن تدرس جميع المواد بها باللغة العربية . ونظراً لاتساع هذه المدارس ، والحاجة إلى الاستعانة بمدرسين من خارج الصومال للتدريس بها ، فقد طلب زعماء البلاد مدرسين من الجمهورية العربية المتحدة ولذلك كتب فى هذا الشأن الشهيد كمال الدين صلاح إلى وزارة التربية والتعليم فى مصر وإلى المؤتمر الإسلامى وإلى الجامعة الأزهرية .

رحبت مصر بتقديم العون ووافقت على أيفاد بعثة مؤلفة من سبعة من علماء الأزهر الشريف وتسعة عشرمدرساً ومدرسة ، لكن السلطات الإيطالية وضعت العراقيل أمام دخول هذه البعثة الصومال وتباطأت فى السماح لها بالدخول ، وأخيراً أمام إصرار زعماء الصومال ، وافقت بعد أن لفت نظرها إلى أن اتفاقية الوصاية تنص صراحة على السماح للإرساليات التبشيرية من جميع الأديان بحرية دخول البلاد على قدم المساواة ، وحرية إقامة أماكن للعبادة والمستشفيات والمدارس وقد دخل الصومال مبشرون لتعزيز الإرساليات المسيحية الأمريكية الموجودة من قبل.

واصل زعماء الصومال مطالبتهم بتزويد بلادهم بالمزيد من المدرسين المصريين وأخذ عدد أعضاء البعثة التعليمية وأساتذة الجامعة الأزهرية يتزايد حتى بلغ سبعين عضواً ، كما تواصل الجمهورية العربية المتحدة إمداد المدارس الأهلية والقومية النموذجية بمختلف كتب تعليم اللغة العربية والدين والمواد الاجتماعية والحساب وغيرها من المواد التى التى تدرس فى المدارس العربية بصورة منتظمة .

وتنفيذاً لتوصيات الأمم المتحدة للدول صاحبة الشأن أن تقدم منحاً دراسية لأبناء الصومال كى يتلقوا العلم خارج بلادهم ، نظراً لحاجة بلادهم الماسة إلى حملة المؤهلات الفنية العالية ، فقد قامت مصر فى هذا المضمار بواجبها ، ففتحت باب القبول فى مدارسها ومعاهدها وجامعاتها للطلاب الصوماليين ، كما قدمت منحاً دراسية لأكثر من مائتى طالب وطالبة من الصومال ، للدراسة فى المدارس الثانوية والفنية والأزهر والجامعات . وهؤلاء الطلبة يتقاضون إعانات شهرية ومعفون من الرسوم الدراسية وثمن الكتب ، ولدى التحاقهم بمختلف المعاهد بالجمهورية العربية المتحدة تيسر لهم وزارة التربية والتعليم دخولها ، بعدم تطبيق قيود السن المفروضة على زملائهم من الطلبة المصريين . كما أن الجامعات لا تتقيد كثيرا بمجموع درجاتهم بل تتساهل معهم إلى حد بعيد ليتيسر قبولهم . وبهذا فقد أحرزت مصر قصب السبق فى استقبال أول بعثة صومالية تغادر البلاد للدراسة فى الخارج سنة ١٩٥٢ .

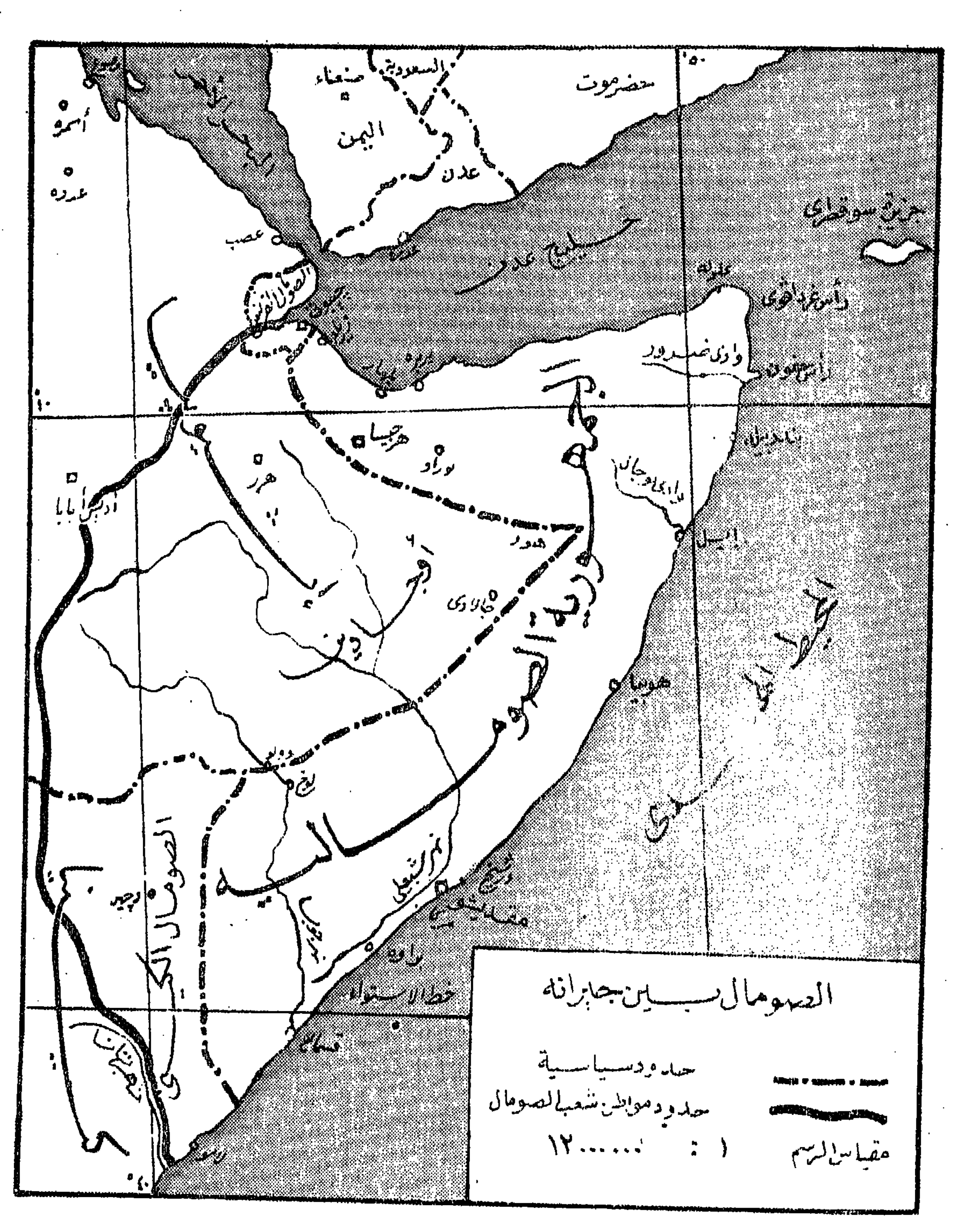
ومن غير اللائق أن تقوم السفارة الإيطالية بالقاهرة بنشاط مضاد لتنفير هؤلاء الطلبة الصوماليين من الدراسة فى مصر ، إذ بدأت تتصل بهم ، وتغريهم بشتى الوسائل ، لترك دراستهم فى القاهرة والسفر إلى إيطاليا . وقد بذلت فى سبيل هذا الشيء الكثير . فإلى هذا الحد كانت الإدارة الإيطالية الوصية حريصة على مناهضة تعليم اللغة العربية والوقوف فى سبيل نشر الثقافة الإسلامية .

وتمثلت مساهمة المؤتمر الإسلامى فى هذا المجال فى إنشاء مركز ثقافى فى مقديشو يقوم بتنظيم محاضرات ثقافية واجتماعية ، يلقيها أعضاء البعثة التعليمية وأساتذة الجامعة الأزهرية المعارين للصومال و بعض الصوماليين . و يتردد على مكتبة المركز التى تزخر بمختلف الكتب الثقافية والعلمية ، أبناء الشعب للاطلاع على أحدث المؤلفات وأقيمها التى تزودهم بقسط وافر من الثقافة العربية والإسلامية . وقد ألحق بالمركز الثقافى عيادة خارجية لمعالجة المرضى من الصوماليين وتقديم الدواء لهم دون مقابل .

ويعتبر دور الجمهورية العربية المتحدة ومسارعتها إلى تلبية جميع الرغبات التي تطلب منها ، مساهمة فعالة في إعداد جيل من الشباب المثقف الواعي وتأهيله للاضطلاع بشئون بلاده بعد الاستفادة من خدمات خبراء الدول المحايدة في الوظائف التي لم يتأهل أبناء البلاد بعد للقيام بأعبائها .

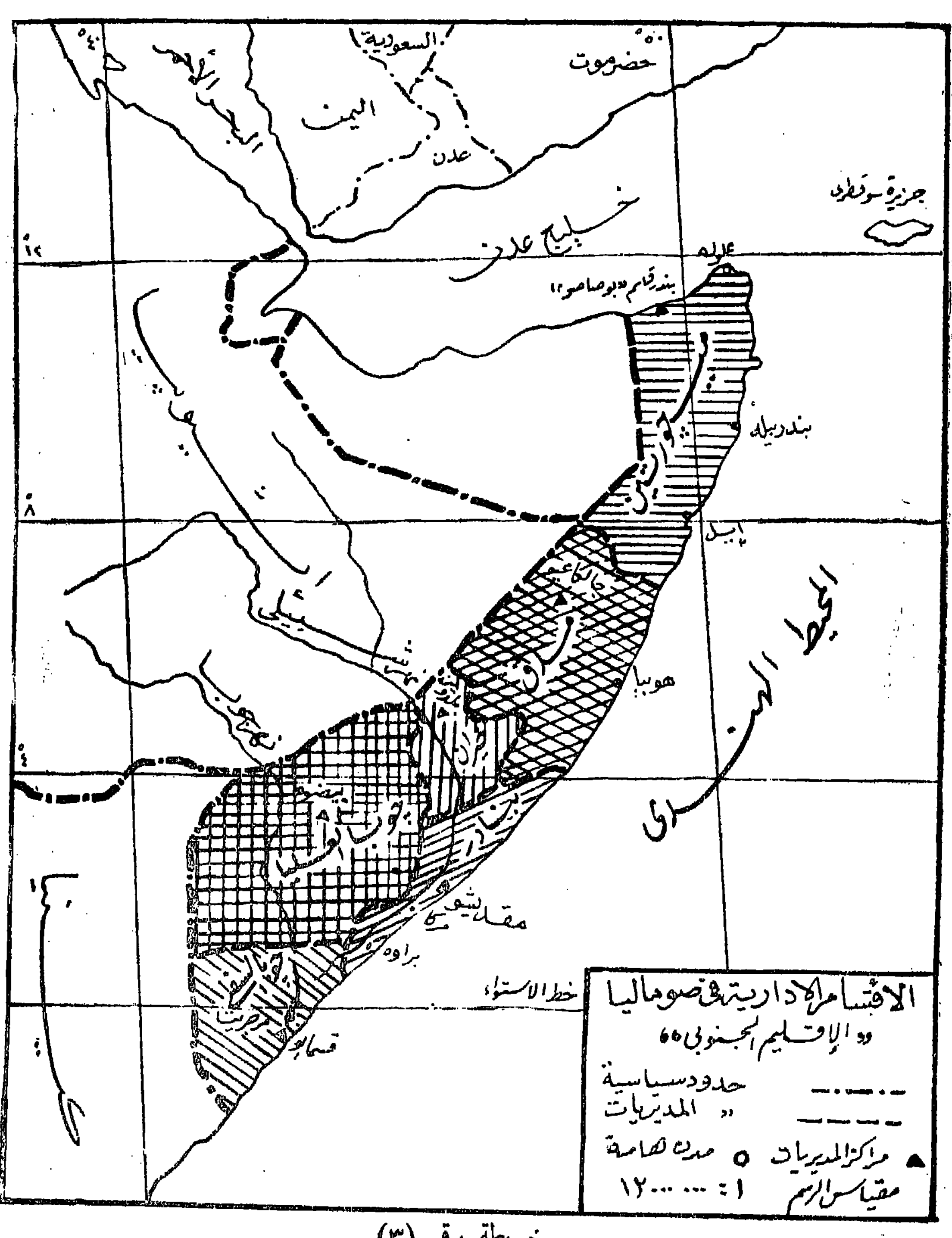
ويهم الجمهورية العربية المتحدة أن ترى الصومال دولة ذات مكانة مرموقة في ذلك الركن الهام من قارة إفريقية ، حتى يصير مصدر إشعاع لنور الثقافة العربية والإسلامية بين شعوب تلك المنطقة . وفي سبيل ذلك ، تضحي بكل غال وثمين ، دفاعا عن الصومال ، وقصة كفاح الشهيد كمال الدين صلاح واغتياله ليست بعيدة عن الأذهان .




الصومال بين جاراته
حدود سياسية
حدود مواطن شعب الصومال
مقياس الرسم
حضرموت
السعودية
صنعاء
اليمن
عدن
خليج عدن
جزيرة سوقطرى
عصب
هرجيسا
أديس أبابا
مقديشيو
خط الاستواء

خريطة رقم (٢)

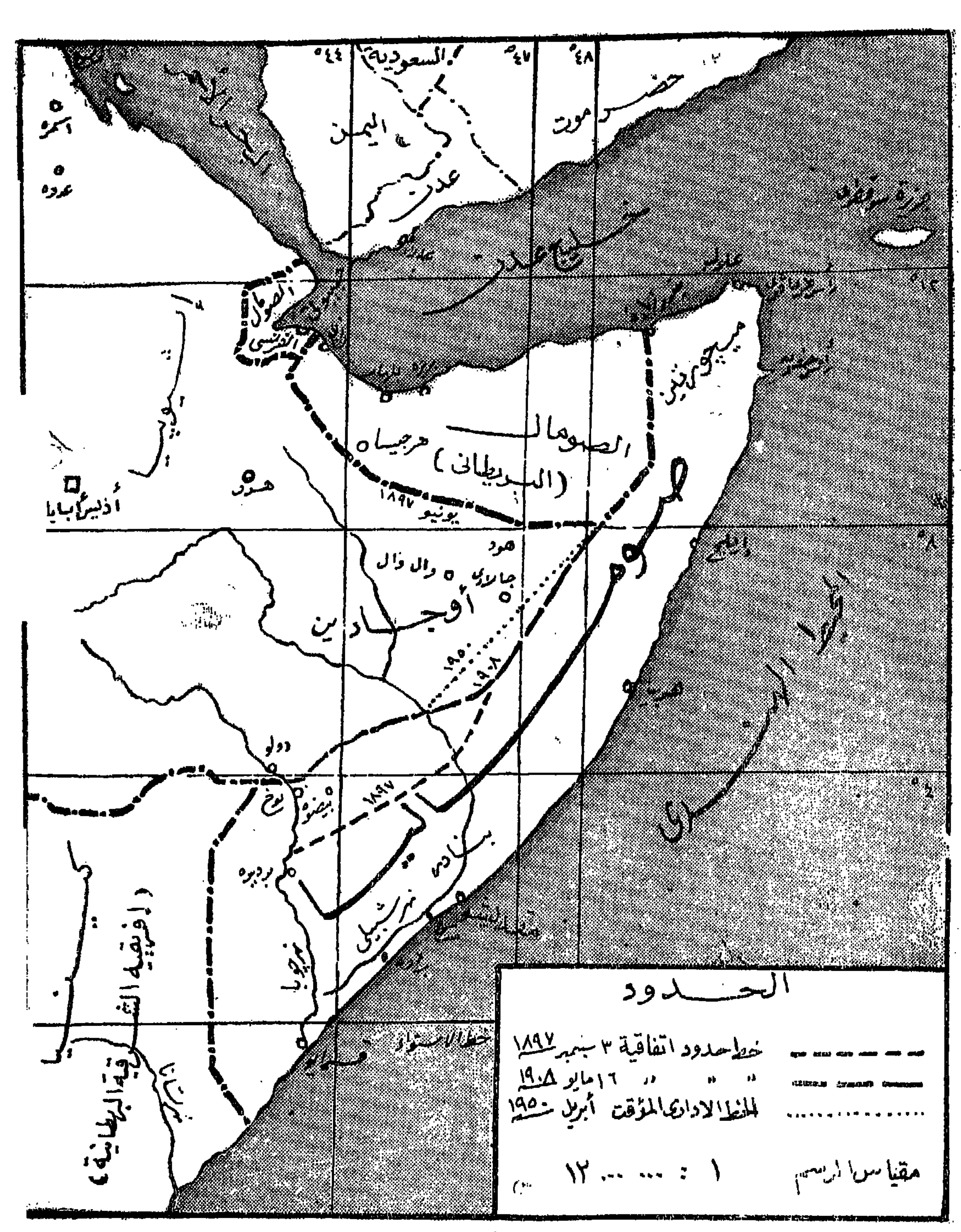




الأقسام الإدارية في صوماليا
"الإقليم الجنوبي"
حدود سياسية
" المديريات
مراكز المديريات
مدن هامة
مقياس الرسم ١ : ١٢٠٠٠٠٠٠
السعودية
حضرموت
اليمن
عدن
خليج عدن
جزيرة سوقطرى
علولة
بندقاسم "بوصاصو"
بندربيله
ايل
هوبيا
مقديشو
براوه
قسمايو
خط الاستواء
المحيط الهندي

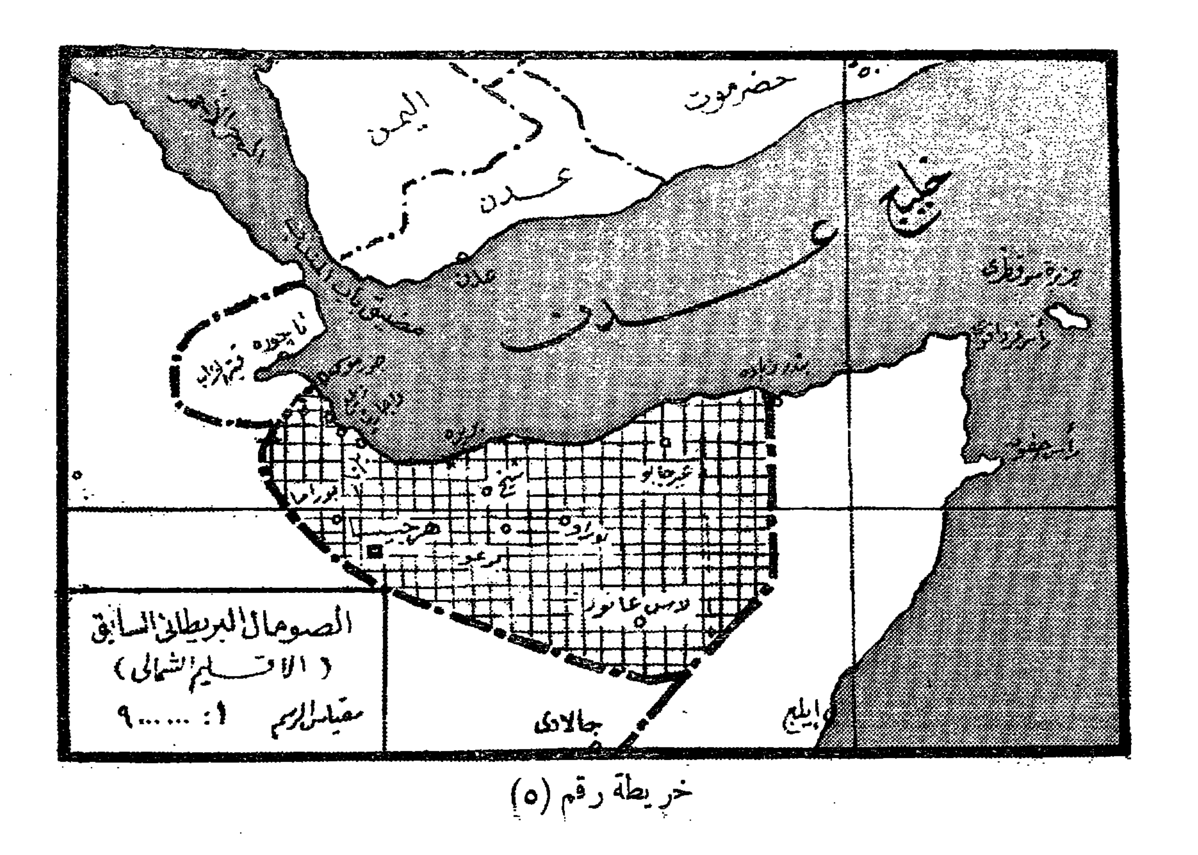
خريطة رقم (٣)




السعودية
اليمن
حضرموت
عدن
خليج عدن
جزيرة سقطرة
الصومال الفرنسي
الصومال
(البريطاني)
هرجيسا
يونيو ١٨٩٧
هرر
أديس أبابا
وال وال
أوجادين
١٩٥٠
١٩٠٨
دولو
١٨٩٧
بنادر
نهر شبيلي
جوبا
قسمايو
خط الاستواء
الحدود
خط الحدود اتفاقية ٣ سبتمبر ١٨٩٧
" " " ١٦ مايو ١٩٠٨
الخط الاداري المؤقت أبريل ١٩٥٠
مقياس الرسم ١ : ١٢٠٠٠٠٠٠

خريطة رقم (٤)




الصومال البريطاني السابق
(الاقليم الشمالي)
مقياس الرسم ١ : ٩
خليج عدن
اليمن
عدن
حضرموت
البحر الأحمر
مضيق باب المندب
جزيرة سوقطرى
رأس حافون
هرجيسا
برعو
بوراما
إيليج
جالادى
لاس عانود
عيرجابو
شيخ
زيلع
بربره
تاجوره

خريطة رقم (٥)



الصومال الفرنسي
حدود سياسية
" إدارية
سكك حديدية
مقياس الرسم ١ : ٦٠٠٠٠٠٠
٤٠°
٤٥°
١٥°
١٠°
زولا
البحر الأحمر
اليمن
إريتريا
عصب
جزيرة بريم
عدن
عدن
خليج عدن
خليج تاجورا
جيبوتي
زيلع
واجاريتا
بلهار
بربره
الصومال البريطاني (السابق)
إثيوبيا
ديرداوا
هرر
أديس أبابا

خريطة رقم (٦)



بعض المراجع

(أ) العربيـــة :

١ — أحمـــد بهاء الدين :

مؤامرة فى إفريقيا . القاهرة ١٩٥٧

٢ — إبراهيم جاش محمود :

محاضرة عن التعليم فى الصومال . مقديشو ١٩٥٨

٣ — السيد محمد رجب حرّاز :

التوسع الإيطالى فى شرق إفريقيا . القاهرة ١٩٦٠

٤ — جلال يحيى (دكتور) :

التنافس الدولى فى شرق إفريقية . القاهرة ١٩٥٩

٥ — حسن إبراهيم حسن (دكتور):

إنتشار الإســـلام والعروبة

فيما يلى الصحراء الكبرى . القاهرة ١٩٥٧

٦ — حورية توفيق مجاهد :

مشكلة الحدود بين الصومال و إثيوبيا. القاهرة ١٩٥٩

٧ — عبد الرحمن زكى (دكتور):

المسلمون فى العالم . الجزء الثانى . القاهرة ١٩٥٨

٨ — عبد العزيز كامل (دكتور):

الجغرافيا والتحرر الإفريقى

محاضرة بالجمعية الجغرافية بالقاهرة فى ١٨ / ٥ / ١٩٦٠

٩ — عبد الملك عودة (دكتور) :
السياسة والحكم فى إفريقية . القاهرة ١٩٥٩

١٠ — عبد المنعم عبد الحليم :
الجمهورية الصومالية . القاهرة ١٩٦٠

١١ — محمد صبرى (دكتور) :
الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٤٨

١٢ — محمد صفى الدين (دكتور):
إفريقية بين الدول الأوربية . القاهرة ١٩٦٠

(ب) الأجنبيـــة :

1 — A. GORDON-BROWN :
The Year - book& Guide to East Africa. 1962.
Robert Hale. London, 1962.

2 — BREASTED, J. H. :
History of Egypt from the Earliest Times to the Persian Conquest. 2nd edition. 1956.

3 — ENCYCLOPAEDIA BRITANNICA :
Volume 20. London, 1957.

4 — ENCYCLOPAEDIA AMERICANA :
Volume 25. U. S. A., 1957.

5 — FITZGERALD, W. :
Africa. Methuen, London, 1961.

6 — HAILEY, (Lord) :
An African Survey. Revised 1956.
Oxford University Press. 1957.

7 — HARDY, G. :
Geographie et Colonisation. Paris, 1933.

8 — PANKHURST, G. S. :
Ex-Italian Somaliland. London, 1951.

9 — JOHNSTON, H. :
A History of the Colonization of Africa by Alien Races. Cambridge University Press. 1930.

10— SELIGMAN, C. G. :
Races of Africa. London, 1939.

11— STAMP, D. :
Africa,
A Study in Tropical Development.
Chapman & Hall London, 1953.

12— STEINBERG, S. H. :
Statesman's Year-book, 1961.
Macmillan, London, 1961.

13— UNITED NATIONS :
Report of the Trusteeship Council.
Volume I. New York, 1958.

14— U. N. DEPT. OF PUBLIC INFORMATION :
A Trust Territory at the Half-way Point.
(Somaliland Under Italian Administration)
New York, 1952.

15— WORLD ALMANAC & BOOK OF FACTS FOR 1958.
New York, 1958.

16— WORLDMARK ENCYCLOPEDIA OF THE NATIONS:
New York, 1960.





تصويب

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٣٣	١٣	يكمن	تكمن
٣٥	٢٤	الغرنى	الغربى
٣٨	١١	الإستوائية	ا لإستوائية
٣٨	٢٢	إليها	إليهما
٣٩	١٧	يحتج	يحتج
٤٥	٢١	راجع صفحة ٠٠	راجع صفحة ٥٠
٦٣	٨	دوافع	روافع
٦٦	١٦	على بن سلطان	على سلطان
٦٦	١٨	بنهان	نبهان
٦٧	١٧	مديشو	مقديشو
٧٥	١٧	العابات	الغابات
٨٠	٥	مستعينة	مستعينين
٨٠	٩	تين	بين
٩٢	٢٠	إذا	إذ
٩٩	١٨	من	في
١٠٤	٢٠	ويتذكرون	ويتركزون
١٠٧	٤	يقف	تقف
١٢١	٥	ثم افتتاح	تم افتتاح
١٢٥	١٦	المهن	المدن
١٢٧	٥	الصوماليةمؤخراً	الصومالية إلامؤخراً
١٣٢	٦	الصحفية	الصوفية
١٣٦	١٩	ويبيغ	ويبلغ
١٣٧	١٩	يتغلب	ينقلب
١٤٤	١٧	سواء	سوء
١٤٩	١٦	من	عن
١٥٤	١٢	إرتيريا	لإريتريا
١٥٧	١	صرماليا	صوماليا
١٥٨	١٢	الصادر منهم	الصادر لها
١٦٥	١٠	الأحزات	الأحزاب
١٦٩	١٨	إلى	التى
١٧٢	١٩	المتجه	المتجهة
١٧٣	١٥	وهذا وقد	هذا وقد
١٧٦	٥	الوسائل	المسائل
١٧٩	١٦	الجمعية	للجمعية
١٧٩	١٨	حدد	نص
١٩٢	١٠	العربية:	العربية
٢٠٧	١٠	الطرق	الطرف




Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المؤلف *

* تخرج فى كلية الآداب (قسم التاريخ) بجامعة القاهرة عام ١٩٤٥ .
* زاول مهنة التدريس بالمدارس الثانوية فترة عشر سنوات .
* شغل عدة وظائف فى مجال العلاقات الثقافية الخارجية منها : —

  إعداد المعاهدات الثقافية مع مختلف الدول الأجنبية .

  العمل بقسم إفريقية بوزارة التربية والتعليم المركزية .

* تركز اهتمامه بالشئون والدراسات الإفريقية منذ ثمانية أعوام .
* حصل على دبلوم معهد الدراسات الإفريقية (ماجستير) مايو سنة ١٩٥٨ .
* يحضر حالياً رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى موضوع :

  « سيراليون . . من الاستعمار إلى الاستقلال » .

* كان منتدبا لإعداد أبحاث علمية بإدارة الشئون الإفريقية بمصلحة الاستعلامات .
* عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .
* عضو مجلس إدارة جمعية الدراسات الإفريقية وأمين الصندوق بها .
* عضو جمعية الثقافة الإفريقية .

* يتلخص إنتاجه العلمى فى مجال الدراسات الإفريقية فيما يلى : —

  إعداد أبحـــاث .

  كتابة مقالات.

  عرض وتلخيص كتب أجنبية .

  كتب مؤلفة منها : —

  غينيا ... دولة إفريقية مستقلة [يناير ١٩٥٩]

  أوغندا... بين الإستعمار البريطانى والكفاح الوطنى. [مايو ١٩٦٠]

  الصومـــال . [يناير ١٩٦٢]

* قام بعدة رحلات علمية فى بعض أقطار الشرق الأوسط .

